الجامعة اللبنانية
كلية الحقوق والعلوم السيّاسية والإداريّة
العمادة

دور اتّحاد بلديات الضنية التنموي بالنّسبة للبلديّات

(بلدية بخعون نموذجاً)

تقرير حول أعمال التدريب في إتحاد بلديات الضنية

في المدة الزمنية الواقعة بين 4-8-2018 و 4-1-2019

أعد لنيل شهادة الماجستير المهني في العلوم السياسية والإدارية _ قسم التخطيط والإدارة العامة

إعداد الطالبة

مهى محمود الصمد

لجنة المناقشة

الدكتور خالد خضر الخير	**أستاذ مشرف**	**رئيساً**
الدكتور ألبير رحمة	**أستاذ مساعد**	**عضواً**
الدكتور برهان الدين الخطيب	**أستاذ مساعد**	**عضواً**

العام الدراسي

2019

الجامعة اللبنانية
كلية الحقوق والعلوم السيّاسية والإداريّة
العمادة

دور اتّحاد بلديات الضنية التنموي بالنّسبة للبلديّات

(بلدية بخعون نموذجاً)

تقرير حول أعمال التدريب في إتحاد بلديات الضنية

في المدة الزمنية الواقعة بين 4-8-2018 و 4-1-2019

أعد لنيل شهادة الماجستير المهني في العلوم السياسية والإدارية _ قسم التخطيط والإدارة العامة

إعداد الطالبة

مهى محمود الصمد

لجنة المناقشة

الدكتور خالد خضر الخير	**أستاذ مشرف**	**رئيساً**
الدكتور ألبير رحمة	**أستاذ مساعد**	**عضواً**
الدكتور برهان الدين الخطيب	**أستاذ مساعد**	**عضواً**

العام الدراسي

2019

الجامعة اللبنانية غير مسؤولة عن الآراء الواردة في هذه الرسالة وهي تعبر عن رأي صاحبها فحسب.

الإهداء

إلى من انطلقت معهم، بهم، ولأجلهم،

إلى أمي وأبي وعائلتي الكريمة

إلى كل من ساندني بكلمة لأحصد النجاح.

إلى الذين جمعتني بهم رحلة الحياة، فرسموا لي بسمة الامل

إلى لبنان الديمقراطي، لا لبنان الطائفي.

الشكر

الشكر الأول لله عز وجل على توفيقه لإكمالي هذا العمل

والشكر لمن احتضنتني طيلة سنوات الدراسة، بأساتذتها والعاملين فيه، إلى الجامعة اللبنانية

شكر خاص وإمتنان كبير للدكتور البروفسير "خالد الخير" المشرف على هذا التقرير والذي لم يتوان عن تقديم النصائح والمساعدة لإنجازه، فكان النموذج والمحتوى الذي لا يتعب عن البحث في مناهل العلم.

شكر وعرفان لرئيس إتحاد بلديات الضنية الأستاذ "محمد سعدية" الداعم والمشجع الأول للعلم وللأبحاث العلمية، لتوجيهي الدائم والمتواصل.

شكراً لرئيس بلدية بخعون الأستاذ "زياد جمال" لتعاونه الدائم في إكمال هذا التقرير على أكمل وجه.

وشكر لمن كان إلى جانبي طوال سنوات الدراسة داعماً، وإلى أساتذة كان لي شرف الجلوس طالباً أمام محراب علمهم.

خطة الدراسة

مقدمة

تعريف موضوع التقرير وأهميته

سبب اختيار الموضوع

المؤسسة محل التدريب

نوع التدريب

الاشكالية التي سيعالجها الطالب

منهجية العمل وأدوات جمع البيانات

الصعوبات

الدراسات السابقة

خطة التقرير

المقدّمة

لقد دفعت التطورات المتسارعة في التكنولوجيا والإتصالات بالمؤسسات إلى التغيير في هيكليتها التنظيمية ووظائفها وإعادة تصميم مهامها ، إذ تغيرت المتطلبات والحاجات لأداء الوظائف بما أحدثته العولمة من أفكار ونظم أعمال جديدة ، حيث برزت أنماط وأساليب جديدة للعمل في الإدارات العامة.

وتزايدت في العقود الأخيرة المطالبات بإعتماد اللامركزية في معظم دول العالم، حتى أصبحت هذه الأخيرة وكأنها جسر العبور الأساسي إلى الديمقراطية والحكم الصالح والرشيد والتنمية المحلية. وللامركزية عموماً وجهان: وجه سياسي ووجه تنموي، الأول متعلق بالديمقراطية المحلية وتوسيع دائرة المشاركة في الحياة العامة وتطوير آليات المحاسبة لتحقيق الحكم الصالح. أما الوجه الثاني فهو متعلق بزيادة فعالية خدمات القطاعين العام والخاص وأدائهما، وقدرتهما على تلبية المصالح المحلية المتمايزة عن المصالح الوطنية، وتأتي اللامركزية في أشكال عدة، إذ يمكن أن تكون إدارية وضريبية وإقليمية وسياسية ومرفقية وما إلى ذلك، وبالطبع لكلٍ منها خصوصية وإطار قانوني وآلية تطبيق. بيد أن الجوانب الإيجابية للامركزية تخفي إشكاليات وتحديات أخرى حول مفهومها وأهدافها وكيفية تطبيقها، خصوصاً في مجتمعات ما بعد الحرب والمجتمعات المنقسمة.

في لبنان تقوم اللامركزية الإدارية الإقليمية حالياً على البلديات بموجب قانون البلديات رقم 118 تاريخ 30 حزيران 1977، أما إتحادات البلديات فهي تشكل مستوىً واحداً مع البلديات بإعتبار أنها لا تتمتع بالإستقلال الإداري. وقد برزت المطالبة بإصلاح اللامركزية الإدارية في لبنان كعنوان إصلاح منذ الستينيات، وذلك نتيجة الشكوى من تفاوت النمو الإقتصادي والاجتماعي بين المناطق اللبنانية. وقدمت اللامركزية الإدارية في الستينيات والسبعينيات كوسيلة أساسية لتحقيق مشاركة الفئات المهمشة في الحكم المركزي وتحقيق المساواة بين المناطق. وخلال سنوات الحرب ظهرت مطالب بتبني اللامركزية السياسية، ولكن عارضها مطلب آخر بتبني اللامركزية الإدارية كحجة لمنع تقسيم لبنان.

ومع توقيع "وثيقة الوفاق الوطني" عام 1989, إعتمدت عبارة "اللامركزية الإدارية الموسعة" في نص الإتفاق الذي أصبح مرجعاً إنطلقت منه سلسلة إقتراحات ومشاريع قوانين منذ العام 1990 وحتى اليوم. إلا أن المجالس

النيابية والحكومات المتتالية لم تعتمد أياً منها. ولا يزال إصلاح اللامركزية الإدارية مدرجاً في جدول الإصلاح السياسي والإداري في لبنان.

وفي عامي 2011 و2012، قامت وزارة الداخلية والبلديات بالتعاون مع مبادرة المساحة المشتركة وإستكمالاً لجهودها من أجل إطلاق نقاش عام حول اللامركزية الإدارية في لبنان والذي إستهل بإطلاق كتاب "اللامركزية الإدارية في مئة سؤال"، مقاربة تمهيدية قامت بإطلاق مشروع بعنوان "نقاش وطني حول إصلاح اللامركزية الإدارية في لبنان"، هدف إلى تنظيم سلسة نقاشات وحوارات عبر طاولة مستديرة وورشات عمل تناولت جميع المحاور المتعلقة بإصلاح اللامركزية في لبنان.

إن اللامركزية الإدارية هي وسيلة لتحقيق التنمية المحلية للقرى والبلدات والمدن، غير أن مؤسسات اللامركزية الإدارية تبقى عاجزةً لوحدها عن تحقيق وتفعيل الإنماء المتوازن للمناطق كافة، وذلك نظراً لتواضع إمكانياتها بالنسبة لما تتطلبه وتحتاجه عملية الإنماء المتوازن.

لقد عانى لبنان من خلل في عملية التنمية، وقد تجلى ذلك في التفاوت الهائل في مستوى التنمية بين العاصمة ووسط لبنان من جهة والمناطق النائية كشمال لبنان من جهة أخرى. وإذا كان من الطبيعي أن تكون العاصمة والمناطق القريبة منها أكثر نمواً من المناطق البعيدة عنها، ولكن من غير الطبيعي أن يبلغ التفاوت في التنمية بين المناطق حداً وحجماً كبيرين.

إن إدراج وتداول الإنماء المتوازن في الدستور اللبناني يعني أن الدولة اللبنانية رفعت هذه القضية إلى مستوى القضايا الأساسية والمهمة، وبخاصة أنها ربطتها بوحدة الدولة وإستقرار نظامها السياسي، وهذه أمور أساسية جداً ولا يمكن التهاون بها. وهذا يدل من ناحية ثانية أن الحكومة ملزمة بإعطاء الإنماء المتوازن الأهمية التي تستحقها، وذلك من خلال رسم سياساتها وتحديد موازناتها لكافة المناطق اللبنانية، وإن المجلس النيابي عليه أيضاً أن يأخذ بعين الإعتبار هذه القضية، وذلك عبر ممارسة دوره في مجال التشريع وإصدار القوانين والمراسيم المناسبة، وفي مراقبة الحكومة ومحاسبتها.

تعريف موضوع التقرير وأهميته:

في الآونة الأخيرة تطور مفهوم التنمية بشكلٍ كبيرٍ، فلم يعد يقتصر على تنمية الموارد والنمو الإقتصادي، بل أصبح يشمل الموارد البشرية والتنمية المستدامة لهذه الموارد. وغدت عملية التنمية هي تنمية إقتصادية وإجتماعية وسياسية وثقافية وتربوية، فتعددت أبعادها مما رتب مسؤوليات ليس على السلطة المركزية وحسب وإنما على السلطات المحلية أيضاً، وعلى المجتمع المدني أيضاً، وذلك ضمن إطار توزع المهام والأعباء والمسؤوليات، ومن أجل إفساح المجال أمام المواطنين للمشاركة والتعاون في إتخاذ القرار على نطاقٍ واسعٍ وفي المساءلة والمحاسبة، حيث أن التنمية لا تتركز في مجالاتٍ محددةٍ دون غيرها، ولا تقتصر على مناطق أو فئات معينة دون المناطق والفئات الاخرى، إنما تشمل المجتمع والدولة بكامل مناطقها وفئاتها وذلك بشكل متوازن تحت عنوان الإنماء المتوازن.

وهذا ما طرح على بساط البحث، المؤسسات والهيئات والآليات الواجب إعتمادها من أجل تحقيق التنمية الشاملة والمتوازنة، وطرح بالتالي قضية هيكلية السلطة في الدولة، وتوزيع الصلاحيات والمهام بين سلطة مركزية وأجهزة تابعة لها في المناطق الإدارية، وسلطة محلية قائمة في إطار لامركزيةٍ إداريةٍ في دولةٍ موحدةٍ. فاللامركزية الإدارية نشأت في الأساس كوسيلة لتحقيق التنمية والتوسع في إعتماد الديمقراطية على المستوى المحلي، وهذا أيضاً يندرج في إطار التنمية السياسية التي هي وجه من وجوه التنمية الشاملة.

ومن هنا يتبين لنا أهمية البحث في هذا الموضوع لتبيان أن تحقيق التنمية في جميع مؤسسات الدولة اللامركزية هو أمر ضروري جداً لدولتنا ولجميع مناطقنا اللبنانية، وذلك بدءاً من أقصى الشمال وصولاً إلى أقصى الجنوب، ولتحقيق عيشةً كريمةً وحياةً جيدةً لهذا المواطن على كافة الصعد والإتجاهات، فلا بد من التركيز على هذا الموضوع بشكل دائم للتطور الدائم وللنهوض بالمجتمع اللبناني بدءاً من البلديات وصولاً إلى الإتحادات التي تجمعها وتوحد أعمالها وجهودها ضمن مشاريع وأعمال مشتركة مفيدة للجميع

سبب إختيار الموضوع:

يمكن تبيان وذكر أهم الأسباب التي دفعت الى إختيار هذا الموضوع وذلك في النقاط التالية:

1 – التعرف إلى وسائل وأساليب تحقيق التنمية المحلية في إتحاد بلديات الضنية بشكلٍ عامٍ، مع الأخذ ببلدية بخعون كنموذج وتسليط الضوء عليها بشكلٍ خاصٍ للدراسة.

2 – التعرف إلى أهمية تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتطبيقها في منطقة الضنية وفي بلدة بخعون وذلك للعمل وللتشجيع على تطوير المنطقة للنهوض بها بالشكل والحد الأدنى.

3 – لقد تم إختيار بلدة بخعون كنموذج، وذلك نظراً لكونها مقر إتحاد بلديات الضنية، ونظراً لأنها من أكبر البلدات الموجودة في منطقة الضنية والتي هي في طور النمو والإزدهار بالنسبة لباقي المناطق الموجودة.

4 – إكتشاف الأعمال والنشاطات والمشاريع المحلية المشتركة التي يقوم بها إتحاد بلديات الضنية والعمل على تسليط الضوء عليها بطريقة موضوعية ومختصرة.

5 – العمل على خلق دراسات ونماذج جديدة للمنطقة، حيث يمكن الإعتماد عليها كمرجع أساسي تحتوي على معلومات أولية، ولتسليط الضوء على هذا الموضوع الذي هو مهمش بعض الشيء.

6 – تشجيع المعنيين على تنفيذ مهامهم بصورةٍ وطريقةٍ محفزةٍ ومشجعةٍ أكثر، فكل فردٍ باستطاعته أن يشجع ويقنع فرد آخر على تحسين أي شيء ولو كان بسيطاً، وذلك للوصول الى تنمية متكاملة على صعيد المنطقة ككل.

7 – محاولة التعرف الى الأسباب المؤدية إلى قلة فاعلية الجهات المعنية عن تطوير هذه المؤسسات بالطريقة الصحيحة بعيداً عن الفساد والغش وعدم تحقيق شروط العيش اللائقة للمواطنين.

8 – محاولة لفت إنتباه الباحثين والموظفين في الإدارات اللامركزية وخاصةً الإتحادات والبلديات، إلى ضرورة تبني الأساليب الحديثة في تطوير وتنمية منطقة الضنية، وعلى هذا كان التركيز على دراسة موقعها الفعال في خدمة المواطنين.

المؤسسة محل التدريب:

لقد تم القيام بإجراء التدريب في مبنى إتحاد بلديات الضنية الذي يقع في وسط بلدة بخعون تقريباً حيث أنه مجهز بالمعدات والآليات الحديثة والمتطورة اللازمة، بهدف التعرف إلى أساليب العمل التنموي الإداري من خلال الموظفين، وتأثير التدريب على الأداء وذلك على مدى خمسة أشهر لمدة ثلاثة ساعات يومياً، موزعةً على أربع أيام مختلفة من الأسبوع، وكما تم إعتماد طريقة الملاحظة لإتمام التدريب للتوصل الى الربط بين الأمور بطريقةٍ أفضل وموضوعيةٍ أكثر، ولا بد من الإشارة إلى علاقة هذا التدريب الوثيقة بإختصاص معدة هذا التقرير الذي يتمحور حول "الإدارة والتخطيط" والذي ينبثق عنها كيفية إدارة وتنمية منطقة الضنية التي تلعب دوراً فاعلاً وأساسياً في تخطيط وإدارة عملية التنمية بإستمرارية في هذا الإتحاد، وبالتالي فإن إدارة عملية التنمية المحلية في هذه المنطقة هي المركز والمحور الأساس في تفعيل المشاريع وزيادة التطور والتنمية والإزدهار لمنطقة واقعة في أقصى شمال لبنان.

نوع التدريب:

إن هذا التدريب الذي تم إجراءه في مبنى إتحاد بلديات هو تدريب لا يقتصر على عمل معين واحد، أي ليس كعمل محدد لموظف يقوم بأعماله الإدارية المتوجبة عليه، بل تمحور بإجراء عملية تدريب شاملة لكافة الأعمال الإدارية ولكافة الأقسام والفروع، حيث تم التعرف على جميع النشاطات التي يقوم بها الموظفون وبشكلٍ تفصيليٍ من جراء فترة التدريب الطويلة التي سمحت بالإكتشاف والإضطلاع أكثر وأكثر من يومٍ إلى يومٍ آخر، وبالطبع هذا النوع من التدريب يحتاج إلى تركيزٍ كبيرٍ ومجهودٍ دائمٍ للتمكن من إحتواء الأمور والمعلومات بالطريقة الصحيحة ومعرفة الأمور التي تفيد الدراسة وتغني موضوعها.

بالتالي إن نوع التدريب التي تم القيام به لإتمام هذه الدراسة هو تدريب شامل وكامل لكافة الأعمال الإدارية في هذه المؤسسة العامة وذلك للوقوف على جميع العقبات التي تصب في عدم تحقيق عملية التنمية الشاملة المحلية بالمستوى المطلوب ولمعرفة الأسباب التي أدت إلى عرقلتها والحلول المناسبة التي يجب وضعها للإرتقاء بمستوى التنمية والتي سيتم ذكرها في نهاية الدراسة.

الإشكالية:

مما لا شك فيه أن معوقات كثيرة تواجه العمل البلدي الذي هو بجوهره ينصب على تحقيق التنمية المحلية، من هنا قيل أن البلدية هي إدارة محلية يلقى على عاتقها مهام متنوعة تتصل بكل ما تحتاجه المحلة التي تمثلها البلدية، ولكن وفقاً للواقع الذي يسود في لبنان والمتعلق بالعمل البلدي، فإن هذه المؤسسة تعاني الكثير من المشاكل منها ما هو بنيوي ومنها ما هو إداري وفني ومنها ما هو متعلق بالجهاز الإداري خاصةً إذا ما عرفنا أن العمل البلدي في لبنان ما زال يخضع لآخر مرسوم إشتراعي رقم 118 تاريخ 30\6\1977 (قانون البلديات) الصادر عن رئيس الجمهورية "إلياس سركيس"[1]، وللأسف لم تقم الدولة بهيئاتها المسؤولة خاصة السلطة التشريعية بواجباتها على صعيد تحديث التشريع البلدي بما يتلاءم وتطور العصر.

وليس عبثاً أن المشرع في لبنان وضمن مقدمة الدستور لا سيما في البند "ز" حيث أصر على الإنماء المتوازن للمناطق واعتبره ركن أساسي من أركان وحدة الدولة وإستقرار النظام.

أيضاً أقر المجتمعون في إتفاق الطائف والذي ورد في الدستور أيضاً على أهمية تحقيق اللامركزية الإدارية بهدف تحقيق هذا الإنماء المتوازن، إلا أنه ولغاية اليوم لم نشهد هذا الإتجاه لا على سبيل التشريع ولا على سبيل الإدارة بجعل مؤسسة البلدية في لبنان حيث يجب أن تكون.

هذا لا يعفي من الإشارة الى أن البلدية في لبنان كانت ولا تزال النواة الديمقراطية الأولى الأكثر قرباً من المواطنين والأكثر معرفة بقضاياهم ومشاكلهم ذات الطابع المحلي البحت.

ولا غرب إن قلنا أن المواطنين في لبنان أولوا اهتماماً كبيراً لهذه الحياة البلدية المتنوعة التي تعود ممارستها إلى ما يزيد عن 120 عام وأصبحت جزءاً كبيراً من حياتهم وأحاديثهم ومداولاتهم وهمومهم الدائمة لدرجة أن تداخلت الأهداف السياسية مع الخدمات المحلية الصرفة وامتزجت بكياناتهم العائلية.

وبما أن الهدف الأهم للبلدية إحداث التنمية وحيث أن بعض البلديات بسبب صغر حجمها وقلة مواردها وتمويلها وامكانياتها الذاتية، إتجه المشرع في لبنان الى إحداث إتحاد البلديات، هذه المؤسسة التي تضم عدة بلديات،

[1] المغربي محمد ، القوانين البلدية في لبنان خلال 100 عام، الطبعة الاولى، المؤسسة الحديثة للكتاب ، طرابلس ، 1993 ، ص:10.

حيث تتوحد جهودها وإمكانياتها لتصبح قادرة على إنجاز وتحقيق ما تحتاجه من مشاريع تنموية وإجتماعية وتربوية ومحلية.

ومن المتعارف عليه أن المشترع اللبناني عندما أقر قانون إتحاد بلديات الضنية كان الهدف منه جمع مقدرات وإمكانيات البلديات المنضوية تحت لوائه وبالمقابل أن يكون للإتحاد دور يهدف الى تنمية ومساعدة وتوظيف إمكانياته كمرجع لهذه البلديات بهدف تمكينها من تحقيق أهدافها في إحداث التنمية المحلية وتنفيذ كافة المشاريع المتصلة بالبيئة المحلية وهذا كله يقوم على مدى توفر الإمكانيات المادية والخبرات الفنية ووضع المشاريع بهدف تحقيق ما ذكرناه سابقاً.

بالرغم من ذلك نشهد أن إتحادات كثيرة في لبنان التي ضمت إليها عدداً من البلديات قد أخفقت في قيامها بالدور المنوط بها لتحقيق الأهداف التي وجدت من أجلها وهذا يعود الى أسبابٍ كثيرةٍ، منها ما يتعلق بقلة التمويل ومنها ما يتعلق بإخفاق الأجهزة الإدارية والمالية في البلديات في تأمين وارداتها على أكمل وجهٍ وخاصةً في إطار جباية الرسوم والضرائب المتوجبة على المؤسسات التجارية والصناعية، وهنا لا يمكن الحديث على وجه العموم إنما في بعض المناطق في لبنان.

وبما أن إتحاد البلديات في الضنية ما زال حديث العهد، تم الرصد في إطار المتابعة لعلاقته مع البلديات بشكلٍ عام بعض المشاكل المتصلة بنواحي المتابعة أكان على الصعيد الإنمائي بكل أنواعه, أما على صعيد المواكبة، وصعيد المساعدة في تمكين هذه البلديات من القيام بدورها المطلوب.

وبالعودة إلى الموضوع الأساسي الذي يتمحور حول طبيعة العلاقة بين إتحاد بلديات الضنية وبلدية بخعون فلا بد من طرح التساؤلات التالية:

إلى أي مدى تتحقق آليات العمل في العلاقة التكاملية بين الإتحاد وبلدية بخعون على صعيد التنمية المحلية والإنماء بشكل خاص وعلى باقي الأصعدة بشكل عام؟

هذا السؤال الذي يتضمن الكثير من الإ في العلاقة القائمة بينهما وللتدليل على أهم المعوقات التي تعترض التكامل في العمل البلدي بين الإتحاد والبلدية، لا بد من الإنكباب لدراسة هذه العلاقة القائمة بينهما وأهم سبل ووسائل التعاون بينهما والقوانين التي ترعى هذه العلاقة؟

للوقوف على المعطيات لا بد من معرفة النتائج التي تحققت لمنطقة بخعون في إطار علاقتها مع الإتحاد، ولبيان ذلك سيتم العمل إلى دراسة دور إتحاد بلديات الضنية مع بلدية بخعون من مشاكل ومعوقات وما هي الحلول التي سيتم وضعها في هذه الدراسة في قسمين أساسيين.

منهجية العمل وأدوات جمع البيانات:

لقد تم الإعتماد في القسم الأول الدراسة الميدانية وذلك للكشف عن الأساليب والطرق المعتمدة في إدارة عملية التنمية المحلية، معتمدة بذلك المنهج التحليلي من خلال قراءة وتحليل الأمور، وكما تم إعتماد المنهج الوصفي عند شرح ووصف بعض الأمور والمشاهدات، لمقارنة المبادئ النظرية الإدارية التي تم إستعراضها في القسم الثاني بشكلٍ عام، مع ما هو مطبق في عملية التنمية والتطور وتنفيذ المشاريع في إتحاد بلديات الضنية.

وللإجابة عن التساؤلات التي يطرحها هذا التقرير، فقد تم الإعتماد مجموعة من أدوات جمع البيانات التي تمثلت في:

1 – السجلات والوثائق: حيث سمحت هذه التقنية بالحصول على المعلومات الخاصة بالإتحاد، والتعرف على النظام الداخلي والإنجازات والإمكانات البشرية والمادية والهيكل التنظيمي، وكما تم الحصول على الوثائق التي تدعم الدراسة وتبين المصداقية، وهذا ما سيتم عرضه لاحقاً في نهاية التقرير.

2 – الملاحظة : وذلك بهدف استكشاف ميدان البحث وإكتشاف طبيعة وواقع العمل في مبنى الإتحاد، عن طريق الملاحظة والتدقيق بكل أمر وتفصيل من خلال الموظفين والمسؤولين عن كافة الأعمال الإدارية، فخلال فترة التدريب تم إعتماد هذه الطريقة لجمع البيانات والمعلومات بالطريقة الصحيحة والواعية ومشاهدة الأمور على حقيقيتها وبالطريقة البحتة.

3 – إجراء المقابلات: حيث تم ترتيب أسئلة المقابلة لكل شخصٍ أو موظفٍ وذلك بدءاً بالأسئلة العامة وصولاً إلى الأسئلة التي تتطلب إجابات دقيقة. فتمحورت الأسئلة بالإجمال حول موضوع التقرير بشكلٍ مرنٍ وبسيطٍ مما يسمح بالحصول على معلوماتٍ دقيقةٍ والتعبير بحرية، والذي أدى إلى حث المستجوبين على الكلام والرد

على الأسئلة المتعلقة بمدى قيام إتحاد بلديات الضنية بالمهام والمسؤوليات والواجبات المتوجبة عليهم، من ضمن الصلاحيات التي منحهم إياها القانون ومدى أثر ذلك على تنمية منطقة الضنية وبلدة بخعون بشكل خاص.

الصعوبات:

هناك العديد من الصعوبات التي تم مواجهتها في إعداد التقرير والتي لا يستهان بها، ويمكن تعدادها فيما يلي:

1 – الصعوبة في تأمين اللقاءات مع القيمين للوقوف على عمل الإتحاد وكذلك بلدية بخعون، مما سبب للتقرير معوقات في الحصول على المعلومات وذلك بسبب ضغوط العمل.

2 – عدم التكيف مع جو التدريب في الفترة الأولى، حيث كان تم الإعتياد في الدراسات السابقة على الجانب النظري، ليأتي التدريب الميداني ليفرض معوقاتٍ كثيرةٍ وجديدةٍ لا تتطابق مع الجانب النظري.

3 – قلة الدراسات والمصادر والمراجع المتاحة للإضطلاع على معلومات أولية تتعلق بالدراسة، التي شكلت حالة إرباك في البداية لعدم الوصول الى النتائج المرجوة لهذا التقرير وفقاً للبرنامج الزمني الذي قد تم إعداده لإنجاز الدراسة.

4 – قلة التنظيم الإداري في كل من الإتحاد وبلدية بخعون وعدم أرشفة القرارات والأعمال الإدارية وفقاً لما يجب أن يكونن مما كان سبباً في مواجهة عراقيل عديدة، فتم اللجوء إلى إعتماد أسلوب المقابلات الخاصة مع المعنيين للوقوف على التفاصيل المتصلة بالدراسة.

الدراسات السابقة:

بالطبع تم قراءة العديد من الدراسات المتعلقة بهذا الموضوع، ومن أهمها الدراسة التي أنجزها الإتحاد عام 2012 والتي سميت ب " التخطيط الإستراتيجي لإنماء منطقة الضنية " في شمال لبنان، المؤلفة من 260 صفحة التي وضعت من خلال شراكة بين إتحاد بلديات الضنية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في إعداد

المخطط الإستراتيجي للتنمية في المنطقة وهو مثال ونموذج عملت المؤسسة على تنفيذه في أنحاء عديدة من لبنان، وكذلك تم الإضطلاع على جملة من المشاريع والأعمال التي أسهمت المؤسسة وورشها المختصة في العمل بها والإشراف عليها من خلال فريق من الخبراء المختصين بهدف زيادة الوعي والفهم للتحديات التنموية وإمكانية الحلول عبر المقاربة العملية بين تلك التطلعات وواقع الموارد والإمكانات المتاحة في المنطقة وصولاً إلى هذا المخطط الإستراتيجي الذي يعكس واقع الحال في منطقة الضنية وإمكانية الإستفادة من الموارد المتاحة نحو دفع عجلة التنمية وتحقيق الرخاء في المنطقة.

إن هذه الدراسة تناولت أربعة أقسام أساسية، وخصوصاً القسم الثالث والرابع اللذان تمحورا حول المشاكل التي تعاني منها المنطقة والإستراتيجية التي تم وضعها لمعالجة هذه المشاكل. وهذا ما تم الإستفادة منه بشكلٍ كبيرٍ لمعرفة أوضاع وأحوال المنطقة في السنوات الأخيرة بشكل تفصيلي من قبل أناس وشخصيات ودراسة موثوقة التي أغنت البحث كثيراً.

خطة التقرير :

إنطلاقاً من طبيعة التقرير الذي يهدف إلى إكتشاف الدور الذي يلعبه إتحاد بلديات الضنية في تحقيق التنمية لجميع البلديات وخصوصاً لبلدية بخعون التي هي النموذج التي تم إختياره للدراسة، ولمعرفة مدى تطبيق وتفعيل هذه التنمية مع حاجات ومتطلبات المواطنين، فقد تم تقسيم هذه الدراسة إلى قسمين أساسيين:

القسم الأول أو الجانب الميداني الذي تضمن بندين أساسيين، وتناول البند الأول فقرتين، في البند الأول تم تناول المؤسسة محل التدريب من حيث مكونات الإتحاد والهيكل التنظيمي له، أما في الفقرة الثانية فتناول أعمال التدريب إضافة إلى مدة التدريب والمشاكل والتسهيلات التي واجهت الباحثة. تناول البند الثاني من القسم الأول الأعمال التي تم تنفيذها ونوعية الموظفين التي تمت مقابلتهم، إضافةً إلى المهارات التي تم إكتسابها والسلبيات والإيجابيات التي رافقت هذا التدريب الميداني وكذلك رؤية المتدرب حول مواطن القوة والضعف في الإتحاد مع عرض مقترحات وحلول.

أما القسم الثاني فقد تكون من بندين أيضاً الذي تناول الجانب النظري للتقرير، وقد إحتوى البند الأول على مساهمات الإتحاد في بلدية بخعون وأهمية الإتحاد وتنظيمه الداخلي وفقاً للقانون وكيفية تمويل صندوق هذا

الإتحاد على المستوى المحلي، إضافةً إلى مالية إتحاد البلديات والقرارات المالية الصادرة عن إتحاد بلديات الضنية لبلدية بخعون والنتائج المترتبة عن هذه القرارات. أما البند الثاني فقد إحتوى على المساهمات المالية من بلدية بخعون إلى الإتحاد وتوزع الصلاحيات في العمل البلدي، ودور بلدية بخعون وأهميتها، إضافةً إلى مالية بلدية بخعون وأهم مشاريعها وذلك إستناداً إلى القرارات الصادرة عنها لمصلحة الإتحاد.

القسم الأول: الأعمال التدريبية في إتحاد بلديات الضنية

البند الأول: المؤسسة محل التدريب

الفقرة الأولى: وصف المؤسسة محل التدريب

أولاً: مكوّنات الإتحاد

ثانياً: الهيكل التنظيمي لإتحاد بلديات الضنية

الفقرة الثانية: أعمال التدريب

أولاً: أعمال المتدربة

ثانياً: المشاكل والتسهيلات

البند الثاني: أعمال المتدربة وتقييمها

الفقرة الأولى: قسم وصفي حول أعمال التدريب

أولاً: طبيعة الاشخاص المقابلين

ثانياً: المهارات التي إكتسبتها المتدربة

الفقرة الثانية: تقييم التدريب

أولاً:السلبيات التي رافقت التدريب

ثانياً: الإيجابيات خلال فترة التدريب في الإتحاد

القسم الأول: الأعمال التدريبية في إتحاد بلديات الضنية

إن إتحاد بلديات الضنية هي سلطة محلية لبنانية، حيث يقع هذا الإتحاد في قضاء المنية_الضنية والتي هي واحدة من التقسيمات الإدارية في محافظة لبنان الشمالي.

يتألف إتحاد البلديات من عدد من البلديات ويتمتع بالشخصية المعنوية والإستقلال المالي، ويمارس الصلاحيات المنصوص عليها في قانون البلديات وفق (**المادة 114**).
أما بالنسبة للبلدية فقد عرفها قانون البلديات في المادة الأولى منه بالتالي: " تعرف البلدية بأنها إدارة محلية تقوم ضمن نطاقها بممارسة الصلاحيات التي يخولها إياها القانون". وهي تتمتع بالشخصية المعنوية والإستقلال المالي والإداري في نطاق هذا القانون. ويترتب على هذا التعريف نتائج هامة وصلاحيات عددتها المادة 47 وما يليها على سبيل المثال لا الحصر، وهي صلاحيات واسعة تعبر بشكل واضح عن رغبة المشترع في إعطاء السلطات المحلية المنتخبة دوراً هاماً على أكثر من صعيد بإعتبارها أبرز تجليات اللامركزية الإدارية.[2]

وإشارةً إلى أن القانون البلدي السابق (63\29) كان قد رأى إليها " إدارة ذات صفة عامة وشخصية معنوية تتمتع بالإستقلال المالي والإداري". وإن هذه الإدارة التي تمتد ولايتها لست سنوات، والتي تنبثق من الإرادة الشعبية المحلية عبر التصويت العام المباشر، وفقاً للأصول المنصوص عنها في قانون إنتخاب أعضاء مجلس النواب (المادة 11 من قانون البلديات – الفقرة 1).

ولكونها سلطة منتخبة، منحت البلدية حصانة خاصة، فكان المجلس البلدي ورئيسه بمنأى عن رقابة التفتيش المركزي الخاص بالموظفين (**المادة 137**)، وحصر التفتيش بالإحالة على مجلس التأديب بأجهزة وزارة الداخلية (**المادة 108**)، وقد تم ربط جميع المعاملات المالية لجهة إنطباقها على الأنظمة، بتأشيرة المراقب العام (**المادة 95**)، إضافةً إلى رقابة ديوان المحاسبة في البلديات الكبرى.

وعبر التعريف والتوصيف الأولي يتحصل أن البلدية إدارة محلية تحصنها الإرادة الشعبية المتجسدة في الإنتخابات، وهي أن الانتخابات أهم التجليات العملانية للممارسة الديمقراطية. وهذا ما دفع الإنكليز إلى أن

[2] عماد عبد الغني، الإنتخابات البلدية في طرابس، الطبعة الاولى، جروس برس، طرابلس – لبنان، 2000، ص 13.

يطلقوا على البلديات تسمية "الحكومات المحلية"، فالبلدية هي " النواة الديمقراطية الأولى الأكثر قرباً من المواطنين والأكبر معرفة بقضاياهم ومشاكلهم ذات الطابع المحلي البحت.[3]

كونها إدارة محلية، فهي شكل من أشكال اللامركزية الإدارية في نطاق إقليمي يرسمه القانون، وبالتالي تلعب دوراً إنمائياً واسعاً يتيحه إستقلالها المالي كما يوفره تحررها من سلطان السلطة المركزية.

ولا بد من الإشارة أيضاً على أن قرارات المجلس البلدي، وفق المادة 54 من المرسوم الإشتراعي 118\77 هي نافذة بحد ذاتها، بإستثناء القرارات التي أخضعها هذا المرسوم الإشتراعي لتصديق سلطة الرقابة الإدارية، فتصبح نافذة من تاريخ تصديقها.

وهكذا فإن المبدأ العام هو الإستقلالية، ولا يمكن للرقابة أن تتدخل إلا في حدود النص القانوني وحصريته. وعليه فإن أي تجاوز للقانون يبقى عرضة للطعن أمام القضاء الإداري، ممثلاً بمجلس شورى الدولة.

إضافةً إلى دورها الإنمائي الذي يغطي مختلف الميادين، فإن البلدية تدفع بالممارسة السياسية الديمقراطية بعيداً، وذلك عبر إسهامها في رفد العمل العام بالنخب التي قد تلعب دوراً فاعلاً في الحياة السياسية العامة.

وإلى كل ما تقدم فإن العمل الذي ينمي الحس المدني عند المواطنين ويحثهم على تحمل مسؤولياتهم جماعياً، وذلك إذ ليس بمقدور السلطة المركزية مهما إمتلكت من إمكانات، أن تعير الشؤون المحلية القدر الكافي من الإهتمام والرعاية، وهكذا فإن البلديات تبقى الأدوات الأولى لفاعلية المجتمع الحقوقي المدني.[4]

[3] المغربي محمد، شؤون البلديات والمختارين في السؤال والجواب ، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس – لبنان ، 1997 ، ص5.
[4] الحلوة مصطفى، قراءة نقدية في الصلاحيات والمعوقات ، مجلة العلوم الإجتماعية، العدد السادس، أيار 2000 ، ص 17.

يعتبر القسم الأول من هذا التقرير بمثابة القسم الوصفي والعملي له، حيث يحتوي على كامل الأمور الوصفية لهذه الدراسة، متضمناً في فقراته تفصيلاً لكل المعلومات الأولية التي تم اعتمادها خلال الفترة التدريبية، ومن أجل ذلك فقد تم تجزئة هذا القسم إلى بندين أساسيين وكل بند ينقسم بدوره إلى فقرتين وكل فقرة إلى أولاً وثانياً.

البند الأول:

يقسم هذا البند إلى فقرتين حيث سيتم الحديث هنا عن العديد من المواضيع والتي من أهمّها:

وصف المؤسسة محل التدريب، تحديد أقسام المؤسسة التي تم فيها تنفيذ التدريب، مدّة التدريب الفعلية بالساعات، دوام العمل، المكتب أو المكان المخصص للمتدرب وذلك في حال وجوده، المسؤول عن التدريب في المؤسسة، العلاقة مع العاملين في المؤسسة، الندوات والأنشطة العلمية التي شارك بها المتدرب أثناء الفترة التدريبية وذلك مع ذكر بيان مفصل عنها، القوانين والأنظمة والكتب والمقالات وأي مستند تم الإطلاع عليه أثناء التدريب، المشكلات التي تم مواجهتها أثناء التدريب، والتسهيلات التي أتيحت للتدريب.

البند الثاني:

يقسم أيضاً هذا البند إلى فقرتين حيث سيتم تناول المواضيع التالية: الأعمال التي تم تنفيذها خلال فترة التدريب، إضافةً إلى المقابلات التي تم إجرائها، تعيين هذه الأعمال وإعادة شرح موجز عن كل عمل، إضاقةً إلى الإيجابيات والسلبيات التي رافقت كل عمل تدريبي.

البند الأول: المؤسسة محل التدريب

تقدم تجمع بلديات الضنية بطلب لسعادة محافظ لبنان الشمالي بتاريخ 1999/8/14 للموافقة على إنشاء إتحاد بلديات الضنية وبقي الملف معلقاً حتى 2004/12/11 حيث أقر بموجب مرسوم رقم 13730 وشمل نطاق الإتحاد البلديات التالية: طاران – عاصون – نمرين وبكوزا – بيت الفقس – بقرصونا – مراح السراج – ديرنبوح – بخعون – كفرشلان – سير – بقاعصفرين وكفرحبو.

من بعدها إنضمت البلديات التالية: كفربنين، حرف سياد، بطرماز، عين التينة، قرصيتا، عزقي والسفيرة في العام 2005 ومن ثمّ إنضمّت مراح السفيرة، بحويتا وإيزال في العام 2011.
عمل الإتحاد في ظل منطقة محرومة من كل شيءٍ تحت شعار "من أجل ضنيّةٍ أفضل"، وكما تكاتف رؤساء بلديات الضنيّة لتنفيذ مهمة إنمائية تهدف إلى تحسين نوعية ومستوى الحياة والحفاظ على القيمة الجمالية للبيئة وحماية إستدامتها ووضعها على خارطة الإنماء والسياحة وتعميم الثقافات الرياضية والإنمائية والتربوية وتوفير الأجواء اللازمة لإحتضان عملية التطور وهذا ما ترجم على أرض الواقع من خلال عدّة مشاريع.

الفقرة الأولى: وصف المؤسسة محل التدريب

يضم الاتحاد 20 بلدية وهو يعتبر من أكبر الإتحادات في منطقة الشمال رافعاً شعار "من أجل ضنيةٍ أفضل".
يعتمد الإتحاد في عمله مبدأ الإستدامة للمشاريع التي يقوم بها وذلك بهدف إنماء المنطقة مرتكزاً على الطريقة العلمية والمنهجية الحديثة من خلال تحديد الإحتياجات التنموية وإقتراح الحلول لها. وكما يعد التخطيط الإستراتيجي إحدى الخطوات الأساسية التي يعتبرها الإتحاد مدخلاً أساسياً لإطلاق ورشة إنماء الضنية.

حيث ورد في الجريدة الرسمية من قبل وزارة الداخلية مرسوم إنشاء "إتحاد بلديات الضنية" في قضاء المنية_الضنية رقم 13730 ما يلي:

إن رئيس الجمهورية بناءً على الدستور وبناءً على المرسوم الإشتراعي رقم 118 تاريخ 30\6\1977 (قانون البلديات)، وبناءً على إقتراح وزير الداخلية والبلديات، وبعد موافقة مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ 29\8\2002، يرسم ما يأتي:

المادة الأولى:

أنشئ في قضاء المنية – الضنية محافظة لبنان الشمالي إتحاد يدعى "اتحاد بلديات الضنية".

المادة الثانية:

يشمل نطاق الإتحاد البلديات التالية: طاران، عاصون، نمرين وبكوزا، بيت الفقس، بقرصونه، القطين، مراح السراج، دير نبوح، بخعون، كفرشلان، سير، بقاعصفرين، كفرحبو، ويكون مركزه بلدة بخعون.

المادة الثالثة:

ينشر هذا المرسوم ويبلغ حيث تدعو الحاجة[5]. (ملحق رقم 1)

أولاً: مكونات الإتحاد:

قبل الحديث عن مكونات إتحاد بلديات الضنية بشكلٍ تفصيليٍ وموجز، لا بد من الإشارة على أن المركز الأساسي أو مبنى إتحاد البلديات كان يتواجد في مبنى قديم تستملكه الدولة، إلى حين تم إنشاء مبنى جديد ومميز على الطراز الحديث المجهز بأفضل المعدات وأفضل التجهيزات المتطورة الذي يجعله ملفتاً للنظر بعض الشيء.

تبلغ مساحة هذا المبنى الجديد التي تم الإنتهاء من بنائه وتجهيزه منذ حوالي سنة تقريباً والإنتقال إلى مزاولة العمل فيه حوالي 6000 متراً مربعاً موزعاً على مبنى واحد فقط، ومؤلف من ست طبقات (طابقين سفلي وأرضي وثلاث طوابق)، ولا بد من الإشارة أيضاً إلى تواجد هذا المبنى في بلدة بخعون والتي هي تم اختيارها نموذجاً أساسياً للحديث عنها بشكل مفصل في هذا البحث.

أما بالنسبة لمكونات الإتحاد التفصيلية فهي كالتالي:

الطابق السفلي الأول يحتوي على موقف خاص للسيارات لمن يتوافدون للإتحاد ولجميع الموظفين أيضاً، إضافةً إلى غرف صغيرة للمولدات الكهربائية والمعدات اللازمة.

[5] مرسوم رقم 13730 الصادر بتاريخ 2004 المتعلق بإنشاء " إتحاد بلديات الضنية، الجريدة الرسمية، ملحق خاص، العدد 66, 6\12\2004.

الطابق السفلي الثاني يتم فيه إنشاء قاعة كبيرة للمؤتمرات والندوات والإجتماعات، حيث يقدر أن تستوعب أكثر من 300 شخص، إلا أنها ما زالت قيد الإنشاء حتى الآن وذلك لضعف التمويل الكافي من الداخل ومن الخارج الذي يحول دون العمل على إستكمالها، وبالتالي فهي ربما تحتاج إلى وقتٍ طويلٍ لإنهاء بنائها وفق الأصول لأنها مكلفة جداً.

الطابق الأرضي أي مدخل الإتحاد والذي يتواجد فيه غرفة لشرطة الإتحاد إلى جانب بعض الغرف للإستخدام كالمطبخ والحمام، وإلى جانب الطابق الأرضي في الخارج يتواجد ساحة وهي عبارة عن موقف خاص أيضاً للسيارات ولكن هذا الموقف لا يستخدم في أغلب الأوقات. أما الطوابق الأول والثاني والثالث فتحتوي على نفس التقسيم ونفس الطريقة الهندسية.

الطابق الأول هو لا يستخدم للأعمال الإدارية لإتحاد البلديات، بل إستخدم في عدة مرات لدورات ونشاطات تدريبية، على سبيل المثال كالدورة التي أجراها الإتحاد مع مؤسسة الصفدي في الفترة الأخيرة، وأيضاً إستخدم لدورات خاصة بالسوريين.

الطابق الثاني هو أيضاً لم يستخدم للأعمال الإدارية التي تخص أعمال الإتحاد، بل كان يستخدم للقيام ببعض النشاطات أيضاً، مثل النشاطات التي قامت بين الإتحاد ومنظمة اليونيسيف، إضافةً إلى النشاطات مع جامعة البلمند فيما يتعلق بمواضيع تخص التدريب الصحي حيث كانت عبارة عن دورة بينهم، وتم الإستفادة منه أيضاً في العمل والتعاون مع جمعية "مدى" للقيام بنشاط يخص المدارس وتم تخريجهم وتكريمهم بالجوائز.

الطابق الثالث والذي هو الطابق الأهم حيث يتألف من غرفة واسعة لرئيس الإتحاد (مكتب واسع)، إضافةً إلى غرفة الإجتماعات التي يجتمع بها مجلس الإتحاد، ويوجد أيضاً 3 مكاتب للموظفين الإداريين، حيث يتواجد في مكتب منهم إثنان من الموظفين الإداريين، ولكن هناك بينهم مكتب خاص لأمين الصندون يتواجد به بمفرده وكما يتواجد مكتب فارغ يستخدم عند الحاجة فقط وهو المكتب الذي تم فتحه للباحثة لإجراء التدريب فيه على أكمل وجه، وصالون لإستقبال الضيوف الذين يأتون إلى الإتحاد وإلى زيارة الرئيس، وأيضاً هناك مطبخ وحمام. أما سطح المبنى فهو يستخدم للأرشيف فقط.

وفي ما يخص أقسام الإتحاد، فإن إتحاد بلديات الضنية يفتقد لها وذلك للعديد من الأسباب، ومع أنه قانونياً يجب أن يكون هناك أقسام للإتحاد ولكن الأمور والظروف لم تسمح لذلك ولم تسمح للتقسيم، حيث أن رئيس

الإتحاد لا يملك فريق عمل كبير بجانبه في البداية، حيث كان يملك موظفة واحدة تساعده في أوائل سنوات إنشائه حتى زاد العدد وأصبح لديه خمسة موظفين إداريين، ومع هذا فهو مازال عدد قليل بالنسبة إلى الإتحاد ككل.

من هنا لم يكن هناك داعٍ للتقسيم الإداري، حيث أن كل شخص من الموظفين الموجودين يقوم بجميع الأعمال الإدارية، أي أن كل موظف يقوم بقسمٍ كبيرٍ من الأعمال الإدارية، وبالتالي هذه الأعمال هي غير موزعة بينهم ومقسمة بطريقةٍ هيكلية تنظيمية إدارية.

وهذا ما كان يمنع بالتالي من وجود هيكلية تنظيمية كباقي الإتحادات الكبيرة الموجودة وهذا الأمر سنتطرق إليه لاحقاً.

ثانياً: الهيكل التنظيمي لإتحاد بلديات الضنية

ينشأ إتحاد البلديات بمرسوم يتخذ في مجلس الوزراء بناءً على إقتراح وزير الداخلية، وذلك إما بمبادرة منه وإما بناءً على طلب البلديات. حيث تنظم المادة 115 من قانون البلديات كيفية إنشاء الإتحاد، وتنتهي ولاية مجلس الإتحاد بإنتهاء ولاية المجالس البلدية التي يتألف منها **(المادة 117)**.

ويجوز ضم بلديات أخرى إلى الإتحاد بمرسوم بناءً على إقتراح وزير الداخلية وبمبادرة أو بناءً على طلب البلديات.

وكما يحل إتحاد البلديات بنفس الأصول المعتمدة لإنشائه، حيث يحدد في مرسوم الحل ومع الإحتفاظ بحقوق الغير الشروط التي تجري فيها تصفية إتحاد البلديات **(المادة 115)**.

يحدد في مرسوم إنشاء إتحاد البلديات إسم هذا الإتحاد ومركزه **(المادة 116)**.

تنتهي ولاية مجلس الإتحاد بانتهاء ولاية المجالس البلدية التي يتألف منها **(المادة 117)**.

يضم إتحاد بلديات الضنية 20 بلدية وهو يعتبر من أكبر الإتحادات في منطقة الشمال رافعاً شعار "من أجل ضنية أفضل".

يعتمد الإتحاد في عمله مبدأ الإستدامة للمشاريع التي يقوم بها وذلك بهدف إنماء المنطقة مرتكزاً على الطريقة العلمية والمنهجية الحديثة من خلال تحديد الإحتياجات التنموية وإقتراح الحلول لها. وكما يعد التخطيط الإستراتيجي إحدى الخطوات الأساسية التي يعتبرها الإتحاد مدخلاً أساسياً لإطلاق ورشة إنماء الضنية.

حيث ورد في الجريدة الرسمية من قبل وزارة الداخلية مرسوم إنشاء "إتحاد بلديات الضنية" في قضاء

المنية_الضنية رقم 13730.

يتألّف جهاز الإتحاد من سلطة تقريرية تسمّى مجلس الإتحاد ومن سلطة تنفيديّة يتولاها رئيس مجلس الإتّحاد.

السّلطة التقريريّة : يتألّف مجلس الإتّحاد من رؤساء البلديّات التي يضمّها الإتّحاد ويمكن للمجلس البلدي بناءً لإقتراح الرئيس أن يتمثّل بأحد أعضائه طيلة مدّة ولاية الإتّحاد. ويحلّ إتّحاد البلديّات بنفس الأصول المعتمدة لإنشائه وتنتهي ولاية مجلس الإتّحاد بانتهاء ولاية المجالس البلديّة التي يتألّف منها.

إن اختصاص مجلس الإتحاد وفق **(المادّة 126)** الّتي تتداول مجلس الإتّحاد وحيث يقرّر في المواضيع التّالية:

1 – المشاريع العامّة ذات المنافع المشتركة الّتي تستفيد منها جميع البلديّات الأعضاء أو بعضها أو التي تشمل نطاق أكثر من إتّحاد واحد سواء كانت هذه المشاريع قائمة أو مرتقبة، كالطّرق والصرف الصحي والنّفايات والمسالخ والإطفاء وتنظيم المواصلات والتعاونيّات والأسواق الشعبيّة وخلافها.

2– التخطيطات والإستملاكات ودفاتر الشّروط وكل ما يلزم لتنفيذ المشاريع.

3– التنسيق بين البلديّات الأعضاء وبت الخلافات الناشئة بينها.

4– إقرار موازنة الإتّحاد.

5– إقرار الحساب القطعي.

6– إقرار نظام وملاكات موظفي الإتّحاد.

7- إدارة المشاعات الواقعة ضمن نطاق بلديّات الإتحاد والتي لا تعود إدارتها الى بلديّة معيّنة والتي تديرها حاليّاً لجان مشاعية خاصّة، والتصرّف بكامل إيراداتها لتحقيق مشاريع الإتحاد، وتنتقل إلى مجلس الإتّحاد فور إنشائه الأموال والموجودات التي تكون بحوزة اللجان المشاعية الخاصّة التي تصبح منحلّة حكماً.[6]

8- إقرار الخطّة الإنمائيّة ضمن نطاق الإتّحاد وصلاحيّاته.

9- إلزام المستفيدين من مشروع إنشائي أنجزت دراسته المساهمة في تكاليف هذا المشروع في حال موافقة أكثريّة ثلاثة أرباع المنتفعين منه على الأقلّ.

10- القروض بجميع أشكالها لتحقيق مشاريع معيّنة أنجزت دراستها.

11- التّنازل عن بعض العائدات البلديّة الآنية والمستقبليّة للقارض أو للدولة بشخص وزير المالية لقاء كفالتها القرض وإدراج الأقساط التي تستحقّ سنوياً في الموازنات المتتالية طوال مدّة هذا القرض.

إن جميع القرارات التي يتّخذها مجلس الإتّحاد ضمن نطاق صلاحيّاته لها صفة الإلزام القانوني للبلديات الأعضاء **(المادّة 128)**.

ويعتمد مجلس إتحاد البلديات نفس الأصول والقواعد المعتمدة لسير العمل في المجالس البلدية والنصوص عليها في هذا القانون **(المادة 129)**.

السّلطة التنفيذيّة: حيث يعاون رئيس السلطة التنفيذية في إدارة شؤون الإتّحاد جهاز موظفين يرأسه مدير ويتألف من الجهاز الهندسي والصحي، الجهاز الإداري والمالي وجهاز الشرطة **(المواد 121 و130)**.[7]

أمّا بالنسبة للهيكل للتنظيمي للإتحاد أو ما يعرف بالهيكلية الإدارية للإتحادات، فإن هذه الهيكلية هي غير موجودة في إتحاد بلديات الضنية وذلك يعود إلى العديد من الأمور التي تحول دون وجود هذا التنظيم الإداري ومن أهمها: عدم وجود تقسيم إداري للأعمال الموكلة الى مهام كل موظف موجود في الإتحاد، إضافةً إلى أن رئيس الإتحاد لا يملك فريق عمل كبير إلى جانبه، مما أدى إلى عدم الحاجة للتقسيم، ومن هنا فان الأمور وحال الإتحاد لم يسمح لوجود هيكلية ولم يسمح للتقسيم، حيث أن الموظفين الإداريين الموجودين، كل موظف

[6] www. Localiban.org > article47

[7] المرجع السابق

منهم يقوم بجميع الأعمال الإدارية وليس موكل إليه عمل إداري معين، وهذا ما يعني أن الاعمال الادارية غير موزعة بينهم.

وبالتالي هذا ما يمنع من وجود هيكلية تنظيمية كباقي الإتحادات الكبيرة الموجودة اليوم كإتحاد جونية مثلاً.

أما إذا أردنا الحديث عن الهيكلية الإدارية الموجودة حالياً في إتحاد بلديات الضنية فهي تبدأ في الهرم من رئيس الإتحاد ومن ثم يتبعه الموظفين الإداريين الموكلين في القيام بالأعمال الإدارية على أكمل وجه.

بدايةً سيتم التناول هنا الحديث عن رئيس الإتحاد وذلك من خلال عرض أهم المهام والأدوار التي يقوم بها من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة في كل المناطق والعمل على بناء ضنية أفضل.

من أهم **مهام رئيس الإتحاد** هي التالي:

1 – وضع خطة إستراتيجية لإنماء المنطقة سواء أكانت خطة قصيرة أو متوسطة أو طويلة الأمد أي وضع خطة عمل ووضع المشاريع الواجب تنفيذها لإنماء المنطقة.

2 – تحديد الجهة المسؤولة عن تنفيذ كل مشروع.

3 – الإتصال بالجهات المعنية عن تنفيذ كل مشروع.

4 – متابعة تنفيذ الخطة.

5 – الإتصال بالجهات الدولية لتأمين تمويل تنفيذ الخطة.

على المستوى الداخلي من أهم المهام التي يقوم بها أيضاً هي التالي:

1 – إشراك المجتمع المدني في القرار.

2 – دعم الجمعيات الأهلية والمدنية كي تقوم بدورها.

3 – الإعلان عن المشاريع المنفذة في المنطقة.

4 – الإعلان عن كل الإيرادات والمصارفات بالتفصيل لتطبيق مبدأ الشفافية.

5 – الإعلان عن المشاريع الممولة خارجياً وطريقة تنفيذها بالإضافة إلى المشاريع الممولة داخلياً.

6 – إقامة علاقات توأمة مع بلديات أجنبية من أجل تبادل الخبرات في مجال الإنماء والتعاون الثقافي والإقتصادي من أجل تحقيق التكامل.

7 – العمل من أجل التنمية الإقتصادية والإجتماعية.

8 – دعم النشاطات الثقافية والإجتماعية والبيئية والصحية والرياضية.

9 – العمل من أجل رفع مستوى التعليم ونوعيته من خلال تأمين منح تعليمية ومن خلال برامج تحكيمية في المنطقة.

10 – العمل من أجل تمكين المرأة وإحداث التغيير اللازم لتتمكن من الإضطلاع بدورها ومشاركة الرجل في عملية بناء مجتمع آمن وقوي.

11 – العمل من أجل تطوير السياحة البيئية وإنشاء المحميات وكل الأدوات التي تساعد على تطوير السياحة والبيئة.

12 – العمل من أجل تمكين المدن الوسيطة للإضطلاع بدورها ولتكون المستقبل والرابط بين الريف والمدن الكبرى.

13 – تحقيق العدالة في المؤسسات الرسمية والبلديات من خلال تطبيق مبدأ الشفافية الكاملة.

أما أهم **انجازات** رئيس الإتحاد فهي التالية:

1 – ساهم في تطوير منطقة الضنية من خلال العديد من المشاريع مثل: الدراسات الإستراتيجية، وإعادة تأهيل البنية التحتية الزراعية، وإنشاء محمية العرعر الطبيعية، والعديد من الملاعب الرياضية، والمدارس الفنية والأكاديمية، وفتح المدارس، وتنفيذ خطط التنمية للمناطق المحرومة.

2 – متابع للمؤسسات الدولية وأطلق موقع الضنية، وكما حصل على شهادة درجة أولى في الشفافية المطلقة في لبنان والشرق الأوسط.

3 – شارك وعمل في الجامعات اللبنانية والمؤتمرات الوطنية والدولية باللغات العربية والإنجليزية والفرنسية والإسبانية.

4 – ممثل جمعية (تحالف المدن الثقافية الأورومتوسطية) في الشرق الأوسط.

5 – تناول مواضيع مختلفة مثل التنمية الإستراتيجية والشفافية، وتأثير السوريين على منطقة الضنية والسياحة البيئية وسياسات التنمية المحلية والشراكة بين القطاعين العام والخاص وتمكين المرأة والشباب والأجاندة العربية الجديدة 2030، وأهداف التنمية المستدامة، ومدن الأزمات أو الأزمات في المدن، والمهاجرين واللاجئين.

أما بالنسبة للموظفين الإداريين فهم لا يتجاوز عددهم الخمسة أشخاص وجميعم من الإناث، في حين أن أربعة موظفين منهم يمتلكن عمل ثابت في الإتحاد وموظفة منهم متعاقدة مع الإتحاد لأنها لم تخضع بعد لإمتحانات مجلس الخدمة المدنية أو المحافظة وبالتالي فهي لا تعمل بشكل دائم لأنها تقوم بعمل آخر في القائمقامية وبالإضافة إلى أعمال على الأرض كالزراعة مثلاً. ويتواجد أيضاً ستة رجال شرطة وموظفة تتولى أعمال تنظيف المبنى.

الفقرة الثانية: أعمال التدريب

بالطبع قبل البدء والخوض بعملية التدريب الميداني في المؤسسة التي تم إختيارها، والتي هي إتحاد بلديات الضنية، فقد تم البدء بهذا الموضوع بتقديم طلب إلى رئيس إتحاد بلديات الضنية للقيام بهذا التدريب، الذي بدوره أحال المتدربة إلى الموظفين الإداريين للإشراف على التدريب إضافةً إلى إشرافه هو أيضاً على كل المواضيع والأمور.

ولقد قام هؤلاء الموظفين في تحقيق أهداف التدريب المنشودة وذلك عبر معرفة مدى إرتباط أهداف التنمية المستدامة بالأعمال والمشاريع والإنجازات التي يقوم بها الإتحاد مع كافة البلديات وذلك بهدف تنميتها وتطويرها في الحد الأدنى الذي يليق بحياة الانسان.

من هنا تم جمع المعلومات الأساسية التي يحتاجها التقرير وذلك لتحقيق أهداف التدريب الميداني، وكما تم التعرف على كامل الأعمال التي يقوم بها الإتحاد وذلك في بداية فترة التدريب وذلك لفهم نمط وأسلوب عملهم المختلف.

وعلى الرغم من تحديد عدد الساعات الفعلية من قبل إدارة الجامعة للقيام بهذا التدريب الميداني وذلك لمدة شهرين، إلا أن المتدربة إختارت الفترة المناسبة لها لإجراء هذا التدريب وذلك عبر توزيع ساعات التدريب في الأسبوع، حيث تم القيام بهذا التدريب الميداني ثلاث ساعات في اليوم وذلك لمدة خمس شهور متواصلة أي من الفترة الممتدة ما بين 4\8\2018 الى 4\1\2019، وبهذه الفترة يكون قد تم إنهاء عدد الساعات التي يجب القيام بها وإنهائها.

وفي خلال هذا التدريب الميداني التي تم القيام به في مبن الإتحاد، فقد تم الحصول على مكتبٍ خاصٍ من أول يوم تدريبي في مبنى الإتحاد، حيث تم تخويلها من قبل رئيس الإتحاد والموظفين الإداريين المشرفين على

التدريب على مكتبٍ خاصٍ إلى جانب مكاتبهم في الطابق الثالث من المبنى، مكتب لا ينقصه أي شيء ومجهز بأحدث التجهيزات والمعدات والكتب والقوانين اللازمة وذلك كله بهدف توفير الراحة والتشجيع على القيام بالعمل المطلوب على أكمل وجه وضمن الشروط والمعايير المناسبة.

ومع هذا كله فلقد كان هناك شخص مسؤول عن هذا التدريب الميداني منذ بداية الأمر، والذي كان يمثل رئيس الإتحاد الذي كان يلعب دور المشرف والمسؤول عن جميع الأعمال والنشاطات التي تم القيام بها، وحيث كان يلعب دور الموجه والداعم دائماً لأي عمل قمنا به عبر إهتمام كبير وتقديم العديد من وجهات النظر المناسبة لنا ولعمل جهاز الإتحاد.

أولاً: أعمال المتدربة

إن أعمال التدريب التي تم القيام بها كمتدربة إكتسبت ميزة خاصة وذلك بفضل تنوع المشاريع والأعمال التي تدعم عمل البلديات وتنميتها، وكذلك تنوع الجهات والدول الذي يقوم الإتحاد بالتعاون معها على المستوى المحلي وعلى المستوى الدولي، وهذا بالطبع ما يزيد من التدريب والعمل مع الإتحاد حباً واهتماماً دائماً.

حيث أتاح التدريب للمتدربة فرصة المشاركة بندوة أقامتها بلدية بخعون تعاوناً مع الإتحاد وذلك ضمن مشروع الفرز من المصدر، حيث نظمت بلدية بخعون بالتعاون مع الوكالة الدولية لإتحاد بلديات هولندا VNGI وبرنامج الأمم المتحدة في لبنان UNDP وذلك تحت شعار لحملة "منفرز لبكرا".

إن هذا المشروع سينطلق من بلدة بخعون وسينتهي في كل الضنية في الأيام المقبلة، حيث حاضر في الندوة الأستاذ زياد جمال (رئيس بلدية بخعون) بالإضافة إلى ممثل إتحاد بلديات هولندا وعدد من المحاضرين أيضاً، فقد أكد رئيس البلدية في هذه الندوة على أهمية هذه الحملات لتوعية السكان حولها ولإطلاعهم على كيفية الفرز المنزلي وذلك عبر تأمين مستوعبات مخصصة لفرز القناني البلاستيكية والورق والكرتون وتوزيعها في نقط إستراتيجية في البلدة، وكما أشار إلى وضع خطة متكاملة إبتداءاً من الجمع وصولاً إلى تصريف المواد المفرزة بالتعاون مع شركتي سيكومو ولفيكو.

كما عرضت المسؤولة عن الندوة، آثار هذه النفايات على صحة المواطن وصحة الإنسان وكان من أهمها: إن الغازات السامة (الديوكسين) الناتجة عن إحتراق النفايات تؤثر خطراً على صحة الإنسان أي (تسبب العديد من الأمراض مثل السرطان، تعرقل نقل الأوكسجين إلى الدماغ والقلب والعضلات، تؤثر على الجهاز المناعي والعصبي والهرموني والكبد والكلى والخصوبة، تزيد من الفاتورة الصحية، تزيد من الأمراض مثل الكوليرا والملاريا والتيفوئيد، إنتشار الكائنات الحية الناقلة للأمراض مثل الفئران والصراصير والذباب، رائحة كريهة ناتجة عن تحلل النفايات).

في حين عملت المتدربة على تحضير عمل بسيط يتعلق بهذه الندوة، حيث تم العمل على جمع بعض المعلومات حول الإدارة السليمة للنفايات وتم القيام بتقسيم الموضوع إلى شقين: إيجابيات وسلبيات الإدارة السليمة للنفايات، والتي تم عرضها في الندوة أمام الموجودين ومناقشتها معهم.

إن إيجابيات الإدارة السليمة للنفايات هي التالي باختصار:
المحافظة على البيئة من خلال الحد من تلوث البيئة والهواء والتربة\ الحد من الأمراض الناتجة عن الحرق أو الرمي العشوائي للنفايات\ التقليل من كمية النفايات الصادرة يومياً\ توفير المال وحتى يمكن من توليد الدخل للبلديات.
أما أهم ما تم عرضه عن سلبيات الإدارة السليمة للنفايات فهي التالي:
إنتشار الأمراض وخصوصاً السرطان\ تلوث المياه الجوفية والهواء والتربة وزيادة خطر الحريق\ تشوه المنظر الطبيعي وإنبعاث الروائح الكريهة وزيادة الحشرات والقوارض\ إرتفاع التكاليف المادية على البلدية.

ثانياً: المشاكل والتسهيلات

المشاكل:

بالطبع هناك العديد من المشاكل التي واجهت هذا العمل التدريبي والتي من أهمها:

1 – عدم وجود أرشيف يحفظ المعلومات بشكل دائم.

2 – عدم وجود رابط إلكتروني بين الإتحاد والبلديات بشكل دائم ومستمر يؤمن التواصل وتبادل المعلومات وتدوينها والخبرات وكذلك القرارات وإنجازات كل من الإتحاد والبلديات.

3 – عدم إمكانية المتدربة من الإجتماع مع بعض المعنيين بطريقة سهلة نظراً للضغوط والأعمال الكثيرة الملقاة على عاتقهم بحكم وظائفهم.

4 – عدم تنظيم السجلات والمستندات وذلك مما جعل المتدربة تواجه صعوبات متعددة في متابعة المسائل التي كانت بصدد دراستها والإضطلاع عليها.

5 – الضغط الهائل من الأعمال والمهمات التي يقوم بها الإتحاد على المستوى المحلي واللبناني والخارجي، وهذا ما سبب للمتدربة عدة معوقات في الحصول على ما تريد من معلومات.

التسهيلات:

هناك العديد من التسهيلات التي سهلت للمتدربة للحصول على المعلومات والتي من أهمها:

1 – وجود مكتب خاص للمتدربة في مبنى إتحاد بلديات الضنية، مكتب يحتوي على كافة التجهيزات التي إستطاعت من خلالها الإضطلاع على كافة المعلومات التي يحتاجها التقرير، حيث كان يتواجد حاسوب حديث والعديد من الكتب والقوانين والمقالات التي تم الإستفادة منها كثيراً.

2 – التعاون الذي حظيت به المتدربة من قبل رئيس الإتحاد والموظفين الإداريين والمشرفين على عملية التدريب.

3 – قيام المتدربة بالمشاركة في العديد من المؤتمرات والإجتماعات التي كان ينظم لها إتحاد بلديات الضنية وذلك بالتعاون مع دول أوروبية.

4 – الدعم الذي قدمه رئيس إتحاد البلديات للمتدربة وللتقرير وذلك عبر التسهيلات التي تم الحصول عليها في إجراء العديد من المقابلات للحصول على المعلومات الضرورية لإتمام هذا البحث وإعطائه ما يكفي من الدقة والموضوعية والشفافية.

البند الثاني: أعمال المتدربة وتقييمها

بالطبع إن الأعمال التي تم القيام بها بصفة متدربة هي متنوعة وعديدة، حيث تم المحاولة بهدف الوصول إلى نتائج سليمة وصحيحة وواقعية بالقيام بعدة نشاطات تخول إكتساب هذا البحث الصدق والموضوعية.

الفقرة الأولى: قسم وصفي حول أعمال التدريب

قبل عرض لأهم أعمال التدريب التي تم القيام بها كمتدربة في إتحاد بلديات الضنية، لا بد من الإشارة إلى أن جميع الأعمال والمشاريع والنشاطات التي يقوم عليها الإتحاد هي ممنهجة ومعتمدة بشكل أساسي لتحقيق أهداف التنمية الأساسية والتي هي:

1 – القضاء على الفقر.

2 – القضاء على الجوع.

3 – الصحة الجيدة والرفاه.

4 – التعليم الجيد.

5 – المساواة بين الجنسين.

6 – المياه النظيفة والنظافة الصحية.

7 – طاقة نظيفة وبأسعار معقولة.

8 – العمل اللائق ونمو الإقتصاد.

9 – الصناعة والإبتكار والهياكل الأساسية.

10 – الحد من أوجه عدم المساواة.

11 – مدن ومجتمعات محلية مستدامة.

12 – الإستهلاك والإنتاج المسؤولان.

13 – العمل المناخي.

14 – الحياة تحت الماء.

15 – الحياة في البر.

16 – السلام والعدل والمؤسسات القوية.

17 – عقد الشركات لتحقيق الأهداف.

حيث تم القيام بأعمال التدريب في مبنى إتحاد بلديات الضنية، وهذه الأعمال هي منقسمة وفق عدة مواضيع بهدف جمع كل المعلومات اللازمة لهذا البحث بطريقة مفصلة.

بدايةً وقبل القيام بأي عمل تدريبي أو نشاط ضمن الأعمال التي يقوم بها الموجودين في الإتحاد، فإنه قد تم:

1 – التعرف إلى مبنى الإتحاد بكامل تفاصيله، وذلك بدءاً بالطابق الأول وصولاً إلى الطابق الثالث، وتم التعرف إلى جميع الغرف والمكاتب الموجودة بالإضافة الى غرفة الإجتماعات التي يجتمع مجلس الإتحاد فيها مرة في الشهر أو أكثر من مرة إذا كان هناك ظروف طارئة أو إستثنائية وكما تم التعرف إلى الطوابق السفلية والى قاعة المسرح التي ما زالت قيد الإنشاء والبناء، ومن بعد الإنتهاء من هذه المرحلة يكون قد تم الإنتهاء من الخطوة الأولى من التدريب.

2 – بعد التعرف إلى مبنى الإتحاد بكامل التفاصيل المتوجبة، تم العمل هنا على جمع المعلومات اللازمة التي تتعلق في جميع الأعمال والشؤون الإدارية التي تتعلق بإتحاد البلديات، وبالتالي تم القيام هنا في هذه المرحلة في التعرف إلى رئيس الإتحاد ومعرفة كافة أعماله ومهامه بالإضافة إلى الموظفين الإداريين الذين هم أساس العمل الإداري والقائمين به.

تم التمكن هنا في فترة قصيرة أي ما يقارب أسبوعين في التعرف إلى جميع الموظفين الموجودين ومعرفة أعمال كل شخص منهم على حدى والتي سيتم ذكرها بالتفصيل لاحقاً.

إن الموظفة الأولى والمسؤولة الأساسية عن الأعمال الإدارية والتي تقوم بالعديد من المهام الإدارية في الإتحاد، هي تمتلك الكثير من الخبرة والمعلومات حول أعمال الإتحاد منذ بداية وجوده، فهي أمينة السر العاملة في الإتحاد ويمكن تسميتها أيضا بأنها المساعدة التنفيذية مع الرئيس مباشرةً أو السكرتيرة المعاونة، كما تقوم بشكل أساسي بمهمة الكتابة في الإجتماعات التي يجتمع فيها رؤساء البلديات وفق ما يعرف بإجتماعات المجلس البلدي.

أما الموظفة الثانية التي تتواجد في غرفة أمانة السر، فهي الموظفة التي تتناول مهمة العلاقات والأمور الدولية، حيث يقتصر دورها على كتابة الأخبار ومن ثم نشرها، وكما تقوم بجميع أعمال الترجمة والدراسات والمشاريع الدولية.

في الغرفة الثانية المحازية يتواجد أيضاً الموظفة المسؤولة في الكتابة على الموقع الإلكتروني للإتحاد، والتي تهتم أيضاً بالقرارات الإدارية أي تقوم بتحضير التقارير وحفظ الملفات وإدخال المعلومات وبالإضافة إلى الأرشفة.

وفي نفس الغرفة يتواجد موظفة متعاقدة مع الإتحاد وهي لا تتواجد في المبنى ولا تحضر دائماً، هي تهتم بالشؤون الإدارية وتقوم أيضاً بالكتابة على الموقع الإلكتروني للإتحاد، إضافةً إلى تسجيل قرارت إدارية ومتابعة القرارات والمعاملات، ومن مهامها الأساسية القيام بكل القرارات التي لها علاقة بالقائمقام.

وبالنسبة للغرفة الأخيرة أي المكتب الأخير الذي يتواجد فيه أمينة الصندوق، حيث لديها غرفة مستقلة ومهام مستقلة، وتقوم بكامل أعمال القرارات وتتعامل مع وزارة الداخلية ومع القائمقام ومع رؤساء البلديات في الأمور المادية. فهي الشخص المكلف أن يستلم وأن يدير أموال الإتحاد، حيث يتوجب على أمينة الصندوق أن تتحقق على مسؤوليتها قبل الدفع من هوية صاحب المال وصحة توقيعه وأن تمسك في سجل الصندوق قيوداً يومية إفرادية لكل من المبالغ المقبوضة والمبالغ المدفوعة على حدة منظمة بشكل يظهر يومياً.[8] وهنا لا بد من التمييز أن أمين الصندوق يتولى نوعان من القرارات (إدارية ومجلسية)، فالقرارات الإدارية هي القرارات التي يتخذها رئيس الإتحاد منفرداً والتي تقل قيمتها عن ثلاثة ملايين ليرة لبنانية، أما القرارات المجلسية هي التي يتخذها مجلس الإتحاد بالإجماع والتي تزيد قيمتها عن ثلاثة ملايين ليرة لبنانية.

كما تم التعرف إلى عناصر الشرطة التي يبلغ عددهم ستة أشخاص (ومن بينهم السائق الخاص للرئيس)، وإلى جانب الشرطة يوجد عشرة عمال يقومون بالأعمال التي يحتاجها الإتحاد، وحيث يقتصر عملهم على الطرقات.

3 – هي المرحلة التي تصب في جمع المعلومات والبيانات والمستندات الأساسية التي يتمحور حولها عمل الإتحاد، فلقد تم هنا جمع الكتب والمراجع التي تحتوي على جميع الإحصاءات التي تشهدها منطقة الضنية حيث تم الإستناد في الدراسة على الإستراتيجية التي وضعها اتحاد بلديات الضنية في سنة 2012 وبالإضافة إلى كتب أخرى.

[8] الديك كمال (مراقب عام في وزارة الداخلية والبلديات) , بلديات لبنان بين الرقابة والتوجيه، المجموعة الطباعية , بيروت، ص: 71 و73.

4 – تم التعاون مع الموظفين وتم مساعدة بعضهم في العمل خلال فترة وجيزة على تصنيف المشاريع التي يقوم بها الإتحاد، أي تصنيف المشاريع العامة الممولة خارجياً والمشاريع التي نفذها الإتحاد منذ عام **2012** حتى العام **2016**، إضافةً إلى المشاريع التي لم تنجز بعد وأصبحت في مرحلة متطورة. وبالتالي إن هذا العمل هو ضروري جداً لمعرفة مدى أهمية تطبيق وتنفيذ هذه المشاريع في تحقيق أهداف التنمية المستدامة لمنطقة الضنية ككل وهذا التصنيف الذي تم التوصل إليه هو على الشكل التالي:

فبالنسبة إلى المشاريع العامة الممولة خارجياً فلقد كانت عديدة ومتنوعة والتي من أهمها الدراسات الإستراتيجية لتنمية منطقة الضنية التي قام بتمويلها برنامج الأمم المتحدة، إضافةً إلى إنشاء محميات لزاب الضنية التي مولت من قبل مكتب التعاون الألماني، ومشاريع أخرى ترفيهية وخدماتية وثقافية وتربوية وإجتماعية، وذلك مثل بناء ملاعب رياضية ومدارس وقاعات وغيرها، وهي بالتالي ساهمت في رفع مستوى التنمية بعض الشيء وزيادة علاقات التعاون مع دول الخارج والعمل على تفعيل الروابط الدولية بين لبنان ودول الخارج الذي هو الهدف الأساسي لأغلب نشاطات وخدمات ومشاريع إتحاد بلديات الضنية. أما بالنسبة للمشاريع التي نفذها الإتحاد من عام 2012 حتى العام 2016، وبعد الإضطلاع عليها وعلى أهم الإنجازات التي تم تنفيذها، تبين لنا أنها منقسمة إلى أشغال ونشاطات ثقافية وتربوية، نشاطات رياضية وإحتفالات، ومساعدات.

بالنسبة للأشغال فلقد كانت عديدة ومتنوعة منذ سنة 2012 حتى سنة 2016، إلا أنها لم تكن كافية وشاملة لكل البلديات المنتمية إلى الإتحاد، حيث في كل سنة من السنوات الأخيرة إقتصرت الإنجازات والأشغال الخدماتية على بلديات دون أخرى، وهذا ما يشكل بالتالي عائق أمام عملية التنمية المتكاملة ودون تفضيل لأي بلدة على بلدة أخرى. أما بالنسبة للنشاطات الثقافية والتربوية، فلقد كانت قليلة في السنوات الأخيرة (2013–2014–2015)، إلى أن تحسنت وإزدادت في سنة 2016، من خلال القيام بنشاطات كثيرة ومتنوعة ساهمت في زيادة الوعي والثقافة لدى المواطنين وحثهم على التفاعل والإستجابة، والأمر ينطبق أيضاً على النشاطات الرياضية والإحتفالات، حيث أنه كان محدوداً جداً في سنة 2012 و2013، إلى أن تحسن في سنة 2014 و2015، في حين أن المساعدات هي أيضاً ضئيلة وذلك يعود إلى قلة الأموال التي يمتلكها الإتحاد التي تحول دون القيام بالمساعدات والتبرعات والمشاريع والنشاطا للبلدات التي هي بحاجة إلى دعم منه.

وتبين أيضاً أن المشاريع التي لم تنجز بعد من قبل الإتحاد والتي أصبحت في مراحل متقدمة هي مشاريع جداً مهمة لمختلف بلدات الضنية والتي من أهمها مشروع إنارة الطرقات على الطاقة الشمسية، مشروع إنشاء مسلخ، مشروع إنشاء مركز لمعالجة النفايات الصلبة وغيرها، وهذا ما يحفز ويشجع بالتالي على تفعيل التنمية وتطوير هذه البلديات وفق الحد الأدنى.

إضافةً إلى وجود توأمات ومذكرات تفاهم وإتفاقيات بين إتحاد بلديات الضنية والعديد من الدول الأوروبية والعربية، وكما عقدت مؤتمرات عديدة منها كانت داخل لبنان ومنها كانت في الخارج.

5 - تم حضور إجتماعاً موسعاً عقد في مبنى إتحاد بلديات الضنية بين رئيس الاتحاد ووفد من مكتب التعاون الالماني GIZ وذلك بحضور رئيس بلدية بخعون، وإضافةً إلى وجود المساعدة التنفيذية للرئيس ومسؤولة العلاقات الدولية في الإتحاد وإلى جانب وجود المتدربة حيث تم العمل على تدوين ومتابعة كل التفاصيل التي تفيد التقرير، وأما ملخص هذا الإجتماع الذي عقد في أواخر شهور سنة 2018 كان يتناول التالي:

إن هذا الاجتماع هو الخطوة الثانية من بعد اللقاء الأول الذي تم منذ فترة في المبنى والذي تم من خلاله التعرف على حاجات المنطقة، وشدد اللقاء على أهمية التعاون بين البلديات في لبنان والخارج لتنفيذ المشاريع الإنمائية المستدامة.

وحيث عرض أحد الموجودين العرض الألماني الذي حدد بشقين والذي يمتد على ثلاث سنوات، المشروع الأول يتلخص باستئجار بيوت الضيافة الذي يخدم الجانب البيئي ويعزز السياحة البيئية كما ينشط الإقتصاد ويعزز أسس التعايش في المنطقة.

المشروع الثاني يتلخص بدعم المؤسسات الإقتصادية المتوسطة والصغيرة الحجم وذلك عبر إنشاء مركز لهذا الهدف.

ومن بعد هذا العرض، قدم السيد الالماني إلى رئيس الاتحاد شروط وثيقة والتي تتضمن شروط العمل حتى يتم دراستها والموافقة عليها لاحقاً عند تحديد الموعد اللاحق.

6 - ومن أهم أعمال التدريب التي تم القيام بها في الإتحاد هو المشاركة في الزيارة التي قام بها إتحاد بلديات هولندا لمبنى إتحاد بلديات الضنية وذلك لمدى أهمية وتأثير هذا المشروع المطروح من قبل إتحاد بلديات هولندا على بلدية بخعون وعلى منطقة الضنية ككل.

ومن أهم ما طرح وما ورد في الزيارة هو التالي:

تضمنت الزيارة بحث وترسيخ سبل التعاون بين الطرفين أي بين إتحاد بلديات هولندا وإتحاد بلديات الضنية وتفعيل المشاريع البيئية ومن أهمها عملية الفرز من المصدر.

لقد ضم الوفد الهولندي العديد من الشخصيات بالإضافة إلى مدير المشروع حيث إلتقوا رئيس الإتحاد ورئيس بلدية بخعون.

وكما ناقش الطرفان أهمية المشروع للمنطقة وشدد رئيس الإتحاد على ضرورة تعميمه ليشمل كل مناطق الضنية، فمشكلة النفايات باتت مسألة أساسية تشمل الأفراد قبل الدولة، ووجد أن تعميم ثقافة الفرز من المصدر هي عنصر أساسي لنجاح المشروع وكما عرض التحديات التي قد تواجه تنفيذ المشروع، وأنه من الأهمية ما يستدعي العمل المكثف لإتمامه.

ومن ثم تطرقوا إلى حيثيات المشروع الذي سيبدأ تطبيقه كخطوة أولى في بلدة بخعون والذي قطع شوط في إتمام التحضيرات وبما أنه تم الإجتماع له مسبقاً ولإعتماد تنفيذه قريباً.

ومن ثم شرح الضيوف تفاصيل المشروع والخطوات التي تم الإتفاق عليها من تجهيزات ورسم خارطة الطريق وتحديد نقاط توزيع البراميل المخصصة لكل هدف.

إن هذا المشروع سيعمل على التخلص من الأوراق والبلاستيك وذلك كمرحلة أولية، ويستهدف المدارس والمحلات التجارية كنقاط جمع وقد تتخطى الخمسين كما حددها وذكرها رئيس بلدية بخعون، وسيعمل وسيقام حملات توعية وندوات في المدارس وبين الأهالي لنشر الوعي وحثهم على التفاعل بطريقة تشاركية وعلى خفض الإستهلاك لهذه المواد لضمان إستراتيجية المشروع ونجاحه.

أولاً: طبيعة الأشخاص المقابلين

لقد تم التمكن في هذا التقرير من إجراء مقابلات عديدة ومتنوعة مع العديد من الأشخاص الذين يملكون من المعرفة الكثير وذلك لإغناء البحث بالمعلومات والأخبار اللازمة.

من هنا فلقد كان لكل شخص تم إجراء مقابلة معه شخصية وأسلوب ومعلومات مختلفة عن الآخر، وهذا الأمر هو طبيعي، فلكل شخص وجهة نظر ورأي يختلف عن الشخص الآخر.

ومن أهم الاشخاص التي تم إجراء المقابلات معهم هم التالي:

1 – رئيس الإتحاد المسؤول الاول والمعني الأول في تحقيق كامل المشاريع وكامل المهام المتوجة عليه وذلك تطبيقاً وتنفيذاً لأهداف التنمية المستدامة التي هي أساس معتقداته ومنطلقاته الفكرية. حيث في كل مرة كان يجتمع مع المتدربة كان يفيدها ويزودها بالكثير من الأخبار والمعلومات ويجاوبها على كل أسئلتها بدقة وإحتراف، فلقد كان الشخص الداعم للعلم والداعم للتطور والمعرفة والداعم للجيل الحاضر ولجيل الشباب المثقف، من هنا لم يكن لديه أي مشكلة في أي سؤال يطرح عليه وكان يرحب دائماً بالمتدربة بأي وقت وأي وضع لتزويدها بأي شيء تحتاجه.

2 – المساعدة التنفيذية أو أمينة السر التي تقوم بالعديد من المهام والأدوار الأساسية في الإتحاد، فهي المعاونة الأولى للرئيس في جميع أعماله، حيث أنها أول موظفة تم تعيينها وتوظيفها في مبنى الإتحاد القديم وما زالت تقوم بمهامها حتى الآن في المبنى الجديد، حيث أفادت المتدربة وأخبرتها بالخبرة والحرفية التي إكتسبتها خلال هذه الفترة الطويلة وأهمية تعلم واكتساب اللغات الاجنبية الأساسية (الفرنسية والإنكليزية) لأنها أساس العمل والتعاون مع المنظمات الخارجية من خلال المشاريع العديدة التي تقوم بها والتي تمول بمعظمها من الخارج.

3 – مسؤولة العلاقات الدولية في الإتحاد التي قدمت أيضاً الكثير من المعلومات للمتدربة التي طلبتها منها والتي تم الإجتماع معها عدة مرات أيضاً خارج دوام عملها وخارج مبنى الإتحاد وذلك للإستفادة من الوقت ولإضطلاعها على أمور عديدة بحاجة إليها ولمساعدتها، فهي المسؤولة عن أعمال الترجمة والأعمال الخارجية أي المشاريع القائمة مع المنظمات الخارجية وغالباً هي من تقوم بالسفر مع الرئيس إلى حضور المؤتمرات في فرنسا وتركيا وغيرها.

ثانياً: المهارات التي إكتسبتها المتدربة

بالطبع لقد كان للتدريب غنى كبير على شخصية المتدربة وزيادة مهاراتها العملية وذلك ضمن العديد من المجالات ومن أهمها:

1 – عملية ربط النظري بالعملي وذلك عبر تطبيق النظري على أرض الواقع وتطبيقه وإكتشاف أهمية معرفة كيفية تطبيق أي عمل بالطريقة الصحيحة والواعية بالإضافة الى تحمل المسؤولية أيضاً.

2 – إكتساب الخبرة والمرونة في التواصل والتعامل مع الآخرين وتطوير القدرة على التفكير بعدة أساليب ومفاهيم وربطها بالواقع.

3 – القدرة على جمع المعلومات بطريقة منتظمة ومرتبة بطريقة صحيحة.

4 – القدرة على تحمل العديد من المهمات والأعمال في نفس الوقت وبطريقة فعالة.

5 – معرفة نقاط الضعف الشخصية التي تمتلكها المتدربة والعمل على معالجتها وهو ما ساهم في تنمية الثقة بالذات لديها.

6 – تقبل رأي الاخرين في جميع الملاحظات التي وجّهت لها أثناء التدريب وهو ما ساهم في زيادة روح الإستماع للرأي الآخر بمحبة وإحترام من دون الإصرار على تغيير مفاهيمهم.

7 – القدرة على وضع الخطط الإستراتيجية الملائمة لأي مشروع أو نشاط يعد له الإتحاد.

8 – الجرأة على إجراء المحادثات والمقابلات أمام عدد كبير من الأشخاص وهو ما يزيد من قوة الشخصية.

9 – تنمية القدرة على التفكير المنطقي وعلى التعبير وتبسيط الأفكار والتركيز على ما هو مهم وضروري وما له قيمة.

10 – إكتشاف الثغرات والعقبات المتعلقة بالأعمال والمشاريع القائمة في الإتحاد والعمل على وضع حلول وتوصيات مع فريق العمل الموجود.

11 – تنمية الخبرات الشخصية عبر معرفة معلومات مهمة جداً من ضمن الأعمال الإدارية والإضطلاع على الكثير من المواضيع والأخبار وهو ما يزيد بالتالي من ثقافتها ومن معلوماتها الشخصية.

الفقرة الثانية: تقييم التدريب

إن هذه المرحلة تأتي في الخطوة الأخيرة أي بعد الإنتهاء من عملية التدريب التي تم إجرائها في مبنى إتحاد بلديات الضنية والتي تخلص إلى النتائج التي تم التوصل إليها بعد جمع المعلومات اللازمة التي إستند عليها في هذا البحث.

وهنا لا بد من الإشارة الى أن إتحاد بلديات الضنية يواجه العديد من الصعوبات التي تقف عائقاً أمام مسيرته نحو إصلاح وتنمية المنطقة، إضافةً إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة بكامل أنواعها الإقتصادية والإجتماعية والخدماتية والثقافية والرياضية والترفيهية، الأمر الذي يتطلب التوجه نحو إصلاح وعصرنة الخدمة العامة وفق التوجيهات الحديثة للعمل الإداري، فلا بد من إعادة النظر في طرق أداء العمل، وتصميم هياكلها التنظيمية الأساسية وذلك حسب الوظائف الأساسية والفرعية التي تؤديها مختلف الإتحادات القائمة في لبنان على الطراز الحديث الإلكتروني، وعبر تجسيد مشاريع هيكلية حديثة ملائمة لإحتياجات ومتطلبات المواطن.

من هنا فإن عملية التقييم التي سيتم التحدث عنها في هذا الشق من البحث هي عملية موضوعية وقائمة على الشفافية والصدق وعدم المحازاة لأي جهة ولأي عمل قائم أو موجود في الإتحاد.

أولاً: السلبيات التي رافقت التدريب

بالطبع لكل عمل يقام به سلبياته وإيجابياته، إلا أنّ الحديث عن الشق السلبي للعمل الذي تم القيام به في مبنى إتحاد بلديات الضنية هو لا يعني العمل على الإساءة وعدم الموضوعية والشفافية بل على العكس، لذا من أهم نقاط الضعف والأمور السلبية التي تم التأثر بها أثناء عملية التدريب تتمثل بعدم وجود تبادل الأفكار والآراء بين الموظفين والإفتقار إلى ذلك بسبب ضغوط العمل أحياناً أو بسبب عدم التعاون الدائم بين بعضهم البعض في الأعمال الإدارية.

ثانياً: الإيجابيات التي رافقت التدريب

إن فكرة التدريب في إتحاد بلديات الضنية كانت جيدة كثيراً وحملت معها العديد من الإيجابيات وذلك نظراً لإهتمام المتدربة بهذا البحث وبهذا التدريب ولمعرفة كل ما يحصل من أدق التفاصيل بهدف الوقوف ومعرفة أهم الأسباب التي تعوق عملية التنمية في بلدتها.

ومن أبرز هذه الإيجابيات هي:

1 – صهر المعارف والمعلومات الدراسية النظرية مع واقع الحياة العملية والتطبيقية مما ساهم في نقلة نوعية من عالم النظريات إلى بيئة الواقع العملي.

2 – الإستفادة القصوى من الوقت وإستغلاله بالطريقة الصحيحة، حيث تم التمكن من تخطي الأمور والمعلومات الغير ضرورية والتركيز على كل ما يحتاجه التدريب من قدرات.

3 – العمل على تحويل المعارف النظرية إلى مهارات تمكن من حل ومعالجة ومواجهة بعض المشاكل في الأداء التي يعاني منها الإتحاد وذلك بما يتوافق مع قيم وثقافة الإتحاد.

4 – فتح المجال وإتاحة الفرصة للإبداع وتطوير القدرات الذاتية وذلك للتكيف مع متغيرات أجواء التدريب من خلال الإنفتاح على بيئة عمل مغايرة لتلك التي إعتدتها المتدربة في عملها، وهذا ما أتاح لها توسيع إدراكاتها وقدراتها لإدارة مشاريع يقوم بها الإتحاد وتنمية مهارات مختلفة.

القسم الثاني: واقع إتحاد بلديات الضنية وإنعكاسه على بلدية بخعون

البند الأول: المساهمات المالية من الإتحاد إلى بلدية بخعون

الفقرة الأولى: أهمية الإتحاد

أولاً: التنظيم الداخلي للإتحاد

ثانياً: آليات تمويل صندوق الإتحاد على المستوى المحلي

الفقرة الثانية: مالية إتحاد البلديات

أولاً: القرارات المالية الصادرة عن إتحاد بلديات الضنية

ثانياً: إنعكاسات المساهمات المالية

البند الثاني: المساهمات المالية من بلدية بخعون إلى الإتحاد

الفقرة الأولى: تعريف البلدية وصلاحياتها

أولاً: تعريف البلدية

ثانياً: دور بلدية بخعون وأهميتها

الفقرة الثانية: مالية بلدية بخعون ومشاريعها

أولاً: مالية البلدية والقرارات الصادرة عنها لمصلحة الإتحاد

ثانياً: المشاريع التي نفذتها بلدية بخعون

القسم الثاني: واقع إتحاد بلديات الضنية وإنعكاسه على بلدية بخعون

تعاني الأطراف والأرياف منذ إعلان دولة لبنان الكبير بإستمرار حصر كل النشاط الإقتصادي والإجتماعي والإنمائي في المركز، وشكل مطلب تنمية الأطراف مطلباً بارزاً خلال الستينيات والسبعينيات على وجه الخصوص ولا يزال حتى اليوم حجة أساسية لدى المطالبين بتبني إصلاح اللامركزية الإدارية في لبنان.

وتنص الفقرة (ز) من مقدمة الدستور اللبناني على أن "الإنماء المتوازن للمناطق ثقافياً واجتماعياً ركن أساسي من أركان وحدة الدولة وإستقرار النظام". ويردد أهل الطائف ومعظم الطبقة السياسية ومشاريع الإصلاح الإداري منذ ذلك الوقت أن الهدف الرئيسي "للامركزية الإدارية الموسعة" هو تحقيق "الإنماء المتوازن" ما يستدعي التفكير في دور السلطة المركزية وفي سياستها التنموية.[9] ولقد رأى البعض أن الإنماء المتوازن يتصل بمسألتين أساسيتين وهما أولاً: الشراكة في رسم السياسات التنموية بين السلطة المركزية والسلطات المحلية اللامركزية، ولكل منها موازنتها الخاصة، فالموازنة العامة تمثل الإنماء الشامل على جميع الأراضي اللبنانية، بينما تشكل الموازنات الخاصة للسلطات المحلية موارد لإنماء المناطق محلياً، وثانياً: إعادة توزيع الثروات داخل البلاد على المناطق بالتساوي، بحيث يحظر على وزير ما إنفاق كامل إعتمادات موازنة وزارته إستنسابياً على منطقة معينة دون أخرى.

إن اللامركزية الإدارية تقوم على قاعدة توزيع الوظيفة الإدارية في الدولة وتوزيع السلطة بين وحدات مركزية ووحدات لامركزية، تمارس سلطاتها وإختصاصاتها تحت رقابة أو وصاية إدارية ومالية من قبل الإدارة المركزية واللاحصرية الإدارية. وتنقسم وحدات اللامركزية الإدارية إلى نوعين: اللامركزية الإقليمية ويندرج تحت هذه التسمية الإدارة المحلية أو الحكم المحلي والتي هي موضوع التقرير، حيث تعطى لبعض الوحدات المحلية المنتخبة الإستقلال المالي والإداري، وتمنح الشخصية الإعتبارية, وتمنح سلطات لممارسة إختصاصات ضمن نطاق جغرافي وضمن حدود تنظيمية وقانونية مرسومة بقانون، هذا النوع من اللامركزية يعرف في لبنان تحت تسمية البلديات.

[9] مشروع نقاش عام حول إصلاح اللامركزية الإدارية في لبنان، سلسلة حوارات السياسات, تقرير، 2016، ص 13.

وأما النوع الثاني هو اللامركزية المرفقية، حيث تعطى أيضاً بعض الوحدات كسابقتها الإستقلال المالي والإداري والشخصية المعنوية بغرض ممارسة صلاحيات محددة ضمن نطاق جغرافي محدد أو على كافة أراضي الدولة، ويعرف هذا النوع من اللامركزية في لبنان بالمؤسسات العامة.[10]

لذا فإن اللامركزية الإدارية تقوم على أساس توزيع الوظيفة الإدارية بين الإدارة المركزية وهيئات إدارية متخصصة على أساس إقليمي أومرفقي، تبار إختصاصاتهم في نطاق القانون وتحت إشراف السلطة المركزية ورقابتها.

هذا وتستمد اللامركزية الإدارية وجودها كركيزة أساسية في منظومة الإدارة العامة من الأسس التالية:

1 – وجود حاجات محلية أو خاصة.

2 – تكوين هيئات تشبع الحاجات المحلية أو الخاصة.

3 – حق إحتفاظ السلطة المركزية في مراقبة وحدات اللامركزية الإدارية.

4 – منح وحدات اللامركزية الإدارية الشخصية المعنوية والإستقلالين المالي والإداري.[11]

ولا بد من الإشارة أيضاً أن العالم "موريس هوريو [12] "Maurice Hauriou" حذر من إعتماد اللامركزية في المساعدات المالية التي تأتي من السلطة المركزية، لأنها قد تعطل مفهوم اللامركزية. فعلى الهيئات اللامركزية إذاً الإعتماد على مواردها المالية الذاتية وذلك حتى تحافظ على إستقلاليتها.

ويأتي بعد "هوريو Hauriou"، العالم الآخر "جان ريفرو [13]Rivero" ليبين أن المعيار الحقيقي للامركزية يكمن في إستقلال المجالس المحلية، أي البلدية عن السلطة المركزية. وليبين كذلك أهمية التمييز بين الشؤون الوطنية والشؤون المحلية ضمن نطاق البلدية إذ أن الحاجات العامة التي تهم الشعب، هي غير الحاجات الخاصة التي تهم المجموعة المحلية.

إن مساهمة إتحاد بلديات الضنية في مساعدة بلدية بخعون بهدف تنفيذ مشاريع تنموية تطال مختلف نواحي إحتياجات بخعون وخاصة على صعيد التنمية الإجتماعية وإستحداث مشاريع لبلدة بخعون.

---

[10] بربر كامل، إستراتيجية الإصلاح في الإدارة العامة ، الطبعة الأولى ، دار المنهل اللبناني، بيروت ، 2012، ص 110- 111.

[11] المرجع نفسه ، ص 120.

[12] Hauriou Maurice: Precis de droit administrative, Paris , 1921 , p:109.

[13] Rivero Jean: Droit administrative , Dalloz, Paris, p:226.

وكذلك ساهمت بلدية بخعون في تغذية صندوق الإتحاد مالياً وذلك ليتمكن من القيام وتنفيذ مشاريعه على أكمل وجه.

وسنعالج هذا الموضوع في بندين أساسيين.

البند الأول: مساهمات الإتحاد في بلدية بخعون

مما لا شك فيه أن فكرة إنشاء إتحادات البلدية في لبنان قامت على تجميع مقدرات البلديات التي لا قدرة لها على إنجاز أعمال التنمية في مناطقها لتتحد مع بلديات أخرى كمثلها وتؤلف إتحاداً بلدياً ليرعى مصالحها وينفذ مشاريع التنمية في إطارها بعد أن تتوفر له كل الأسباب والإمكانيات الهادفة إلى تحقيق التنمية المحلية.

إن إنشاء إتحاد بلديات الضنية قام وأنشأ ليرعى مثل هذه العمليات وليكون الأدات المحركة إيجابياً للعمل البلدي في الضنية، فلقد وضعت خطة عملية بين الإتحاد وبلدية بخعون أسهمت في إنجاز العديد من المشاريع البلدية التنموية لبلدية بخعون سدت الكثير من النقص من المتطلبات لبلدة بخعون وكانت هذه المساهمات عاملاً أساسياً في تقدم العمل البلدي في بخعون نوعاً وعدداً وتلبيةً لمتطلبات أهل المنطقة وإحتياجاتهم على شتى الصعد.

الفقرة الأولى: أهمية الإتحاد

أولاً: التنظيم الداخلي للإتحاد

أ –جهاز الإتحاد:

يتألف حهاز الإتحاد من سلطة تقريرية تسمى مجلس الإتحاد ومن سلطة تنفيذية يتولاها رئيس مجلس الإتحاد الذي تم ذكرها سابقاً **(المادة 118)**.[14]

[14] خليفة تانيا (تدقيق وتنقيح)، قانون البلديات والمخاتير في لبنان، الطبعة الأولى، المؤسسة الحديثة للكتاب، 2011، ص 33- 34.

يتألف مجلس الإتحاد من رؤساء البلديات التي يضمها الإتحاد ويمكن للمجلس البلدي بناءٍ لإقتراح الرئيس أن يتمثل بأحد أعضائه طيلة مدة ولاية الإتحاد، وفي حال شغور مركز عضو الإتحاد بسبب دائم كالوفاة أو الأستقالة أو الإقالة من عضوية المجلس البلدي يحل محله العضو الذي ينتدبه المجلس البلدي التابع له **(المادة 119)**.

يلتئم مجلس الإتحاد خلال مهلة أسبوعين من تكوينه بناء لدعوة القائمقام أو المحافظ وذلك لإنتخاب الرئيس ونائب الرئيس ولا يشترك القائمقام أو المحافظ في هذه الإنتخابات إن كان متولياً أعمال البلديات **(المادة 120)**.

يتولى الجهاز الهندسي، لصالح البلديات الأعضاء في الإتحاد الشؤون التالية:

1 – درس طلبات رخص البناء وتنظيم الكشوفات الفنية ورفع كامل الملف إلى رئيس البلدية المعنية للبت به.

2 – إعداد دفاتر شروط اللوازم والأشغال والخدمات.

3 – إعداد الدراسات الفنية المطلوبة والإستشارات.

4 – وضع التخطيطات.

5 – إعداد لوائح الإستملاك والبيانات التفصيلية لإحالتها إلى لجان التخمين المختصة.

6 – درس وإبداء الرأي برخص الإسكان.

7 – المراقبة الصحية.

8– إعداد تقارير إلى رئيس البلدية المعنية تتعلق بمخالفات البناء، وبالمخالفات الصحية وبسائر المخالفات العائدة لصلاحية هذا الجهاز والتي تقع ضمن نطاق البلدية، ورفعها بواسطة رئيس مجلس الإتحاد إلى رئيس البلدية المعنية.

وكما يتولى الجهاز الهندسي والصحي سائر الأمور الفنية المشتركة التي يطلبها منه رئيس مجلس الإتحاد. **(المادة 122)**.[15]

يتولى الجهاز الإداري والمالي الأمور التالية:

1 – الشؤون الإدارية والمالية للبلديات الصغرى التي لا تسمح موازنتها الخاصة بإستخدام موظفين لتأمين هذه الأعمال.

[15] المرجع السابق.

2 – معاونة أجهزة البلديات الأعضاء لتحسين سير أعمالها الإدارية والمالية, ويمكن أن يعهد الى أحد الجباة في الإتحاد مساندة البلديات الأعضاء في تحصيل الرسوم من المكلفين.

3 – الشؤون الإدارية والمالية في الإتحاد **(المادة 123)**.

يتولى جهاز الشرطة في الإتحاد الأمور التالية:

1 – توعية الموظفين للتقيد بأحكام الأنظمة والقوانين المرعية الإجراء.

2 – وضع تقارير بالمخالفات الحاصلة ضمن نطاق البلديات التابعة للإتحاد ورفعها بواسطة رئيس مجلس الإتحاد إلى رئيس البلدية المعنية.

3 – إجراء التحقيقات الأولية في الجرائم المشهودة والجرائم التي تمس السلامة العامة لحين وصول الضابطة العدلية.

4 – تأمين مهام رجال الشرطة البلدية في البلديات التي لا تسمح موازنتها بتعيين أفراد شرطة خاصة بها.

5 – يتم تكليف رجال شرطة الإتحاد بهذه المهمات بموجب قرار يصدره رئيس مجلس الإتحاد بناء لطلب رئيس البلدية المعنية ويعمل هؤلاء تحت إمرة رئيس البلدية المنتدبين إليها **(المادة 124)**.

يحق للبلديات الأعضاء أن تفصل مؤقتاً كل أو بعض أفراد شرطتها للعمل ضمن نطاق بلدية أخرى في الإتحاد على أن يلحق بها عدد من أفراد شرطة بلديات أخرى للعمل ضمن نطاقها، ويتم الفصل والإلحاق بقرار من رئيس البلدية بعد موافقة رئيس مجلس الإتحاد.

يستمر رجال الشرطة في قبض رواتبهم من البلديات المعنيين فيها ويتقاضون تعويضات النقل والإنتقال من البلدية المفصولين إليها **(المادة 125)**.

في حال إختلاف مجالس الإتحاد على أحد المشاريع المشتركة فيما بينها أو رفض أحدها البحث فيه، يرفع الموضوع إلى وزير الداخلية الذي يبت بالخلاف بموجب قرار معلل له صفة الإلزام القانوني للإتحادات المعنية **(المادة 127)**.

يتولى السلطة التنفيذية رئيس مجلس الإتحاد وتكون له على سبيل التعداد لا الحصر الصلاحيات التالية:

1 – دعوة مجلس الإتحاد وتحديد جدول أعماله.

2 – رئاسة جلسات مجلس الإتحاد وإدارتها.

3 – وضع مشروع الموازنة والحساب القطعي والتقرير السنوي.

4 – الإشراف على مالية الإتحاد وضبط إدارته.

5 – عقد النفقة والأمر بصرف الموازنة.

6 – تعيين الموظفين ضمن أحكام النظام والملاكات المصدقة.

7 – إدارة شؤون الإتحاد وهو الرئيس التسلسلي الأعلى لموظفي الإتحاد.

8 – تنفيذ قرارات مجلس الإتحاد.

9 – تمثيل الإتحاد لدى القضاء والغير **(المادة 130)**.

يحق لرئيس ونائب رئيس مجلس الإتحاد أن يتقاضيا من موازنة الإتحاد تعويض تمثيل وإنتقال يحدده المجلس ويكون متناسباً مع أهمية الجهد الذي يبذله كل منهما في تصريف شؤون الإتحاد **(المادة 131)**.

يقوم نائب الرئيس بصلاحيات الرئيس في حال غيابه أو إيقافه عن العمل أو في حال شغور مركز الرئاسة لأي سبب كان وفي حال غياب الرئيس ونائب الرئيس أو شغور مركز منهما يقوم مقام الرئيس بصورة مؤقتة أكبر الأعضاء سناً في مجلس الإتحاد **(المادة 132)**.

تخضع قرارات مجلس الإتحاد لسلطة الرقابة الإدارية وفقا للأحكام والأصول والقواعد المنضبطة على البلديات **(المادة 134)**.

أما بالنسبة للمواد التي لم يتم ذكرها في هذا القسم قفد تم ذكرها سابقاً وخصوصاً فيما يتعلق بإختصاص مجلس الإتحاد وغيرها.

ب– مصادر تمويل الإتّحاد:

حيث تتكون مالية الإتحاد من:

1– عشرة بالمئة من الواردات الفعليّة للبلديّات الأعضاء كما هي محدّدة في جدول الحساب القطعي للسّنة السابقة ولا تدخل في حساب الواردات الأمانات والنقد المدوّر والقروض والمساعدات.

2– نسبة مئويّة إضافيّة من موازنة البلديّات الأعضاء المستفيدة من مشروع معيّن ذو نفع مشترك يحدّدها مجلس الإتّحاد على ضوء تكاليف المشروع على أن تخضع هذه النسبة لموافقة وزير الداخليّة.

3- المساعدات والقروض، وكامل عائدات المشاعات الدّاخلة في اختصاص مجلس الإتّحاد.

4- ما يخصص للإتّحاد من عائدات الصّندوق البلدي المستقلّ.

5- مساهمة الدولة في موازنة الإتحاد على أن تدرج المبالغ المخصصة لذلك سنويّاً في الموازنة العامّة. توزّع الأموال بين الإتحادات بقرار من وزير الدّاخلية وتخصص لوضع دراسات أو تنفيذ مشاريع مشتركة أنجزت دراستها ولإنعاش المناطق وخاصّة الريفيّة منها.

6 - الهبات والوصاية **(المادة 133)**.[16]

ج - دور إتحاد البلديات

وهنا لا بد من الإشارة إلى دور الإتحاد بدعم المجالس البلدية المختلفة وذلك بالرغم من نقص الدعم المادي الذي توفره له الدولة بسبب تزايد عدد الإتحادات في لبنان، فهو يقدم الآليات للبلدات المختلفة التي تطلبها من خلال المداورة، مما يساعدها على تنفيذ بعض المشاريع الملحة وبكلفة منخفضة، وإضافةً إلى قيامه بأعمال التخطيط والتنفيذ لبعض الطرق بين البلدات المختلفة.

د - أهمية منطقة الضنية بالنسبة للإتحاد:

هنا لابد من التنويه إلى أهمية موقع منطقة الضنية التي يعمل هذا الإتحاد من أجلها ومن أجل أهلها ومصلحتها العامة وخصوصاً تحت شعار التنمية والتطور والعمل الدائم من أجل ضنية أفضل.

تقع منطقة "الضنية" في الشمال من الجمهورية اللبنانية، في منطقة المنحدرات الغربية لأعلى قمم جبال لبنان حيث قمة القرنة السوداء التي ترتفع 3088 متراً عن سطح البحر، ويحدها شمالاً: جبال وسهول عكار، وشرقاً: الهرمل وبعلبك، وجنوباً: جبة بشري والزاوية، وغرباً: الزاوية وبلدة المنية عند ساحل مرج السلسلة بسفح جبل تربل المشرف على مدينة طرابلس.

[16] المغربي محمد، القوانين البلدية في لبنان خلال 100 عام ، الطعة الاولى ، المؤسسة الحدية للكتاب، طرابلس، 1993 ، ص: 313- 314.

وتعد مرتفعات الضنية وأوديتها جزءاً طبيعياً من سلسلة جبال لبنان الغربية، ونظراً لخلوها قديماً من السكان إلا نادراً لمناخها القاسي شتاءاً، وتنوع تضاريسها وكثرة غاباتها التي تأوي إليها الوحوش الضواري والحيوانات المفترسة، فلم تعرف بإسم خاص بها يميزها عن المناطق المحيطة بها، ولهذا كانت تعرف بجبل لبنان الذي يعني البياض حيث يكسو الثلج هاماتها أكثر أيام السنة، وهذه التسمية كانت تطلق قديماً على كامل سلسلة جبال لبنان، من النهر الكبير الجنوبي شمالاً حتى نواحي صور وجبل عاملة جنوباً، وليس من دليل علمي مقنع يؤيد ما يقال أن إسم "مقاطعة الضنية" يوناني الأصل، وتاريخ هذه الجبال يعود إلى ما قبل حكم اليونان لها بعدة قرون.[17]

تبلغ مساحة منطقة الضنية الإجمالية 330 كلم تقريباً 32.957 هكتار، ويبلغ عدد سكانها أكثر من 105000 مئة وخمسة آلاف نسمة، ولقد بقيت الضنية على تواصل دائم مع عاصمة الشمال "طرابلس" وإرتبطت بها تجارياً، إقتصادياً وإدارياً، وتعتبر بدورها المورد الطبيعي للثروة الزراعية في طرابلسن وتمتاز الضنية بموقع جغرافي هام، مما أعطاها دوراً عبر العصور.[18]

ويتساءل الكثيرون عن أسباب تسمية هذه المنطقة الجبلية بالضنية، والتي لا معنى لها لفظاً، والحقيقة أن التسمية لم تعرف بصورة قطعية، وهناك أكثر من رأي وتفسير.

ومن أهمها الرأي الذي يقول معناها معنوي، فلفظة الضنية مشتقة من فعل "ضنى" ومعناها حرص، وتلك صفاها بوضوح بالتكوين الطبيعي لمنطقة الضنية من مناعة جبالها وصعوبة الوصول إليها.

إن منطقة الضنية هي منطقة تجمع التناقضات وهي مميزة بذلك، تمتد جغرافياً من حدود المنية صعوداً وصولاً إلى سقف لبنان والشرق الأوسط قمة القرنة السوداء، ومتوسطة لأكبر عدد من الأقضية أو المحافظات. وتضم الضنية 60 بلدة وقرية، وتحتوي قرية سير أغلبية المراكز الإدارية.

[17] تدمري عمر، صفحات من تاريخ الضنية، ص2.
[18] يوسف محمد، الضنية عبر العصور، الطبعة الثالثة، 2015, إصدار خاص، ص 30-31 .

إن طبيعة المنطقة وتضاريسها كان لها بالغ الأثر في تركيبة التجمعات السكانية فيها، وعلى شبكة التواصل بينها. وتمتاز الضنية بمناخها المعتدلن وفيها ثلاثة مناطق مناخية مختلفة، الساحلية والوسطى (الداخلية) معتدلتان مائلتات للبرودة، والجردية وتسمى منطقة قمم السفوح العالية البرودة.

ومن أهم مميزات الضنية هي التالية:

1 – وجود أعلى قمة في لبنان والشرق الأوسط (القرنة السوداء 3088 متراً عن سطح البحر) في جبل المكمل.
2 – وجود أعمق وادٍ في لبنان (وادي جهنم 250 متراً)، ويفصل الضنية عن محافظة عكار عند الحدود العلوية.
3 – وجود 365 نبعاً أو عيناً، وأهمها: السكر، القسام، الزحلان.
4 – البراري الجردية الشاسعة (منطقة الرعي) الخالية من السكان والصالحة للزراعة.
5 – وجود محميتين طبيعيتين (جرد الإجاص– جرد مربين)، وكذلك تحتوي الضنية على العديد من الغابات المتنوعة.[19]

وتختزن الضنية الثروات الطبيعية والتاريخية, وما زالت تعاني الإهمال وعدم الإهتمام الرسمي، وتجاهلها عن عمد يؤدي إلى الإحباط، ويجعل المواطن فيها يشعر بالقهر والحرمان في حقوقه، وهذا ما يسبب الشعور بالغربة داخل الوطن.

وإختصت الضنية فضلاً عن الميزة الطبيعية بأنها منطقة مغلقة، قبل أن تفتح الطريق إلى الهرمل، وهي منطقة زراعية بإمتياز بفضل وفرة المياه فيها.[20]

ثانياً: آليات تمويل صندوق الإتحاد على المستوى المحلي

كما تم الذكر سابقاً في القسم الأول من الدراسة، حيث تم الإشارة إلى المادة 133 من قانون البلديات التي تتناول موضوع مالية إتحاد البلديات في سبع نقاط أساسية، والتي سيتم هنا شرحها بطريقة موضوعية

[19] يوسف محمد، مصاعب الكتابة عن الضنية بين تاريخ النشأة وتاريخ الإهمال، مجلة صدى الضنية، العدد2, شباط 2015.

[20] لاغا علي، صفحات من تاريخ الضنية الحديث، مجلة صدى الضنية، العدد2 ، شباط 2015.

وذلك للتوضيح ولتحويل هذه المواد والنقاط من الطريقة النظرية إلى الطريقة التطبيقية وخصوصاً فيما يتعلق بالشق المالي للإتحاد.

ففي البند الأول من المادة 133 والتى ورد في مضمونها (تتكون مالية الإتحاد من عشرة بالمئة من الواردات الفعلية للبلديات الأعضاء كما هي محددة في جدول الحساب القطعي للسنة السابقة ولا تدخل في حساب الواردات الأمانات والنقد المدور والقروض والمساعدات)، فقد تبين معنا بعد عملية البحث بشأن هذا الموضوع ومدى تطبيقه على أرض الواقع التالي:

فكل بلدية منتسبة إلى الإتحاد (إتحاد بلديات الضنية) تدفع هذه النسبة المتوجبة عليها من وارداتها بالطريقة التي تناسبها وذلك حسب قدرتها وإمكانياتها المادية. حيث أن هناك بعض البلديات تستضعف وتستصعب أن تدفع للإتحاد فوراً من صندوقها، فيقوم الإتحاد هنا بتنفيذ أشغال لهذه البلديات وإعطائهم إيصالات وذلك للتخفيف من العبئ الذي يتوجب عليهم، فمثلاً بلدية بقاعصفرين في إحدى السنوات قامت بتسديد كامل ما يتوجب عليها من وارداتها الفعلية، وهذا ما يشير إلى أن هناك العدد الأكبر من بلديات إتحاد بلديات الضنية لا يتراكم عليهم أموال أبداً من سنة إلى سنة، وهناك عدد آخر من البلديات على العكس من ذلك وبالتالي إن هذا المعيار هو إستنسابي و يختلف من بلدية إلى أخرى.

أما بالنسبة لبلدية بخعون والتي هي موضوع الدراسة والبحث، وبعد عملية المتابعة والبحث تبين أنه يترتب عليها أموال متراكمة من سنة إلى سنة وحتى الآن، فالمبلغ التي يجب عليها دفعه للإتحاد هو متجه نحو الصعود من سنة إلى سنة وذلك لضعف عملية التسديد الغير منطقية بالنسبة لحجم الديون المترتب عليها من قبل البلدية وربما عدم أخذ الموضوع على محمل الجد وضمن الواجبات الأساسية المتوجبة عليهم. وهناك عدد من البلديات تعاني أيضاً من مشكلة عدم حصولها على الأموال اللازمة لها من قبل الدولة والوزارة وهذا ما يمنعها من دفع الأموال والضرائب المتوجبة والمفروضة عليها من ضمن وارداتهم الفعلية.

وضمن إتحاد بلديات الضنية نلاحظ أن البلديات الكبرى فيها هي التي تعاني من ديون متراكمة كبيرة متراكمة عليها، وذلك أمثال بلدية بخعون وبلدية سير.

البند الثاني من المادة 133 ورد فيه التالي (تتكون مالية الإتحاد من نسبة مئوية إضافية من موازنة البلديات الأعضاء المستفيدة من مشروع معين ذو نفع مشترك يحددها مجلس الإتحاد على ضوء تكاليف المشروع على أن تخضع هذه النسبة لموافقة وزير الداخلية)، فإذا أردنا الحديث عن هذا الموضوع ضمن الإتحاد فإنه غير مطبق عملياً وعلى أرض الواقع، حيث أن البلديات تساهم فقط في نسبة ال 10%، وأما في المشاريع المشتركة نرى أن الإتحاد وحده من يقوم بتنفيذ هذه المشاريع من دون أن يترتب على البلدية أي شيء مالي، ولتوضيح هذه الفكرة لا بد من الإشارة الى أن عمل الإتحاد الأساسي الوارد في القانون هو القيام بتنفيذ أعمال ومشاريع مشتركة ذو نفع عام للبلديات مع بعضها البعض، أما بالنسبة للأعمال التي يقوم بها الإتحاد لكل بلدية على حدى كقيامه بإنشاء حائط دعم لبلدية بخعون هو ليس من واجباته الفعلية التي تقع على عاتقه ضمن القانون وإنما جرت العادة على قيام وتنفيذ الإتحاد لهذه الأعمال.

البند الثالث الذي ورد فيه التالي (تتكون مالية الإتحاد من المساعدات والقروض، وكامل عائدات المشاعات الداخلية في اختصاص مجلس الإتحاد)، تعليقاً على هذا البند يجدر بنا للأمانة أن ندلو أن منطقة الضنية تستحوذ على الكثير من المشاعات ذات الطبيعة المختلفة وهي تظهر في مساحات كبيرة جداً، البعض منها وضعت عليه اليد دون وجه حق وحولت إلى حد ما إلى ملكيات خاصة إستفاد منها الأشخاص الذين وضعوا اليد عليهان بالمقابل خسر الإتحاد المردود الذي كان من الممكن أن يتأتى من هذه المشاعات من أموال وإمكانيات مادية تصب في صندوق الإتحاد ليعاد تصريفها وإستخدامها في تحسين منطقة الضنية وإنجاز المزيد من مشاريع التنمية.

البند الرابع الذي ورد فيه التالي (تتكون مالية الإتحاد من ما يخصص للإتحاد من عائدات الصندوق البلدي المستقل)، فالبلديات التي تؤلف الإتحاد تساهم سنوياً في تغذية الصندوق المالي للإتحاد لتمكينه من القيام بالمهام الموكولة إليه.

البند الخامس الذي ورد في مضمونه (تتكون مالية الإتحاد من مساهمة الدولة في موازنة الإتحاد على أن تدرج المبالغ المخصصة لذلك سنوياً في الموازنة العامة، وتوزع الأموال بين الإتحادات بقرار من وزير الداخلية وتخصص لوضع دراسات أو تنفيذ مشاريع مشتركة أنجزت دراستها ولإنعاش المناطق وخاصة الريفية منها)،

وتعقيباً على ها البند نرى أن الدولة تساهم في موازنة الإتحاد سنوياً وذلك نسبةً إلى عدد البلديات المنتسبة إلى الإتحاد في المشاريع والتنمية ونسبةً إلى عدد السكان، وبالطبع هذا الأمر هو مطبق على إتحاد بلديات الضنية.

البند السادس الذي ورد فيه (تتكون مالية الإتحاد من الهبات والوصايا)، وبالطبع هذا الأمر هو موجود ومطبق، حيث أنه يأتي للإتحاد العديد من الهبات والوصايا من الدول الخارجية كالإتحاد الأوروبي الذي يدعمه مالياً، ومثال على ذلك معمل الفرز الذي يقوم الإتحاد بإنشائه منذ فترة وجيزة وذلك وفق الدعم الخارجي، وهنا نستنتج أن هذه الهبات والوصايا هي بمعظمها خارجية وتعتمد على التمويل الخارجي والمساعدة الدولية لهذه الإتحادات وذلك لتحقيق أهداف التنمية المستدامة لكل المناطقن أما على الصعيد الداخلي والمحلي فإن هذه الهبات غير موجودة بالإجمال.

ولا بد من التنويه هنا الى أن موضوع الهبات هو موضوع معقد بعض الشيء، حيث أن الدولة لا تساعد البلديات والإتحادات في الحصول على هذه الهبات الخارجية بطريقة سهلة، بل على العكس هي مقصرة بشكلٍ كبيرٍ في إتمام حاجاتها ومطالبها التنموية التي تحتاج إليها، فلا يستطيع الإتحاد أخذ هذه الهبة من دون موافقة وزير الداخلية والبلديات على ذلك وغيرها من الوزارات وذلك حسب نوع الهبة ونوع المشروع الذي سينفذ في هذه المنطقة، وهذا ما يؤدي بالتالي إلى تعطيل وتعقيد الكثير من المشاريع التنموية التي تحتاج إليها هذه المناطق، ولكن بالنسبة لما تم التوصل إليه ومشاهدته في هذا الشق من الدراسة فقد تم الإتضاح أن رئيس إتحاد بلديات الضنية لم يفقد الأمل بأي مشروع وأي عمل سعى من أجله لتحقيقه، بل على العكس كان يملك الإرادة القوية وعدم الإستسلام لأي رفض ولأي سبب يعطل قيم وتنفيذ هذه المشاريع ومن ضمنها إنشاء معمل الفرز الذي سعى إليه كثيراً منذ سنواتٍ طويلة.[21]

الفقرة الثانية: مالية إتحاد البلديات

مما لا شك فيه أن موضوع التمويل وتوفير الأموال في صندوق الإتحاد يشكل العصب الحيوي للإتحاد في تمكينه من وضع خطط تنموية وإنجازها وفقاً لما هو مطلوب لإحداث التنمية في منطقة الضنية التي ينقصها الكثير لوضعها على خارطة المناطق النامية والمزدهرة، وللوقوف على هذا الموضوع لا بد أن يتم

[21] مقابلة أجريت مع هدى هوشر، موظفة في إتحاد بلديات الضنية، مبنى إتحاد بليات الضنية ، 8\1\2019.

الإستطلاع والعمل على عرض القرارات المالية التي إتخذها الإتحاد وذلك في أولاً، وفي ثانياً مدى نجاح الإتحاد في تنفيذ مضمون هذه القرارات المالية وإنعكاساتها وفق تعاونه مع بلدية بخعون.

أولاً: القرارات المالية الصادرة عن إتحاد البلديات

من بعد الإضطلاع على العديد من القرارات المجلسية الصادرة عن إتحاد بلديات الضنية في السنوات الأخيرة منذ سنة 2014 حتى سنة 2018 والذي سيتم عرض مضمونها فيما يلي:

1 – قرار رقم 2014\11 الصادر بعدد 2014\62 عن إتحاد بلديات الضنية والمنعقد بموجب الجلسة الملتئمة نهار الإثنين في 2014\2\24 والذي جاء في مضمونه التالي (الموافقة على صرف قيمة فاتورة تزفيت أرض بجانب ملعب كرة السلة في محلة الجورة – بخعون) وذلك بناءً على المرسوم الإشتراعي رقم 77\118 وبناءً على محضر إنتخاب رئيس ونائب رئيس الإتحاد، وبناءً على الدعوة الموجهة إلى السادة الأعضاء بتاريخ 2014\2\21، ولا سيما المادة 45 من المرسوم 82\5595، وبناءً على فاتورة تعهدات محمد جميل الترك وعلى تأمين الصور لموقع الأشغال، وعلى موافقة لجنة الأشغال وبناء لتوفر الإعتماد اللازم.

قرر المجلس بالإجماع التالي: في المادة الأولى منه (الموافقة على صرف مبلغ 180 مليون و750 ألف ليرة لبنانية) ويعمل بهذا القرار ويبلغ من يلزم والموقع أصولاً من رئيس الإتحاد ونائب الرئيس والأعضاء.

2 – قرار رقم 2014\179 الصادر بعدد 2014\575 عن إتحاد بلديات الضنية والمنعقد بموجب الجلسة الملتئمة نهار الإثنين في 2014\2\22 والذي جاء في مضمونه (الموافقة على صرف قيمة فاتورة صيانة طريق عام الساحة وطريق عام الضنية – بخعون) وذلك بناءً على المرسوم الإشتراعي رقم 77\118، وبناءً على محضر إنتخاب رئيس ونائب رئيس الإتحاد، وبناءً على الدعوة الموجهة إلى السادة الأعضاء بتاريخ 2014\2\19، ولا سيما المادة 45 من المرسوم 82\5595، وبناءً على فاتورة تعهدات عبد زود، وعلى تأمين الصور لموقع الأشغال وعلى موافقة لجنة الأشغال وبناء لتوفر الإعتماد اللازم.

قرر المجلس بالإجماع التالي، في المادة الأولى منه (الموافقة على صرف مبلغ 15 مليون و190 ألف ليرة لبنانية)، ويعمل بهذا القرار ويبلغ الى من يلزم والموقع أصولاً من رئيس الإتحاد ونائب الرئيس والأعضاء.

3 – قرار رقم 2015\115 الصادر بعدد 2015\406عن إتحاد بلديات الضنية والمنعقد موجب الجلسة الملتئمة نهار الإثنين في 2015\9\21 والذي جاء في مضمونه (تغطية بطولة لبنان العامة لقوة الرمي والدفاع عن النفس – بخعون) وذلك بناءً على المرسوم الإشتراعي رقم 77\118 وبناءً على محضر إنتخاب رئيس ونائب رئيس الإتحاد، وبناءً على الدعوة الموجهة إلى السادة الأعضاء بتاريخ 2015\9\18، ولا سيما المادة 45 من المرسوم 82\5595، وبناءً على القانون رقم 98\717 وبناءً على ضرورة دفع قيمة فواتير مختلفة لتغطية بطولة لبنان العامة وبناءً على موافقة لجنة المشتريات.

قرر المجلس بالإجماع التالي، في المادة الأولى منه (الموافقة على صرف مبلغ 7 ملايين و590 ألف ليرة لبنانية) ويعمل بهذا القرار، والموقع أصولاً من رئيس الإتحاد ونائب الرئيس والأعضاء ومن قائمقامية المنية – الضنية برقم 1325\ب ض \2015.

4 – قرار رقم 2016\59 الصادر بعدد 2016\141 عن إتحاد بلديات الضنية والمنعقد بموجب الجلسة الملتئمة نهار الإثنين في 2016\2\22 والذي جاء في مضمونه (الموافقة على صرف قيمة فاتورة توسعة طريق وإقامة حائط دعم من الباطون المسلح داخل بلدة بخعون) وذلك بناءً على المرسوم الإشتراعي رقم 77\118 وبناءً على محضر إنتخاب رئيس ونائب رئيس الإتحاد، وبناءً على الدعوة الموجهة إلى السادة الأعضاء بتاريخ 2016\2\19، ولا سيما المادة 45 من المرسوم رقم 82\5595، وبناءً على فاتورة المتعهد محمد حسين عبيد وعلى تأمين الصور لموقع الأشغال وعلى موافقة لجنة الأشغال وبناءً لتوفر الإعتماد اللازم.

قرر المجلس بالإجماع التالي، في المادة الأولى منه (الموافقة على صرف مبلغ 15 مليون و915 ألف ليرة لبنانية) ويعمل بهذا القرار، والموقع أصولاً من رئيس الإتحاد ونائب الرئيس والأعضاء ومن قائمقامية المنية – الضنية برقم 454\ ب ض \2016.

5 – قرار رقم 2017\31 الصادر بعدد 2017\66 عن إتحاد بلديات الضنية والمنعقد بموجب الجلسة الملتئمة نهار الثلاثاء في 2017\2\21 والذي جاء في مضمونه (شق طريق بخعون – حرف سياد) وذلك بناءً على المرسوم الإشتراعي رقم 77\118، وبناءً على محضر إنتخاب رئيس ونائب رئيس الإتحاد، وبناءً على الدعوة

الموجهة إلى السادة الأعضاء بتاريخ 18\2\ 2018، وبناءً على شق طريق بخعون – حرف سياد، وعلى تنفيذ الطريق وعلى موافقة التنظيم المدني وبناءً على الأكلاف المقدرة لهذه الطريق.

قرر المجلس بالإجماع التالي، في المادة الأولى منه (المساهمة في تنفيذ المشروع بمبلغ 250 مليون ليرة لبنانية) ويعمل بهذا القرار بعد تصديقه في المراجع المختصة، والموقع أصولاً من رئيس الإتحاد ونائب الرئيس والأعضاء.

6 – قرار رقم 55\2018 الصادر بعدد 175\2018 عن إتحاد بلديات الضنية والمنعقد بموجب الجلسة الملتئمة نهار الإثنين في 14\5\2018 والذي جاء في مضمونه (الموافقة على صرف قيمة فاتورة بناء حائط دعم من الباطون المسلح في بلدة بخعون) وذلك بناءً على المرسوم الإشتراعي رقم 118\77، وبناءً على محضر إنتخاب رئيس ونائب رئيس الإتحاد، وبناءً على الدعوة الموجهة إلى السادة الأعضاء بتاريخ 10\5\2018، ولا سيما المادة 45 من المرسوم 5595\82 "أصول المحاسبة في البلديات"، وبناءً على فاتورة شركة جابر محمد عبيد وعل تأمين الصور لموقع الأشغال، وبناءً على موافقة لجنة الأشغال ولتوفر الإعتماد اللازم.

حيث قرر المجلس بالإجماع (مجلس بلديات الضنية) التالي، في المادة الأولى منه (الموافقة على صرف مبلغ 10 ملايين و800 ألف ليرة لبنانية) ويعتبر القرار نافذ، والموقع أصولاً من رئيس الإتحاد ونائب الرئيس والأعضاء ومن قائمقامية المنية – الضنية برقم 890\ ب ض \2018. (ملحق رقم 2)

ثانياً: إنعكاسات المساهمات المالية

لقد ساهم إتحاد بلديات الضنية في السنوات الأخيرة التي تم ذكرها سابقاً بالعديد من المساهمات المالية والمادية التي قدمها لبلدية بخعون وذلك وفق علاقة تعاون مشتركة لإنماء البلدة وإحيائها، إلا أن هذا لا يشكل العصب الأساسي الذي يحيي بلدة بأكملها على كافة الأصعدة الحياتية ، حيث أنه نتج عن هذه المساهمات المالية والمساعدات إنعكاسات عديدة على الإتحاد ذاته وعلى بلدة بخعون أيضاً.

لا بد من الإشارة هنا إلى أن إتحاد بلديات الضنية ينقصه الكثير من الدعم المالي والتمويل اللازم من قبل الجهات المعنية، مما يؤدي إلى ضعف وتقصير في المساهمة والمساعدة للبلديات المنتمية إليه ومن ضمنهم بلدية بخعون، التي هي بحاجة إلى الكثير من المشاريع الإنمائية والخدماتية التي تساعد في خدمة المواطن وتأمين حياةٍ كريمة ولائقة. بالتالي إن قلة هذا التمويل الذي يحصل عليه الإتحاد من قبل الجهات المعنية سواء أكان من الداخل أو من الخارج قد أثر سلباً على النشاطات والمشاريع الإنمائية لبلدة بخعون، حيث إقتصر العمل والتعاون بينهم على المساعدات والخدمات التي لا تحتاج إلى جهد وأموال كثيرة، مثل بناء حيطان دعم وتزفيت وشق طرقات وذلك وفق ما تم ذكره سابقاً من القرارات المالية الصادرة عن إتحاد بلديات الضنية إلى بلدية بخعون.

وبالتالي لقد أثر ضعف وقلة هذا التمويل على الإتحاد أيضاً، حيث أنه غالباً ما كان يشكل عائق وحاجز أمام إتحاد بلديات الضنية في عدم تنفيذ الكثير من الخطط والمشاريع التي يضعها للبلديات المنتمية إليه، فالجانب المالي هو الجانب الأساس لأي مشروع مطروح يطور البلدة والمنطقة، فلا يمكن الإزدهار والتطور وتنمية أي بلدة من خلال مساهماتٍ بسيطة معتمدة فقط على الخارج كما هو الحال في إتحاد بلديات الضنية، بل إن الأمر يحتاج إلى تمويل أكبر وتشجيع وتحفيز من الداخل للقيام بوضع خطط ومشاريع إنمائية للبلديات بأكملها.

وبالطبع لقد كان لهذا الموضوع إنعكاس وتأثير على بلدية بخعون أيضاً, حيث إنعكس الوضع المتردي في الخطط والمشاريع الإنمائية والخدماتية على الوضع في البلدة وخصوصاً على الوضع المعيشي لدى المواطنين، وعلى مستوى التنمية المحلية التي هي بحاجة إلى دعم وتمويل كبير من الجهات المعنية, من هنا يمكن القول أن العمل الإداري في البلديات والإتحادات هو حلقة متكاملة ومتصلة ببعضها البعض للتطور والتقدم والوصول إلى التنمية المحلية المستدامة، وأي تقصير في أي عمل إداري من أي جهة يؤدي إلى حدوث مشكلة وعائق في تحقيق الهدف الإنمائي المطلوب.

البند الثاني : المساهمات المالية من بلدية بخعون إلى الإتحاد

إن البلدية في لبنان كانت ولا تزال النواة الديمقراطية الأولى الأكثر قرباً من المواطنين والأكثر معرفة بقضاياهم ومشاكلهم ذات الطابع المحلي البحت، ولا غرابة إن أولى المواطنون في لبنان كبير إهتمامهم لهذه

الحياة البلدية المتنوعة التي تعودوا على ممارستها أكثر من 100 عام وأصبحت جزءاً كبيراً من حياتهم وأحاديثهم ومداولاتهم اليومية وهمومهم الدائمة. ومن هنا تداخلت الأهداف السياسية مع الخدمات المحلية الصرفة وإمتزجت بكياناتهم العائلية، حيث كانت المعارك الإنتخابية البلدية والإختيارية هي الأكثر تعبيراً عن مراكز القوى في البلدية أو القرية أو الحي.[22]

ولقد إعتمد لبنان اللامركزية الإدارية منذ أمدٍ بعيدٍ، ففي عام 1864 أنشئت فيه أول بلدية، وهي بلدية دير القمر وجرى التوسع في إنتشار البلديات في الستينات، وجاءت وثيقة الوفاق الوطني تؤكد ضرورة تعزيز البلديات وتفعيلها وإعتماد اللامركزية الإدارية الموسعة، من طريق إنشاء مجالس محلية على مستوى القضاء وما دون. وذلك من أجل الإسهام في تحقيق التنمية وتطوير تجربة لبنان الديمقراطية.

وفي العديد من المدن والبلدات، أدت الإنتخابات البلدية إلى إثارة العصبيات المحلية الضيقة، فلم تأخذ الإنتخابات البعد الديمقراطي المرجو منها، ولم تسهم الأحزاب والقوى السياسية بإحداث تغيير في واقع الصراعات المحلية التقليدية وتحويلها إلى صراعات سياسية متمحورة حول برامج ورؤى مستقبلية.

ومن ناحية أخرى لم تلعب المجالس البلدية في لبنان دوراً هاماً على صعيد التنمية المحلية، وذلك نظراً لضعف مواردها المالية، ولم تتمكن غالباً من وضع حد لهيمنة السلطة المركزية على قراراتها وذلك لسببين: الأول وهو تقييد المجالس البلدية بسلطة الوصاية أو الرقابة التي أعطيت صلاحية الحلول محل المجالس البلدية في إتخاذ بعض القرارات التي تراها ضرورية، والثاني هو جهل معظم رؤساء وأعضاء المجالس البلدية مفهوم اللامركزية الإدارية وغايتها، وعدم قدرتهم على إستيعاب الصلاحيات المعطاة لهم بموجب القانون، وعجزهم بالتالي عن ممارسة هذه الصلاحيات، والتصرف كأنهم موظفون تابعون للسلطة المركزية، وقد أدى ذلك إلى تقليص دور المواطنين في إدارة شؤونهم المحلية. [23]

[22] المغربي محمود ، شؤون البلديات والمختارين في السؤال والجواب، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس – لبنان ، 1997، ص 5.
[23] سليمان عصام، اللامركزية الإدارية والديمقراطية ، مجلة الادارة اللبنانية، العدد الثاني، خريف 1997، ص 70.

الفقرة الأولى: توزع الصلاحيات في البلدية وأهميتها

أولاً: توزع الصلاحيات في العمل البلدي

يتولى السلطة التقريرية المجلس البلدي وذلك حسب **(المادة 8)**، فيما يتولى رئيس البلدية السلطة التنفيذية وفقا **(للمادة 67)**. وتأتي المادة 47 من قانون البلديات لترسم حدود السلطة التي يمارسها المجلس البلدي لتنص على أن " كل عمل ذي طابع أو منفعة عامة في النطاق البلدي، هو من اختصاص المجلس البلدي. وللمجلس البلدي أن يعرب عن توصياته وأمانيه في سائر المواضيع ذات المصلحة ويبدي ملاحظاته ومقترحاته، فيما يتعلق بالحاجات العامة في النطاق البلدي". وقد إعتمد المشترع منحىً واضحاً في إتجاه توسيع هذه الصلاحيات على قاعدة الشمول بحيث عددها على "سبيل المثال وليس على سبيل الحصر" لعدم التضييق.

ومن ثم تأتي المادة 49 من هذا القانون لتذكر بعض الأمور التي يتولاها المجلس، والتي ترسم ملامح أساسية للدور التنموي الذي يمكن للبلدية أن تلعبه. فالمجلس البلدي يحدد معدلات الرسوم البلدية المعينة في القانون، ودفتر الشروط لصفقات اللوازم والأشغال، ويضع البرامج العامة للأشغال والتجميل والتنظيمات، والشؤون الصحية، ومشاريع المياه والإنارة، ويتولى كذلك تخطيط الطرق وتقويمها وتوسيعها وإنشاء الحدائق والساحات العامة، ووضع تصاميم البلدة والمخطط التوجيهي العام بالتعاون مع التنظيم المدني.

وتنص صلاحيات المجلس كذلك على إنشاء الأسواق والمنتزهات وأماكن السباق والملاعب، الحمامات، المتاحف، المستشفيات والمستوصفات، الملاجئ، المكتبات، المساكن الشعبية، المغاسل والمجارير ومصاريف النفايات. كما يتولى المجلس تنظيم النقل بأنواعه، وإسعاف المعوزين والمعاقين، ومساعدة النوادي والجمعيات وسائر الأنشطة الصحية والإجتماعية والرياضية والثقافية وأمثالها.[24]

إن هذه الصلاحيات تشكل برنامج عمل متكامل تعجز عن القيام به حتى الحكومة المركزية، هذه السلطة التي تحاصر مختلف الجوانب الحياتية للمواطنين، من قانونية وتنظيمية وصحية وخدماتية، مروراً بالقضايا الرعائية

[24] محمد عبد الغني، الإنتخابات البلدية في طرابلس ، الطبعة الأولى، جروس برس، طرابلس – لبنان، 2000، ص 14.

والإستشفائية والتثقيفية والتربوية، وإنتهاء بالأنشطة الشبابية والإجتماعية، وبالتالي إن هذه الصلاحيات تغدو منافذ واسعة للبلديات على كل ما تريد تفعيله وتطويره في نطاقها البلدي.

ولا يتنهي الدور التنموي عند هذه الحدود، فقد ورد في **(المادة 50)** المزيد من الصلاحيات بحيث يستطيع المجلس أن ينشئ أو يدير مباشرة أو بالواسطة المدارس الرسمية، ودور الحضانة، والمدارس المهنية، والمساكن الشعبية، والمستشفيات والمصحات ودور السينما والتمثيل وغيرها، إضافةً إلى مراقبة سير المرافق العامة، وإعداد تقارير عن سير العمل فيها إلى الإدارات المعنية.

كما أن القانون أوجب موافقة المجلس على مسائل لا تدخل في صلب اختصاصه في **(المادة 51)**، وذلك مثل تغيير إسم البلد، وتنظيم حركة المرور والنقل العام، مشاريع الطرق العامة الكبرى وتحديدها والتصاميم التوجيهية العامة وإستثمار المحلات المصنفة وغيرها.

أما بالنسبة لصلاحيات رئيس البلدية فقد شبهها البعض في إطار النطاق البلدي بوضع رئيس دولة، وذلك نظراً إلى الصلاحيات الواسعة التي أناطها به القانون بموجب **(المواد 74 – 75 – 76)** والتي جاءت أيضاً على سبيل التعداد وليس الحصر ومنها: وضع مشروع موازنة البلدية، إدارة دوائر البلدية والإشراف عليها، إدارة أموال البلدية وعقاراتها، إدارة مداخيل البلدية والإشراف على حساباتها، الأمر بصرف الميزانية البلدية والقيام بإنفاق المصاريف والإشراف عليها وإعطاء حوالات بصرفها، إجراء عقود الإيجار والقسمة والمقايضة وقبول الهبات، تمثيل البلدية أمام المحاكم، إتخاذ التدابير بشأن مكافحة السكر والأمراض الوبائية، هدم المباني المتداعية، تأمين توزيع المساعدات اللازمة لإعانة ضحايا الآفات والنكبات، المحافظة على الراحة والسلامة والصحة العامة، كل ما يتعلق بتأمين السير، الإهتمام بالراحة والسلامة والصحة العامة، نقل الموتى وتنظيم سير الجنازات وتنظيم الدفن، كل ما يختص بالآداب والحشمة العمومية، تأمين نقاوة وسلامة مواد الأكل المعدة للإتجار، الإهتمام بتأمين صحة الوزن والكيل والقياس، كل ما يختص بحماية البيئة والآثار وصيانة الأشجار، إعطاء رخص البناء والسكن، تطبيق أحكام القوانين المتعلقة بتسوية مخالفات البناء، الترخيص بحفر الطرقات العامة لمد قساطل المياه والكهرباء والهاتف والمجارير، تعيين موظفي البلدية وفقاً لأنظمة البلدية وإنهاء خدماتهم وتعيين العمال والأجراء المياومين، الترخيص بالإعلان، تولي شؤون الأمن بواسطة الشرطة البلدية التي تتمتع

بصة الضابطة العدلية، الترخيص لأصحاب المطاعم والمقاهي بإستغلال أرصفة الطرق والساحات، إصدار أنظمة بلدية في المسائل الداخلية ضمن إختصاصه فيكون لها صفة الإلزام ضمن النطاق البلدي.

وهذا الأمر يعبر عن رغبة المشترع في منح المجلس البلدي ورئيسه أوسع الاختصاصات. بل أن ما ذكر منها على سبيل المثال يكاد يشمل كل الأمور، ويصلح لأن يكون برنامج عمل للجهاز البلدي، ولعل ما يعزز هذا المنحى كون معظم قرارات المجلس البلدي ورئيس البلدية نافذة بذاتها، أي دون حاجة لأي تدبير إداري أو مصادقة من القائمقام أو المحافظ أو الوزير.

وقد حرص المرسوم الإشتراعي رقم 77\118 على تحديد المسائل التي تحتاج إلى مصادقة حصرياً على عكس ما إنتهجه فيما يتعلق بالصلاحيات.

وهذا الأمر يعبر عن المروحة الكبرى من الصلاحيات، حيث يغدو رئيس البلدية بمنزلة المسؤول الأول والمباشر عن قضايا المواطنين، حتى الأموات منهم وفي أدق التفاصيل.

فمن الجانب الإداري للبلدية بشقيه: القانوني والمالين وإلى الجوانب المتعلقة بالصحة والرعاية الإجتماعية والسلامة العامة والسير والموتى والآداب العامة ومراقبة مواد الأكل وحماية البيئة والتنظيم المدني وأعمال البنى التحتية والإعلان، فكلها ميادين يستطيع رئيس البلدية، فيما لو توافرت له الإرادة والإمكانات المادية والبشرية، وفي إطار وعي المواطنين أن يرقى بمدينته إلى مرتبة ودرجة متقدمة من التطور والإنماء الدائم.

ثانياً: دور بلدية بخعون وأهميتها

إن بلدية بخعون هي إدارة محلية تتناول كل النواحي الإنمائية في البلدة والتي من أهمها: الإهتمام بنظافة البلدة، الإهتمام بالصحة العامة، الإهتمام بنوعية الحياة، الإهتمام بالصرف الصحين الإهتمام بكل ما يعكر حياة المواطن في هذه البلدة وذلك سواء أكان ضجيج أو تلوث وغيرها من الأمور.

أنشئت بلدية بخعون سنة 1958، حيث تم إنتخاب أول مجلس بلدي في شهر تموز سنة 1959، حيث أعتبر المرشحون فائزين بالتزكية ومن دون إجراء إنتخابات.

تألف المجلس البلدي الأول من سبعة أعضاء، من 15 تموز 1959 إلى 25 شباط 1961، وذلك بسبب إستقالة أكثرية الأعضاء وحل المجلس البلدي، وقد حل المجلس البلدي بناء للمرسوم الجمهوري رقم 6222 بتاريخ 25 شباط 1961، وذلك بسبب فقدانه النصاب القانوني وإستقالة أكثرية أعضائه، وقد كلف المحافظ حينها بأعمال المجلس البلدي حتى تاريخ 1963.

عاشت بخعون تجربة أول إنتخابات بلدية محلية عام 1963، وللمرة الثانية إعتبر المرشحون فائزين بالتزكية ومن دون إنتخابات، وقد جرى التمديد لولاية هذا المجلس البلدي منذ ذلك الحين حتى سنة 1998، الأمر الذي تسبب بشيخوخة هذا المجلس وبنقص بالغ في عدد أعضائه بسبب الوفاة أو بالإستقالة.

تألف المجلس البلدي الثاني من إثني عشر عضواً، في الفترة الممتدة من 25 تموز 1963 إلى تشرين الثاني 1966 تاريخ إستقالة الرئيس من 6 تشرين الثاني 1966 إلى نيسان 1995 تاريخ وفاته، ونائب الرئيس من 25 تموز 1963 إلى نيسان 1995، ومن ثم عين رئيساً للبلدية من نيسان 1995 إلى حزيران 1998 وذلك بسبب وفاة الرئيس.

تألف المجلس البلدي الثالث من خمس عشرة عضواً، من حزيران 1998 إلى حزيران 2004، وتألف المجلس البلدي الرابع من خمس عشرة عضواً من حزيران 2004 إلى حزيران 2010، وكما تألف أيضاً المجلس البلدي الخامس من خمس عشرة عضواً، في الفترة الممتدة من حزيران 2010 إلى حزيران 2016.

وأخيراً المجلس البلدي السادس من ثماني عشر عضواً، وذلك من حزيران 2016 إلى حين إنتهاء الفترة المطلوبة وإجراء الإنتخابات المقبلة في السنوات القادمة.[25]

إن بلدة بخعون هي مركز إتحاد بلديات الضنية وهذا يعني أن هذه البلدية هي الأكبر، وإن بخعون هي ليست العاصمة الإدارية، بل بلدة سير هي العاصمة الإدارية لمنطقة الضنية، ولكن مع هذا تبقى بلدة بخعون هي بوابة الضنية، مما يعني أنه لا يمكن لأحد أن يذهب إلى أي منطقة في الضنية من دون المرور من بخعون، وذلك سواء على طريق سير القديمة أو على أوتوستراد بخعون باتجاه الجرد.

[25] جمال زياد، تاريخ بلدية بخعون، مقالة ، 2018 .

وأي شخص يأتي إلى هذه البلدة تنكشف له كل الضنية، ومن هنا يتوضح لنا أهمية الموقع الجغرافي لبخعون، والتي هي عقدة وصل ومواصلات، أي صلة وصل بين مختلف قرى الضنية.

يحيط بلدة بخعون عدد من القرى والبلدات والتي من أهمها على سبيل المثال: طاران، بطرماز، حرف سياد، المطل أو الواطية، عزقي، كفرشلان، مراح السراج، إيزال، عاصون، حقل العزيمة، وبالإضافة إلى الخرنوب.

لذا فإن هذه البلدية تتناول كل الشؤون الإنمائية والحياتية لبلدة بخعون التي تحتوي على أكبر مجلس بلدي في بلديات الضنية، حيث أن عدد أعضاء هذا المجلس البلدي هو 18 عضو، في حين أن البلديات الأخرى المتواجدة يتراوح عدد أعضائها بين 9 و11و12 عضو، وبالطبع أن هذا الأمر يتعلق بعدد سكان البلدة أو الضيعة ويتعلق أيضاً بعدد الناخبين على لوائح الشطب، حيث يبلغ عدد سكان بلدة بخعون حوالي ستة آلاف نسمة تقريباً. وكما تتألف بلدية بخعون من 10 موظفين، منهم ثلاث موظفين شرطة، بالإضافة إلى أمين صندوق وكاتب و عاملة كومبيوتر وعاملة تنظيفات، وعاملان تنظيف وسائق. وثماني من هؤلاء الموظفين قد تم تثبيتهم.

إن بلدة بخعون هي قرية لبنانية من قرى قضاء المنية – الضنية في محافظة الشمال، وهي من أهم قرى المصايف في جبل الضنية، حيث تبلغ مساحتها حوالي ثماني كيلومتر مربعن ويتراوح إرتفاعها تقريباً بين 600 و800 متر عن سطح البحر. وبالتالي إن بلدة بخعون هي بلدة واسعة والأبنية فيها تنتشر أفقياً وهذا بالطبع ما يسبب من مشاكل كبيرة على البنى التحتية للبلدة.

- **<u>العوائق التي تعاني منها بلدية بخعون:</u>**

بالطبع تعاني بلدية بخعون والكثير من بلديات شمال لبنان العديد من المشاكل والتحديات التي تعيق عملها بشكل دائم ويومي، لذا لا بد من الإشارة إليها وخصوصاً ما ورد على لسان رئيس بلدية بخعون بشكل شخصي ومباشر والتي من أهمها:

إن أهم عائق في بلدية بخعون وخصوصاً للمجلس البلدي هي الصرف الصحي، نظراً لما ذلك من تأثير على البيئة ونظافة البلدة وسلامة الإنسان على مستوى الصحة وعلى مستوى الهواء.

إن الإتساع الافقي للأبنية في هذه البلدة، والتي هي المشكلة الكبرى والأساسية التي تسبب معوقات والتي تكلف البلدية مالياً بالنسبة لقنوات الصرف الصحي، ففي بلدة بخعون كل حارة فيها تساوي ضيعة، وهذا ما يدل على كبر حجم هذه البلدة في حاراتها وأبنيتها والذي يؤثر سلباً بدوره على البنية التحتية فيها، فعلى سبيل المثال توجد حارة بيت العرب في بخعون التي نفذ فيها حوالي 2 كيلومتر مجارير، بالإضافة إلى إعادة تاهيل الشبكة المهترئة التي ما زالت قائمة منذ الستينيات، وإن عملية بناء شبكة جديدة هي عملية أسهل من إعادة تأهيل شبكة قديمة.

ومن هنا إن أهم مشكلة تواجه البلدية هي مشكلة الصرف الصحي، وهذا ما يحتاج بالتالي إلى تمويل كبير لإعادة تأهيل هذه الشبكة أو العمل على بناء قنوات صرف صحي جديدة، ولا بد من التنويه هنا إلى أن إتحاد بلديات الضنية لا يمكن تقديم المساعدة إلى البلدية فيما يتعلق بهذا الموضوع وذلك لتوصية قائمة من قبل وزارة الداخلية والبلديات على القيام بهذا العمل وهذه المساعدة لكل البلديات بالإجمال وليس فقط لبلدية بخعون، وذلك لأن الوزارة تعتبر أن مسؤولية الصرف الصحي هي مسؤولية البلديات وليس من مسؤولية الإتحاد.

وكما هو معروف أن البلديات تمول مباشرة من مساهمات المواطنين فيها، ولكن هناك بعض المواطنين في بلدة بخعون لم يسمعوا في حياتهم أن هناك شيء إسمه بلدية، وهذا يعني أنهم لا يدفعون أي مبلغ من المال مما يتوجب عليهم تجاه النظافة والصرف الصحي، وفي المقابل هناك البعض منهم من يطالب ببعض المشاريع الخاصة إليهم وذلك على الرغم من عدم دفعهم. وهع هذا فإن أي مجلس بلدي موجود إذا لم تكن البلدة حاضنة لهذا المجلس في كل شيء لا يمكن بالتالي أن ينجح.

وإن أساس العمل البلدي هو تعاون المواطنين مع البلدية والمجلس في عملية التنمية والتطور والإزدهار، ولكن للأسف في بلدة بخعون يوجد نسبة مهمة من الأشخاص ليس لهم علاقة بالعمل البلدي، وهذا يعني أنهم يريدون كل حقوقهم كأفراد، وفي المقابل لا يستمعوا ولا يعترفوا بأي واجب يقع على عاتقهم تجاه البلدية، وهذا ما يشير إلى عائق عدم تجاوب الأهالي في البلدة.

إضافةً إلى عدم تجانس أعضاء المجلس البلدي، حيث أن المجلس البلدي لا يستطيع أن يشكل فريق عمل متجانس ومتكامل وذلك من خلال ما تبين لنا على أرض الواقع، ولا يستطيع أن يشكل فريق عمل بنفس

الروحية، وإضافةً إلى ما تم ذكره سابقاً أنه لا يوجد تجاوب من الأهالي مع العمل البلدي. فبخعون هي بلدة كبيرة وهي بحاجة إلى جهدٍ كبيرٍ وبحاجة إلى دعمٍ ماديٍ كبيرٍ من أجل إنشاء مشاريع حيوية وتنموية للمنطقة. ولكن للأسف إن إمكانيات البلدية هي ضعيفة جداً، وطموح البلدية ورئيس البلدية كبير جداً، وهذا ما يؤدي إلى عدم تحقيق الأهداف والغايات المرجوة.

ومن نقاط الضعف أيضاً في بلدية بخعون أنها تتحمل أعباء تفوق طاقتها وقدرتها، فمثلاً إن مصاريف المستوصف الموجود في البلدة تقع على عاتق البلدية، والمركز الزراعي هو أيضاً على عاتق البلدية، إضافةً إلى مركز الدفاع المدني ومركز الخدمت الإجتماعية أو الإنمائية (حيث أن البلدية متعاقدة مع ثلاثة أطباء للعمل في مركز الخدمات الإنمائية في بخعون)، بالإضافة الى ذلك فهناك بعض المصاريف التي تتكبدها في سبيل تأمين الخدمات العامة لأبناء بلدة بخعون مثلاً مدرسة بخعون الرسمية المختلطة التي تقوم بلدية بخعون بدفع أجارها سنوياً.

تعاني بلدة بخعون أيضاً من مشكلة تشعب مداخلها، حيث أن مداخلها كبيرة وبالتالي هي بحاجة إلى ضبطها بشكل دائم، فعدد موظفي الشرطة في بلدية بخعون هو قليل جداً بالنسبة لمساحة وكبر البلدة. مما سيدفع البلدية قريباً إلى التعاقد مع عدد من عناصر الشرطة التي هي بحاجة إليهم، فيبلغ عدد عناصر الشرطة 3

حالياً، ولكن هذا العدد هو غير كافٍ بالطبع، حيث أن هناك مؤسسات تربوية هي بحاجة إلى من يؤمن السير لها عند الصباح وبعد الظهيرة وذلك كمهنية بخعون، وثانوية بخعون، ويوجد حالياً في بلدة بخعون ثلاث مدارس رسمية ومدرستان للقطاع الخاص. وهذا يشير إلى وجود سبعة مراكز تربوية، الذين يشكلون أزمة ومشكلة للسير عند الصباح وعند خروجهم، وبالتالي البلدية هي تحتاج إلى عدد من الشرطة لتنظيم السير وتأمين السلامة العامة للجميع، وهذا الأمر التي ما زالت تفتقده حتى الآن.

وتفتقد بلدية بخعون إلى الجهاز الإداري، فهو لم يكتمل حتى الآن، حيث تعمل البلدية على توظيف جابٍ، وستعلن قريباً إلى مباراة لتوظيف جابٍ ليقوم بأعمال الجباية. فالجابي فهو الذي يساهم في تذكير الناس أن عليهم دفع رسوم وضرائب، ولكن لا بد من الإشارة إلى أن الناس في البلدة ليس لديهم القابلية للدفع وللقيام بذلك.

وأخيراً إن العائق الكبير التي تعاني منه بلدية بخعون هو العائق المالي، فالموارد المالية هي العصب الرئيسي لإدارة البلدية والتي بواسطتها يمكنها أن تطلق المشاريع الإنمائية التي تتلاءم مع حاجات المواطنين وفقاً لخطط يضعها المجلس البلدي، لذلك يعتبر تنظيم الموارد المالية للبلديات وكيفية إدارتها من أهم التحديات التي تواجه البلدية في ظل تزايد الواجبات الإنمائية والخدماتية الملقاة على عاتقها.[26]

الفقرة الثانية: مالية بلدية بخعون ومشاريعها

أولاً: مالية البلدية والقرارات الصادرة عنها لمصلحة الإتحاد

تتكون مالية البلديات وذلك وفق المادة 86 من قانون البلديات من المرسوم الإشتراعي رقم 118\77 من التالي:

1 – الرسوم التي تستوفيها البلدية مباشرة من المكلفين.

2 – الرسوم التي تستوفيها الدولة أو المصالح المستقلة أو المؤسسات العامة لحساب البلديات ويتم توزيعها مباشرة لكل بلدية.

3 – الرسوم التي تستوفيها الدولة لحساب جميع البلديات.

4 – المساعدات والقروض.

5 – حاصلات أملاك البلدية، بما في ذلك كامل إيرادات المشاعات الخاصة بها.

6 – الغرامات.

7 – الهبات والوصايا.

وبعد عرض هذه المادة وهذه النقاط، لا بد من التوضيح هنا إلى مدى أهمية وجدية تطبيق ووجود هذه الأمور على أرض الواقع بالنسبة لبلدية بخعون التي تم إختيارها من ضمن بلديات الضنية، لذا سيتم عرض البنود بصورة موجزة لتوضيح هذه الأمور.

في البند الأول من المادة 86 من قانون البلديات، الذي يتمحور حول الرسوم التي تستوفيها البلدية مباشرةً من المكلفين، وهو الذي يتعلق بموضوع الجباية التي تقوم بها البلدية لتحصيل هذه الرسوم، وكما ذكرنا سابقاً أن

[26] مقابلة أجريت مع زياد جمال، رئيس بلدية بخعون، مركز بلدية بخعون، 13\2\2019.

بلدية بخعون هي لا تملك جابي حالياً في هذه الفترة، بل تعمل على الإعلان لتعيين هذا الجابي في المدى القريب من أوائل نصف سنة 2019، ومع هذا هناك من يدفع هذه الرسوم ولكن بالطبع بنسبة قليلة جداً أي حسب من يلتزم ومن لا يلتزم، وذلك بنسبة عشرين بالمئة تقريباً، في حين أن 80 بالمئة ممن لا يدفع هذه الرسوم فهي بالطبع تتراكم عليهم من سنة إلى سنة.

في البند الثاني من المادة، حيث تتكون مالية البلدية من الرسوم التي تستوفيها الدولة أو المصالح المستقلة أو المؤسسات العامة لحساب البلديات ويتم توزيعها مباشرة لكل بلدية، تعقيباً على هذا البند يتبين أن بلدية بخعون تستوفي بعض هذه الرسوم من المؤسسات التجارية والإعلانات والدعايات التي تستفيد منها بعض الشيء.

في البند الثالث من المادة، تتكون مالية البلديات من الرسوم التي تستوفيها الدولة لحساب جميع البلديات، تعقيباً على هذا البند والذي يعني أن الصندوق البلدي المستقل لبلدية بخعون تقوم الدولة بإرسال الأموال إلى البلدية وذلك حسب الموازنة السنوية التي تقوم بها البلدية في أول كل سنة جديدة. ولكن أحياناً كثيرة يحصل تأخير في إرسال هذه الأموال إلى البلدية من سنة إلى سنة أخرى، وهذا ما يكبد على البلدية ديون ومسؤليات هي في غنى عنها. إن هذه الرسوم تسمى بالرسوم غير المباشرة التي تستوفيها البلدية من الدولة والتي هي عبارة عن نسبة عشرة بالمئة كهرباء وهاتف ومياه من الوزرات المعنية.

في البند الرابع من المادة، تتكون مالية البلديات من المساعدات والقروض، تعقيباً على هذا يتبين أن بلدية بخعون لا يأتيها مساعدات من أحد كما ورد على لسان رئيس البلدية زياد جمال و ليس هناك قروض معلنة تقوم بإقتراضها، بل هناك قروض غير معلنة وذلك للتوضيح فقد يقوم بعض أشخاص المجتمع المدني في المساعدة على إقامة وإكمال مشروع كتزفيت طريق في بخعون مثلاً، والتي هي مساهمة من المجتمع المدني تقوم البلدية والإتحاد فيما بعد بتسديدها للمساهمين.

في البند الخامس من المادة، تتكون مالية البلديات من حاصلات أملاك البلدية بما في ذلك كامل إيرادات المشاعات الخاصة بها، فبلدية بخعون تملك بالطبع العديد من الأراضي التي تقوم بتأجيرها ومن ثم الإستفادة من إستثمارها مما يؤمن بعض المصادر المالية لصندوق البلدية.

في البند السادس من المادة، تتكون مالية البلديات من الغرامات، تعقيباً على هذا فإن هذه الغرامات هي التي تتكبد على المواطن التي يكون متوجب عليه دفع رسوم ولم يدفعها، وهذه الغرامة تزيد نسبة 2% على الرسوم في كل شهر، وكلما مرت الأشهر ستزيد هذه الرسوم تلقائياً، وذلك كرسوم رخص البناء والإنشاءات وغيرها.

في البند السابع والأخير من هذه المادة، تتكون مالية البلديات من الهبات والوصايا، تعقيباً على هذا البند يتبين أن بلدية بخعون يأتيها العديد من الهبات المادية من قبل بعد الجهات والمؤسسات والمنظمات الدولية المانحة وهي ليست هبات مالية، مثل ال UNDP ومؤسسة رينية معوض وغيرها[27]. (ملحق رقم 3)

- **القرارات المالية الصادرة عن البلديات:**

من بعد الإضطلاع على العديد من القرارات المجلسية الصادرة عن بلدية بخعون في السنوات الأخيرة منذ سنة 2015 حتى سنة 2018 والذي سيتم عرض مضمونها فيما يلي:

1 – قرار رقم 51\م الصادر بعدد 245\2015 عن بلدية بخعون والمنعقد بموجب الجلسة الملتئمة نهار السبت في 13\6\2015، والذي جاء في مضمونه: بناءً على المرسوم الإشتراعي رقم 118\77 ولا سيما المادة 133 منه وبناءً على المرسوم رقم 13730 تاريخ 11\11\2004 الذي أنشأ بموجبه إتحاد بلديات الضنية والذي يشمل بلدية بخعون، وبما أنه يترتب على بلدية بخعون مستحقات للإتحاد عن الأعوام 2014\2013، قرر مجلس بلدية بخعون التالي: في المادة الأولى منه: صرف 50 مليون ليرة لبنانية ويعتبر نافذ بحسب الصلاحية ويجب يبلغ إلى من يلزم والموقع أصولاً من رئيس البلدية ومن قائمقامية المنية – الضنية برقم 844 \ ب ض \ 2014.

2 – قرار رقم 29\م الصادر بعدد 91\2016 عن بلدية بخعون والمنعقد بموجب الجلسة الملتئمة في 10\2\2016، والذي جاء في مضمونه: بناءً على محضر جلسة المجلس البلدي بتاريخ 10\12\2015 وبناءً على المرسوم الإشتراعي رقم 118\77 ولا سيما المادة 133 وبناءً على المرسوم رقم 13730 تاريخ 11\12\2004 الذي أنشأ بموجبه إتحاد بلديات الضنية والذي يشمل بلدية بخعون، وبما أنه يترتب على بلدية بخعون مستحقات للإتحاد عن عام 2015، قرر مجلس بلدية بخعون التالي: في المادة الأولى منه صرف مئة

[27] مقابلة أجريت مع بارعة جمال، موظفة في بلدية بخعون، مركز بلدية بخعون، 20\1\2019 .

مليون ليرة لبنانية ويعتبر نافذ بحسب الصلاحية ويجب أن يبلغ إلى من يلزم والموقع أصولاً من رئيس البلدية ومن نائب الرئيس والأعضاء ومن قائمقامية المنية – الضنية برقم 309\ ب ض \2016.

3 – قرار رقم 45\م الصادر بعدد 192\2016 عن بلدية بخعون والمنعقد بموجب الجلسة الملتئمة في 6\4\2016، والذي جاء في مضمونه: بناءً على محضر جلسة المجلس البلدي بتاريخ 10\12\2015، وبناءً على المرسوم الإشتراعي رقم 118\77، ولا سيما المادة 133 وبناءً على المرسوم رقم 13730 تاريخ 11\12\2004 الذي أنشأ بموجبه إتحاد بلديات الضنية والذي يشمل بلدية بخعون، وبما أنه يترتب على بلدية بخعون مستحقات للإتحاد عن عام 2015، قرر مجلس بلدية بخعون التالي: في المادة الأولى منه صرف 20 مليون و 550 ألف ليرة لبنانية ويعتبر نافذ بحسب الصلاحية ويجب أن يبلغ غلى من يلزم والموقع أصولاً من رئيس البلدية ومن قائمقامية المنية – الضنية برقم 1081\ ب ض \ 2016.

4 – قرر رقم 44\2017 الصادر بعدد 551 \ 2017 عن بلدية بخعون والمنعقد بموجب الجلسة الملتئمة في 10\10\2017، والذي جاء في مضمونه: بناءً على محضر جلسة المجلس البلدي بتاريخ 10\10\2017، وبناءً على المرسوم الإشتراعي 118\77 ولا سيما المادة 133 وبناءً على المرسوم رقم 13730 تاريخ 11\12\2004 الذي أنشأ بموجبه إتحاد بلديات الضنية والذي يشمل بلدية بخعون، وبما أنه يترتب على بلدية بخعون مستحقات للإتحاد عن عام 2015، قرر مجلس بلدية بخعون التالي: في المادة الأولى منه صرف 37 مليون و 290 ألف ليرة لبنانية ويعتبر نافذ بحسب الصلاحية ويجب أن يبلغ إلى من يلزم والموقع أصولاً من رئيس البلدية و من قائمقامية المنية – الضنية برقم 1871\ ب ض \ 2017.

5 – قرار رقم 90\ م \2018 الصادر بعدد 685\2018 عن بلدية بخعون والمنعقد بموجب الجلسة الملتئمة في 9\10\2018 والذي جاء في مضمونه: بناءً على محضر جلسة المجلس البلدي بتاريخ 9\10\2018، وبناءً عل المرسوم الإشتراعي رقم 118\77 ولا سيما المادة 133 وبناءً على المرسوم رقم 13730 تاريخ 11\12\2004 الذي أنشأ بموجبه إتحاد بلديات الضنية والذي يشمل بلدية بخعون، وبما أنه يترتب على بلدية بخعون مستحقات للإتحاد عن عام 2016، قرر مجلس بلدية بخعون التالي: في المادة الأولى نه صرف 14 مليون و 349 ألف ليرة لبنانية ويعتبر نافذ بحسب الصلاحية ويجب أن يبلغ إلى من يلزم والموقع أصولاً من رئيس البلدية و من قائمقامية المنية – الضنية برقم 1710\ ب ض \2018.

6 – قرار رقم 52\2018 الصادر بعدد 402\2018 عن بلدية بخعون والمنعقد بموجب الجلسة الملتئمة في 29\5\2018، والذي جاء في مضمونه: بناءً على محضر جلسة المجلس البلدي بتاريخ 29\5\2018 وبناءً على المرسوم الإشتراعي رقم 118 \ 77 ولا سيما المادة 133، وبناءً على المرسوم رقم 13730 تاريخ 11\12\2004 الذي أنشأ بموجبه إتحاد بلديات الضنية والذي يشمل بلدية بخعون، وبما أنه يترتب على بلدية بخعون مستحقات للإتحاد عن عام 2015، قرر مجلس بلدية بخعون التالي: في المادة الأولى منه صرف 10 مليون و 800 ألف ليرة لبنانية ويعتبر نافذ بحسب الصلاحية ويجب أن يبلغ إلى من يلزم والموقع أصولاً من رئيس البلدية ومن قائمقامية المنية – الضنية برقم 963\ ب ض \2018. (ملحق رقم 4)

ثانياً: المشاريع التي تقوم بها بلدية بخعون

بالطبع إن بلدية بخعون تقوم بالعديد من المشاريع الإنمائية لخدمة بلدة بخعون على كافة الصعد التربوية والثقافية والصحية والإجتماعية، وهذه المشاريع منها كبيرة ومشتركة بين عدة بلديات بالتعاون مع إتحاد بلديات الضنية ومنها مشاريع صغرى ضمن نطاق بلدة بخعون فقط تقوم بها البلدية لصالح الأهالي. وإن بلدية بخعون هي على علاقة طيبة مع الإتحاد وخصوصاً العلاقة الوطيدة القائمة بين رئيس البلدية ورئيس الإتحاد، وتتعاون بلدية بخعون أيضا مع سائر البلديات الاخرى وذلك بما فيه خير لمنطقة الضنية ككل.

فمن أهم المشاريع التي وضعها الإتحاد من ضمن الخطة الإستراتيجية لإنماء الضنية هو معمل لفرز النفايات والذي سيتم إنشائه بجوار بخعون في عزقي، وكما يسعى الإتحاد لإقامة مسلخ، وهذا ما يلبي حاجة المنطقة ككل ويمنع المناظر البشعة من الطرقات والشوارع ويخفف من التلوث وإنتشار الأمراض، وهذه المشاريع الإنمائية هي مشاريع مشتركة بين الإتحاد والبلديات الأخرى وبلدية بخعون.

وكما قام الإتحاد في تنفيذ بعض الأعمال والمشاريع لبلدية بخعون والتي منها: شق طرق كطريق بخعون – حرف سياد، والتي يساهم بها الإتحاد بشكل كبير، وبالإضافة إلى العمل على بناء حيطان الدعم للبلدية التي يقوم بها الإتحاد.

ساهم إتحاد بلديات الضنية في مشاريع كبيرة على مستوى المنطقة وذلك مثل قنوات الري في منطقة الجرد، جدران الدعم على جوانب الطرقات، جدران الحماية الذي ينفذها أيضاً، وبالإضافة إلى مشاريع كبرى وضخمة

هي بإنتظار التمويل اللازم لها لتنفيذها ومن أولها وأهمها "معمل فرز النفايات"، الذي تأمن تمويل له لكل الضنية، وكما حصل الإتحاد على موافقة وزارة البيئة على هذا المشروع، ويمكن القول أن إتحاد بلديات الضنية هو الإتحاد الأول الذي حصل على موافقة وزارة البيئة على إقامة مسلخ في منطقة عزقي جوار بخعون.

قام الإتحاد أيضاً في مشاريع مشتركة بينه وبين بلدية بخعون، كحملة فرز النفايات من المصدر بالتعاون مع UNG (إتحاد بلديات هولندا)، وبالتعاون مع ال UNDP (منظمة الامم المتحدة)، وبلدية بخعون ستطلق حملة الفرز من المصدر تحت شعار "منفرز لبكرا"، وستبدأ البلدية هذه الحملة من المدارس ومن ثم المحلات والمؤسسات التجارية، فمثلاً في المدارس سيتواجد في كل صف حاوية أو سلتان (سلة للورق وللبلاستيك وسلة للمواد العضوية). حيث ستعمل البلدية على جمع المواد التي يمكن إعادة تدويرها في مستودع لها تابع للإتحاد في منطقة عزقي، ومن ثم لتعليم الناس كيفية الفرز من المصدر ولتصل أخيراً بلدية بخعون إلى صفر بلاستيك وصفر ورق. إن هذا المشروع قد إنطلقت به البلدية في المدارس، وحيث تم تطبيقه وخصوصاً على مستوى الورق في المدارس. إلا أنه لا يمكن لهذا المشروع أن ينجح بالفعل إلا بتعاون الأهل، فإذا لم يتجاوب الأهالي لا يمكن أن ينجح أبداً، وأي مشروع آخر لا يمكن أن ينجح إذا لم يكن أهالي بلدة بخعون حاضنين للبلدية.

ومع هذا نظمت بلدية بخعون لهذا المشروع ندوة تثقيفية وإرشادية فيما يتعلق بهذا الموضوع وذلك في المركز الثقافي في بخعون.

كما رافق رئيس بلدية بخعون رئيس الإتحاد في مشايع عديدة في الفترة الأخيرة، حيث كان لهم دور في المؤتمر العالمي بعنوان " التمثل الحضري"، ومنذ حوالي سنة أيضاً تم توقيع بروتوكول تفاهم مع عدة بلديات في تركيا ومن أهمها بلدية أيوبية في تركيا وبلدية Bergela والتي هي إحدى بلديات إسطنبول الكبرى. (ملحق رقم 5)

أما بالنسبة للإنجازات التي قامت بها بلدية بخعون في الفترة الأخيرة أي من بعد الانتخابات البلدية فهي متعددة ومهمة للبلدة وللمنطقة، حيث أقدمت البلدية على تنفيذ مشاريع تنموية متنوعة تحيي البلدة وتنعشها.

ومن هذه الإنجازات المركز الثقافي الذي يقع في البلدة، الذي هو مجهز بكامل التجهيزات اللازمة لإقامة ندوات إرشادية توجيهية، ومن مكتبة تحتوي على عدد مهم من الكتب والمراجع الثقافية، وكما تعمل الجهات المسؤولة

إلى تحويل المركز أيضاً إلى مكتبة رقمية , ولكن حتى الآن هناك بعض المراجع التي لم يتم تأمينها حتى الآن في المركز، بل تغلب حالياً المراجع التاريخية، وكما يتواجد إنترنت للقيام بأي بحث في المركز.

وتعمل البلدية حالياً على إنشاء مدرسة رسمية (روضة وتعليم أساسي)، وهي في طور تنفيذها، حيث يؤمن لها الطرقات الآن واللوازم التابعة، وتأمن لها التمويل أيضاً وخلال مدة ثمانية عشر شهراً يفترض أن تكون المدرسة قد أنجزت وجاهزة للمباشرة بالتعليم، ويستوعب المبنى حواي 700 طالب إضافة إلى قاعة مسرح، وقيمة المشروع هو بحوالي 4 مليار ليرة لبنانية. ولا بد من الإشارة الى أن هذه الفكرة هي سابقة وقديمة ولكن لم تنفذ إلى الآن للمساعدة من قبل بعض الجهات المعنية.

وعملت البلدية على تأهيل الملعب البلدي في البلدة، والذي هو ملعب مخصص للميني فوتبول، وسيعاد تحويله إلى ملعب للباسكت بول، وذلك نظراً لصغر مساحته سيعاد إستخدامه لكرة السلة.

وتقوم البلدية بعملية مسح شامل بالنسبة للأبنية، الوحدات السكنية، العقارات الموجودة، الطرقات، وللصرف الصحي تمهيداً لل GES (المواقع الجغرافية)، وذلك يعني ترقيم البيوت والعمل على تفعيل العنونة البريدية للبلدة. ولكنها هي بإنتظار التمويل اللازم لإكمال هذا الإنجاز على أكمل وجه، ومن ثم ترقيم الشوارع والأبنية، وهذا بالتالي هو تمهيد لقيام بلدية إلكترونية في بخعون كما بلدية جونية.[28]

من هنا يتوجب علينا أن نضع أهم **النتائج** التي توصلنا إليها في سياق هذه الدراسة كخلاصة نستطيع أن نبني عليها أهم النتائج ونستعرضها كالتالي:

1 – النقص المعرفي في وسائل وأساليب تحقيق التنمية المحلية أكان بالنسبة لإتحاد بلديات الضنية بشكل عام، وأما بالنسبة لبلدية بخعون بشكل خاص، تلمسنا هذا في فترة تدريبنا في كل من المؤسستين حيث تبين أنهما يفتقران إلى نقصٍ كبيرٍ في فقدان عوامل المعرفة والوسائل والأساليب الإدارية والفنية واللوجستية لدى كل من الإتحاد والبلدية، مما إنعكس سلباً على أعمال كل منهما وبالتالي شكل هذا عوامل سلبية ساهمت في تراجع أعمالهما ووضع الخطط اللازمة والمشاريع التنموية للنهوض بالمجتمع المحلي، فمثلاً في إتحاد كإتحاد بلديات الضنية يضم عشرين بلدية من العاملين فيه من موظفين إداريين وشرطة بلدية لا يتجاوزون الإثني عشر

[28] مقابلة أجريت مع زياد جمال، رئيس بلدية بخعون، مركز بلدية بخعون، 13\12\2018 .

موظفاً، في حين يفترض أن لا يقل عدد الموظفين الأعضاء عن عشرة وأن لا يقل عدد عناصر الشرطة عن ثلاثين عنصراً في قضاء مترامي الأطراف كقضاء الضنية، خاصةص إذا ما عرفنا أن الضنية هي منطقة سياحية بإمتياز، هذا ما ينطبق أيضاً على بلدية بخعون حيث لا يتجاوز عدد الموظفين الإداريين وعناصر الشرطة فيها العشرة أعضاء.

هذا الواقع المتردي أدى إلى تراجع في إنجاح العمل البلدي وتسبب بتردي الأوضاع التنموية على المستوى المحلي.

كذلك تم التلمس نتائج غير مرضية في علاقة التعاون بين إتحاد بلديات الضنية وبلدية بخعون وذلك بعد إضطلاعنا على الأعمال والنشاطات والمشاريع المحلية المشتركة، حيث كانت المشاريع المنفذة نتيجة التعاون بينهما قليلة وهامشية وغير مؤثرة في عملية إستنهاض وتحقيق التنمية المحلية، حيث لم تتعدى هذه الأعمال بناء جدران وشق وتزفيت طرقات مشتركة مع بلديات أخرى مجاورة لها، بالمقابل هناك أعمال ومشاريع تبادر بلدية بخعون إلى إنجازها وهي ذات أهمية في التنمية المحلية لبلدة بخعون.

أيضاً تم التبين من وجود نقصٍ كبيرٍ في الإمكانيات التي يجب أن تتوفر في كل من الإتحاد وبلدية بخعون، حيث أن الإمكانيات المتوفرة لديهم ضئيلة جداً، المادية والإدارية والفنية وخاصةً أن منطقة الضنية لا تستحوذ على مؤسسات تجارية وصناعية وسياحية مهمة تدر أموالاً من خلال الرسوم والضرائب البلدية لتغذية صندوقها المالي وإعادة توظيف هذه الأموال في عملية التنمية المحلية.

من النتائج التي تم إستخلاصها في هذه الدراسة والتي كانت سبباً في عدم نجاح الإتحاد والبلدية في تحقيق ما تحتاجه المنطقة من مشاريع تنموية عدم تعاون المجتمع المدني مع كل من الإتحاد وبلدية بخعون بالطريقة المتوجب عليها أن تكون عليها، حيث أن المجتمع المدني غير متعاون في كثير من الأحيان وخاصةً فيما يتعلق بتأدية ما يتوجب عليه ورسوم وضرائب للبلدية من ناحية، ومن ناحية أخرى إحترام القوانين الراعية للعمل البلدي وعدم الإلتزام بالقرارات البلدية أيضاً الرامية إلى المحافظة على الإنتظام والسلامة العامة والحفاظ على البيئة ومعاونة البلدية وتسهيل أعمالها بما يعود بالنفع والفائدة في الإطار المحلي، من هنا يتبين أنه لا بد من إيجاد أو وضع خطة لرسم علاقة إيجابية تقوم على التعاون والمشاركة مع المؤسسة البلدية.

التوصيات والحلول:

1 – إستجابة وتعاون الوزارات المعنية وخاصةً وزارة المال بالتعاون الكلي مع البلديات لتسهيل إنجاز كافة المشاريع التنموية المتصلة بعالم السياحة والتربية والأشغال والبيئة ومد البلدية بكافة إحتياجاتها.

2 – مبادرة مجلس الخدمة المدنية بقبول طلبات إتحاد بلديات الضنية وبلدية بخعون بإجراء مباريات توظيف وفقاً للحاجة لسد النقص الحاصل في الهيكلية الإدارية والفنية للإتحاد والبلدية.

3 – وضع خطة متكاملة تتضمن التوعية والتثقيف بأهمية المشاركة في الحياة العامة من خلال تعميق الحوار بين جميع شرائح المجتمع وإتجاهاته، وتعميق القيم والمفاهيم، وتشجيع الحوار والمشاركة بين الحكم المحلي والمجتمع المدني لتطوير القدرات المحلية في التنمية.

4 – يستوجب على العمل البلدي إتباع منهجيات سليمة لتحقيق التنمية المحلية والتغيير المنشود نحو الأفضل، عن طريق توطيد الروابط الإجتماعية وإشراك المواطنين على أوسع نطاق في صناعة القرار والتنفيذ، وتدريبهم على المساهمة في المشاريع العامة، ومصالح المجتمع والوطن.

5 – على منظمات المجتمع المدني أن تعمل على توجيه مشاركة الناس في الأنشطة الإقتصادية والإجتماعية وتنظيمهم في جماعات أكثر قوة للتأثير على السياسات العامة وللتمكن من الوصول إلى الموارد العامة.

6 – تفعيل المشاركة بين البلدية ومنظمات المجتمع المدني والأهالي التي تمكن المجتمع من الإستخدام الأمثل لطاقات وقدرات أفراده وجماعاته المنظمة، وتعطي دوراً أكبر للمجتمع المدني، وتمكن المواطنين من التأثير على السياسات الإجتماعية والإقتصادية التي تساهم تطوراً مهماً على صعيد التنمية المحلية، وتسمح بالتالي في تطوير سياسات التنمية الإجتماعية.

7 – تفعيل دور الوجه البلدي كما تنص عليه المواد من 91 الى 94 من قانون البلديات.

8 – إلزام أعضاء المجلس البلدي في بلدية بخعون بالخضوع لتدريب على برامج التنمية المحلية.

9 – تشجيع بلدية بخعون على بلورة خطط تنمية محلية عبر تمويل جزء من المشاريع، والعمل على التشبيك بين بلدية بخعون وبلديات أخرى مجاورة وبين الجهات المانحة.

10 – إلزام بلدية بخعون بتشكيل فريق عمل محلي يضم أعضاء من المجالس البلدية وممثلين عن المجتمع المحلي والمؤسسات الإجتماعية الفاعلة التي من مهامه بلورة خطط التنمية المحلية.

11 – تشكيل لجان التنمية المحلية، التي تضم ممثلين عن المجلس البلي في بلدية بخعون والمجتمع المحلي، وتدريب أعضاء هذه اللجان على برامج التنمية المحلية.

12 – إطلاق آلية مركبة لتحديد الإحتياجات التنموية وذلك يبدأ من: التشخيص، تحديد الإحتياجات، عقد ورش عمل قطاعية، بلورة خطط التنمية المحلية في البلدية، ورش عمل محلية لإقرار خطة التنمية المحلية.

13 – إحتضان المجلس البلدي في بلدية بخعون تنموياً وذلك من قبل المديرية العامة للشؤون البلدية بما يساهم في دفعها الى إنتهاج طرق ومعايير تنموية في إدارة الشأن العام، والأمر نفسه ينطبق أيضاً على إتحاد بلديات الضنية.

الخاتمة

إن العمل البلدي في لبنان بات في وضع مترهل ومقصراً عما يجب أن يكون عليه، وذلك لأسباب عديدة تعود إلى سنين طويلة وهذا ما ينطبق على الوضع السائد في العمل البلدي في منطقة الضنية.

في الواقع أن العمل البلدي في منطقة الضنية لم يقوم بالدور المطلوب منه وفقاً لقانون البلديات الذي وضع أسسه ومضامينه وحيثياته ورسم إطاراً عاماً له وحدد للبلدية صلاحيات وأدوار وأهداف يجدر القيام بها وتحقيقها لإستحداث التنمية المحلية بإعتبار أن البلدية هي بمثابة حكومة محلية وتمثل اللامركزية الإدارية وهي المنوط بها تحقيق هذا الدور.

وبعد دراستنا لواقع العمل البلدي في الضنية خاصةً في العلاقة بين إتحاد بلديات الضنية والبلديات وحصر موضوعنا في العلاقة بين هذا الإتحاد وبلدية بخعون، وبعد دراسة معمقة لهذه العلاقة إستطعنا أن نتعرف على أهم الأعمال التي أنجزت على المستوى المحلي وفي إطار التنمية واليات تنفيذها والنتائج التي حققتها، كما إستطعنا أن نترصد الكثير من المشاكل والمعوقات التي سادت هذه العلاقة بينهما التي تعود أسبابها إلى عوامل تقنية وفنية ومالية من جهة ومن جهة ثانية إلى شح في الموازنات المالية العائدة للإتحاد وللبلدية وهذا ما سبب بفشل العمل البلدي (الإتحاد والبلدية) بإنجاز ما يتوجب عليه.

وتأسيساً على ماجاء آنفاً نستطيع أن نستخلص هذه المعوقات، وسنكتفي بذكر ثلاثة منها في هذه المرحلة الحاضرة.

المشكلة الأولى:

يعود إلى النقص في الكوادر البشرية والثاني إلى الضعف في الموارد المالية والثالث إلى الروتين والتعقيدات في المعاملات الإدارية، وبالنسبة للمشكلة الأولى نشاهد نقصاً كبيراً في عداد الكادر الإداري المولج بتنظيم وهيكلة وتسيير أعمال هذا المرفق، وهذا ينطبق أيضاً على الأعداد المنتاقصة في عديد شرطة البلدية وهذا ما يؤدي إلى عدم تمكين البلدية من القيام بدورها على المستوى الإداري والتنظيمي.

المشكلة الثانية:

وهي الأهم وتعود في وجودها إلى سببين أساسيين، أولهما ضعف القدرة على الجباية للنقص الحاصل دائماً في عداد الموظفين المولجين لهذه المهمة، وهذه المشكلة مرتبطة بالأول إرتباطاً عضوياً، وثانيهما تحويل الأموال المجباة إلى الصندوق المالي المستقل للبلديات، مما يعني عدم قدرة البلديات على التحكم بأموالها مباشرةً وصرفها وتوظيفها في عملية التنمية المحلية، وهذا ما يساهم في عدم قدرة البلديات بتغذية صندوق الإتحاد مالياً مما ينعكس سلباً في تحقيق المطلوب تنموياً نتيجة العلاقة بينهما، وكذلك عدم مبادرة المؤسسات المعنية (وزارة الداخلية والبلديات، وزارة المال والجمعيات..) القيام بواجبها لتحقيق المشاريع تجاه الإتحاد والعكس صحيح بالنسبة لواجب الإتحاد تجاه البلدية.

المشكلة الثالثة:

المتعلقة بهيمنة الروتين الإداري وتعقيداته في المعاملات، مما يحتم نظراً للحاجة الملحة على تطوير وتحديث الكثير من القوانين اللبنانية وخاصة الإدارية منها، حيث أن المعاملات المعقدة لا تقتصر على البلديات، إنما تمتد لتشمل كل الإدارة العامة في لبنان، من هنا كانت الضرورة لتحقيق الإصلاح الإداري وبخاصة لجهة تبسيط المعاملات واقتصار مراحلها الطويلة.

فعلى الرغم من الصلاحيات الواسعة التي تتمتع بها البلديات، إلا أنها تعاني وتشكو بشكل دائم من عدم القدرة على تحقيق التنمية المحلية.

برأينا أن هذه المشاكل والمعوقات ستبقى قائمة إلى حين العمل الجدي على تحقيق الإنماء المتوازن بين المناطق الذي يتحقق بتكريس اللامركزية الإدارية على مستوى الإدارة المحلية لإعطاء البلدية الصلاحيات اللازمة للقيام بدورها.

ولكن إلى أي مدى هناك قناعة في تطبيق اللامركزية الإدارية لدى المواطنين؟ وما هي الوسائل والطرق والخطط التي يجب إعتمادها لتفعيل التنمية في الإدارات اللامركزية؟

المراجع

المراسيم :

مرسوم رقم 13730 الصادر بتاريخ 2004 المتعلق بإنشاء " إتحاد بلديات الضنية "، الجريدة الرسمية، ملحق خاص العدد 66، 16\12\2004.

الكتب العربية :

1 – الديك هادي (مراقب عام في وزارة الداخلية والبلديات)، بلديات لبنان بين الرقابة والتوجيه، المجموعة الطباعية، بيروت.

2 – المغربي محمود، شؤون البلديات والمختارين في السؤال والجواب، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس– لبنان، 1997.

3 – المغربي محمد، القوانين اللبنانية في لبنان خلال 100 عام، الطبعة الأولى، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس، 1993.

4 – بربر كامل، إستراتيجية الإصلاح في الإدارة العامة، الطبعة الأولى، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2012.

5 – خليفة تانيا (تدقيق وتنقيح)، قانون البلديات والمخاتير في لبنان، الطبعة الأولى، المؤسسة الحديثة للكتاب، 2011.

6 – عماد عبد الغني، الإنتخابات البلدية في طرابلس، الطبعة الأولى، جروس برس، طرابلس – لبنان، 2000.

7 – يوسف محمد، الضنية عبر العصور، الطبعة الثالثة، إصدار خاص.

المراجع الأجنبية:

1 – Hauriou Maurice ,precis de droit administrative ,Paris ,1921.

2 – Rivero Jean ,droit administrative ,Dlloz ,Paris.

المقالات العربية:

1 – الحلوة مصطفى، قراءة نقدية في الصلاحيات والمعوقات، مجلة العلوم الإجتماعية، العدد السادس أيار 2000.

2– تدمري عمر، صفحات من تاريخ الضنية.

3 – جمال زياد، تاريخ بلدية بخعون، مقالة، 2018.

4 – سليمان عصام، اللامركزية الإدارية والديمقراطية، مجلة الإدارة اللبنانية، العدد الثاني، خريف 1970.

5 – لاغا علي، صفحات من تاريخ الضنية الحديث، مجلة صدى الضنية، العدد 2، شباط 2015.

7 – يوسف محمد، مصاعب الكتابة عن الضنية بين تاريخ النشأة وتاريخ الإهمال، مجلة صدى الضنية، العدد 2.

التقارير:

1 – مشروع نقاش عام حول إصلاح اللامركزية الإداري في لبنان، سلسلة حوارات السياسات، تقرير، 2016.

المقابلات:

1 – مقابلة أجريت مع هدى هوشر، موظفة في إتحاد بلديات الضنية، مبنى إتحاد بلديات الضنية، 2019\1\8.

2 – مقابلة أجريت مع بارعة جمال، موظفة في بلدية بخعون، مركز بلدية بخعون، 2019\1\20.

3 – مقابلة أجريت مع زياد جمال، رئيس بلدية بخعون، مركز بلدية بخعون، 2018\12\13.

المواقع الإلكترونية:

www.Localiban.org >article 47.

الملاحق

1 – مرسوم إنشاء إتحاد بلديات الضنية.

2 – إنجازات الإتحاد من سنة 2012 حتى سنة 2016.

3 – القرارات المالية الصادرة عن إتحاد بلديات الضنية.

4 – الهبات التي تأتي لبلدية بخعون.

5– القرارات المالية الصادرة عن بلدية بخعون.

6 – إتفاقيات التعاون التي وقعت من قبل إتحاد بلديات الضنية وبلدية بخعون مع عدة بلديات في تركيا.

ملحق رقم 1:

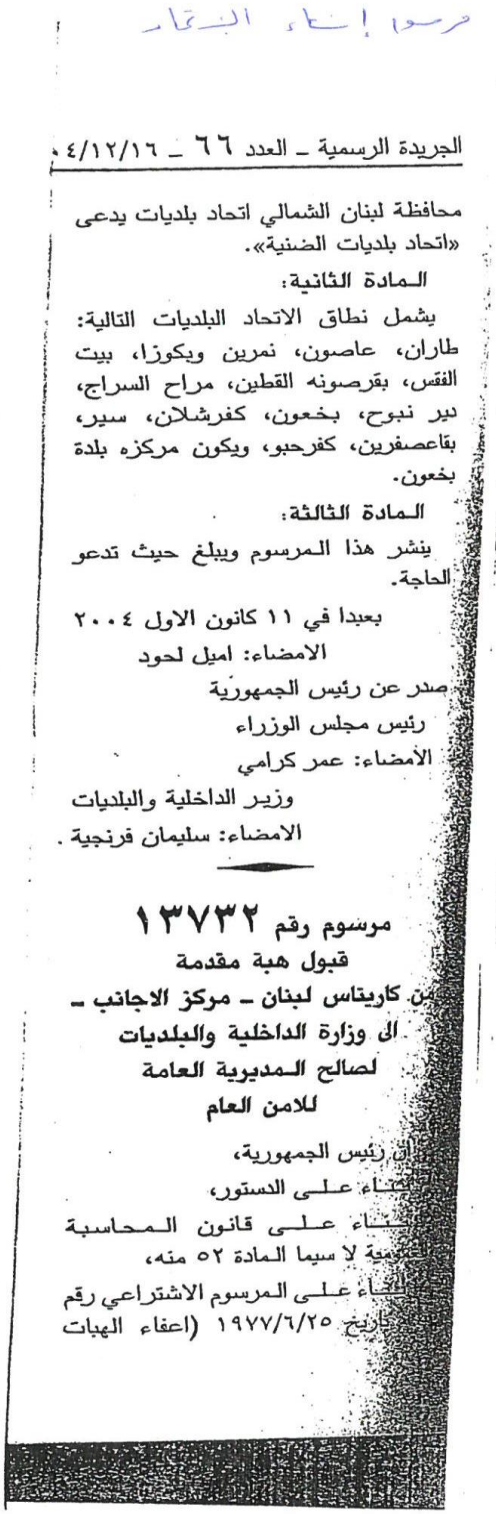

مرسوم إنشاء البلدية

محافظة لبنان الشمالي اتحاد بلديات يدعى «اتحاد بلديات الضنية».

المادة الثانية:

يشمل نطاق الاتحاد البلديات التالية: طاران، عاصون، نمرين وبكوزا، بيت الفقس، بقرصونه القطين، مراح السراج، دير نبوح، بخعون، كفرشلان، سير، بقاعصفرين، كفرحبو، ويكون مركزه بلدة بخعون.

المادة الثالثة:

ينشر هذا المرسوم ويبلغ حيث تدعو الحاجة.

بعبدا في ١١ كانون الاول ٢٠٠٤

الامضاء: اميل لحود

صدر عن رئيس الجمهورية

رئيس مجلس الوزراء

الأمضاء: عمر كرامي

وزير الداخلية والبلديات

الامضاء: سليمان فرنجية

مرسوم رقم ١٣٧٣٢

قبول هبة مقدمة

من كاريتاس لبنان ـ مركز الاجانب ـ

الى وزارة الداخلية والبلديات

لصالح المديرية العامة

للامن العام

ان رئيس الجمهورية،

بناء على الدستور،

بناء على قانون المحاسبة العمومية لا سيما المادة ٥٢ منه،

بناء على المرسوم الاشتراعي رقم تاريخ ١٩٧٧/٦/٢٥ (اعفاء الهبات

لبنان الفخري في ريكيافيك ـ جمهورية ايسلندا، وذلك بناء على طلبه.

المادة الثانية:

ينشر هذا المرسوم ويبلغ حيث تدعو الحاجة.

بعبدا في ١١ كانون الاول ٢٠٠٤

الامضاء: اميل لحود

صدر عن رئيس الجمهورية

رئيس مجلس الوزراء

الامضاء: عمر كرامي

وزير الخارجية والمغتربين

الامضاء: محمود حمود

وزير المالية

الامضاء: الياس سابا

وزارة الداخلية والبلديات

مرسوم رقم ١٣٧٣٠

إنشاء «اتحاد بلديات الضنية»

في قضاء المنية ـ الضنية

ان رئيس الجمهورية،

بناء على الدستور،

بناء على المرسوم الاشتراعي رقم ١١٨ تاريخ ١٩٧٧/٦/٣٠ (قانون البلديات)،

بناء على اقتراح وزير الداخلية والبلديات،

وبعد موافقة مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٢/٨/٢٩،

يرسم ما يأتي:

المادة الاولى:

انشئ في قضاء المنية ـ الضنية،

ملحق رقم 2:

<u>المشاريع العامة الممولة خارجياً</u>:

- **الدراسات الإستراتيجيّة لتنمية منطقة الضنية:** التي موّلها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وهي من أهم الخطوات التي قام بها الإتحاد وتعتبر المدخل الرئيسي لإطلاق ورشة إنماء الضنيّة بما أنها إرتكزت على الطريقة العلميّة والمنهجيّة الحديثة من خلال تحديد الإحتياجات التنمويّة وإقتراح الحلول لها مما أسفر عن اقتراح 193 مشروع لإنماء المنطقة ويعتبر هذا المشروع جواز عبور للجهات المانحة.

إنشاء محميات أشجار لزاب الضنيّة بتمويل من مكتب التعاون الألماني وإتمام مشروع درب الغابة في الضنيّة.

تمّ إقرار وتوقيع مرسوم المحميّة من قبل وزير البيئة ناظم الخوري ومجلس الوزراء وما زال المشروع عالق في مجلس النواب.

تقع المحميّة في أعالي قضاء الضنيّة في في بقعةٍ جغرافيّةٍ تتمتّع بصفات طبيعيّة فريدة ومميّزة، و تبعد 35 كلم عن طرابلس و120 كلم عن بيروت. تبلغ المساحة التقديريّة للمحميّة 25 كلم^2 يتراوح إرتفاعها بين 1400 و 2000 متر فوق سطح البحر. فيها أوسع امتدادٌ لأشجار اللزاب في لبنان وهي شجرة صمغية تحتاج إلى مئات السنين لكي تنمو بعض السنتيمترات وتكبر بأشكال مختلفة لتزيد جمالاً على المشهد الطبيعيّ . تحتوي المحميّة أيضاً منحدرات وتضاريس كارستيّة تشكّل مشاهد طبيعيّة خلّابة وتسمح بتشكل الينابيع التي تغذي منطقة الضنيّة وتساعد على تأمين تنوع بيولوجي مهم إن كان في عدد الطيور (50 نوعاً) أو في عدد الكائنات النباتيّة (178 صنفاً).

- **مشروع إدارة غابة السفيرة مع وزارة الزراعة بالتعاون مع الUNDP** الذي يسعى إلى وضع خطة إدارة مستدامة في الغابات وتمكين الأهالي وإرشادهم إلى كيفية الحفاظ على الأشجار وتحويلها إلى عنصر يؤمن مداخيل لسكان المنطقة وتعزيز السياحة البيئية.

- **مشروع البنى التحتيّة الزراعيّة في جرود الضنيّة** بتمويل من الإتحاد الاوروبي ويتضمن 37 كلم أقنية ريّ و17 كلم طرقات زراعية ويتابع تنفيذ المشروع ليعمّ كامل منطقة الضنية. إختتمت المرحلة الأولى من المشروع بزيارة سفيرة الإتحاد الأوروبي إلى منطقة في بادرة كانت الأولى من نوعها. وخلال الفترة الوجيزة المقبلة سيتوسّع المشروع ليغطي كامل منطقة القاطع العالي مع بركة سمارة. وتم تلزيم المرحلة الثانية للمشروع.
- **وضع خطة تنمية محلية لمنطقة جرد الضنية** بتمويل من الإتحاد الأوروبي وتم من خلاله تأمين مياه الشفة إلى مناطق دبعل وقرحيا وعصيموت وتحسين الخدمات الصحية في مناطق الجرد.
- **بناء ملاعب ريّاضيّة ومدارس وقاعات وأقنية ريّ ومناطق ترفيهيّة** (تزيد قيمتها عن أربعة ملايين دولار أميركي) بتمويل من الوكالة الأميركيّة للتنمية الدوليّة في معظم مناطق الضنيّة (USAID).
- **تمويل مشروع تأمين شبكات المياه** لقرى دبعل و قرحيّا و بيت حاويك وحفر آبار و تأمين المياه اللازمة لها بقيمة 500000 يورو من قبل وكالة التنمية الاقتصاديّة (ESFD).
- **تمويل مشروع محطات الإنذار** المبكر للآفات الزراعية وتقلبات الطقس وتركيب 3 محطات في السفيرة وسير ودنحة وذلك بالتعاون مع ال UNDP.
- تنظيم برنامج الإعداد الزراعي بالتعاون مع وزارة الزراعة.
- حفر آبار في عاصون ، بقاعصفرين ، كفرشلان ومراح السراج.
- إنشاء شبكة صرف صحي في بقاعصفرين.
- شراء آليات باصات إلى كفرحبو.
- إنشاء شبكة صرف صحي في عاصون.
- إنشاء شبكة صرف صحي في كفرحبو.
- إنشاء إستراحة في بقرصونا.
- إنشاء أقنية ري في كفربنين.
- تلزيم أقنية ري في السفيرة، بيت الفقس، نمرين، قرصيتا، طاران، عين التينة، بقرصونا وحرف سياد.
- شراء آليات لبلدية سير.
- تأهيل وتجهيز قاعة رياضية في سير.

- إنشاء قاعة رياضية في طاران وتجهيزها.
- دعم تعاونية نحل (بيت النحلة) في بيت الفقس.
- إنشاء مصنع تحويل الأشجار إلى فحم في نمرين.

1-المشاريع التي نفذها الإتحاد من عام 2012 حتى العام 2016

أ. الأشغال

- تركيب آرمة على مدخل الضنية في كفرحبو .
- وصل ديرنبوح بالحروف .
- وصل ديرنبوح بالهوة .
- تسوية مدخل كفرحبو (الجبانة) .
- وصل كفرشلان بعزقي .
- وصل كفرشلان بعزقي (بيت الشيخ) .
- وصل كفرشلان- بخعون (بيت العرب) .
- وصل مراح السراج بشطايل .
- وصل عاصون- بقاعصفرين (المشرح) .
- وصل عاصون- سير .
- وصل بقرصونا- الاربعين .
- وصل قرصيتا- ظهر الشير- بيت الفقس .
- وصل نمرين- عين التينة .
- وصل نمرين- نبع السكر- بقرصونا .
- تسوية حيطان دعم بقاعصفرين .
- إنشاء مونسات على طريق الجرد .

- إنشاء حيطان دعم في بلدات: كفربنين– السفيرة– بيت الفقس– نمرين– قرصيتا– عين التينة– طاران– بطرماز– بقرصونا– سير – عاصون– بخعون– حرف سياد– مراح السراج– عزقي– كفرشلان– كفرحبو– ديرنبوح وعيمار .
- تزفيت طريق السفيرة .
- تركيب إشارات للسير على كامل طرقات الضنية .
- تشجير مناطق عديدة أهمها مدخل الضنية .
- تركيب أعمدة إنارة على طريق عام الضنية .
- إنشاء خزان وموزع ماء على كل من بلديات بيت الفقس قرصيتا نمرين .
- تنظيف مجاري الأمطار .
- تنظيف طريق عام الضنية وإزالة الركام عنها وتنظيف المجاري حولها .
- إجراء الدراسة المطلوبة لخط الصرف الصحي في بلديات بخعون مراح السراج كفرشلان كفرحبو.
- وضع خرائط لمنطقة الضنية .
- شراء سيارة لزوم الشرطة .

فيما يلي تجدون تفصيل للأشغال

2012

بدأ الإتحاد أعمال وأشغال في جميع بلدات الإتحاد

- أعمال في قائمقامية الضنية.
- المساهمة بمشاريع ذو منفعة عامة.
- طباعة كتاب الدراسات الإستراتيجية لإنماء منطقة الضنية.
- وضع دراسة هندسية لإنشاء مبنى مقاوم للزلازل ملحق بمدرسة مراح السراج.
- إطلاق مشروع الدراسات الإستراتيجية من القصر الحكومي برعاية الرئيس ميقاتي.

- إحتفال تكريمي لمطران كندا العام جوزيف الخوري في الضنية.
- تكليف شرطة مؤقتين مطلع شهر 2012/7 .
- صيانة مركز أمن الدولة.
- توسيع طريق الرياحي.
- إنشاء حائط وتسوية طريق الهوّة.
- إنشاء حائط دعم على الطريق العام في الحازمية.
- رفع أتربة وحجارة عن طريق مراح السراج – بخعون.
- وضع آلية لتنفيذ الخطة الإستراتيجية لإنماء منطقة الضنية.
- إستلام سيارات البيك اب للنفايات وتوزيعها على البلديات.
- متابعة موضوع إنماء المناطق خصوصا" سير الضنية.
- شراء حفارة وجرافة وآليات بوبكات بمساعدة الأمم المتحدة.
- صيانة طريق عام الضنية.
- تكليف السيد MARC LAVERGNE متباعة أعمال إتحاد بلديات الضنية لدى السلطات والبلديات الفرنسية.

2013

- شراء أرض للإتحاد.
- إنشاء محمية لزاب الضنية.
- تعزيل أقنية طريق عام الضنية.
- تجديد إشتراك إتحاد بلديات الضنية بمنظمة المدن المتحدة والمكتب التقني للبلديات عن عام 2012 .
- صيانة مبنى مدرسة عيمار.
- صيانة مركز الجيش بقاعصفرين.

- تجهيز مخفر سير.
- صيانة طريق الضنية طاران– بخعون.
- شق طريق عاصون– بخعون.
- شق طريق عام قرصيتا.
- صيانة طريق عام طاران.
- إنشاء موقع إلكتروني للإتحاد.
- المشاركة باللجنة التوجيهية للصرف الصحي (Comité de Pilotage)SIAAP.
- تعزيل أقنية طريق عام الضنية.
- إنشاء ساعة المستديرة بخعون.
- صيانة مركز أمن الدولة.
- تنظيف مجاري مياه طريق عام الضنية.

2014

- تقديم دراسة مشروع الإنارة على الطاقة الشمسية في الضنية مع الإتحاد الاوروبي بالشراكة مع Medcities ضمن مشروع SUDEP.
- صيانة وتجهيز مبنى مهنية بخعون.
- تحضير لمشاريع تنموية مع الإتحاد الأوروبي.
- إنشاء مجسم طاحونة على مستديرة بلدة طاران (2014\133) تكلفة 18 مليون و875 ألف.
- تقديم هبة للمديرية العامة للأمن العام.
- تركيب آرمات بإسم البلديات على الطرقات العامة.
- تنفيذ أعمال حيطان دعم في جميع بلديات الضنية.

- بدأ بناء مبنى الاتحاد.
- صيانة مركز الأمن العام.
- صيانة طرق عامة.
- صيانة وفرش وتجهيز مبنى قائمقامية سير الذي كلف الكثير من الأموال على عاتق الإتحاد.
- صيانة معهد بخعون الفني (قرار رقم 62\ 2015) وقيمة المساهمة 2 مليون و660 ألف ليرة لبنانية.
- المساهمة بأشغال مطعم نبع سير.
- المساهمة في دعم كورال الفيحاء (قرار رقم 35\ 2015) الذي كلف 5 ملايين ليرة لبنانية.
- وضع آرمات على مداخل بلدات الضنية.
- تقديم منحة الدكتوراه إلى طلاب الجامعة اللبنانية في المعهد العالي للدكتوراه في العلوم والتكنولوجيا.
- تغطية بطولة لبنان العامة لقوة الرمي والدفاع عن النفس – بخعون.
- منح مساهمة مالية للمنتدى الثقافي في الضنية.
- رعاية حفل توقيع كتاب " الضنية عبر العصور".
- رعاية إحتفال عيد الجيش.
- دفع قيمة فواتير لزوم افتتاح مركز كفربنين.
- متابعة أعمال مبنى الإتحاد بالطرق الادارية والقانونية لدى المراجع المختصة بعد توقيفه.
- تجهيز مبنى قائمقامية سير.
- إنشاء تطبيقين لأخبار الإتحاد على الهواتف الذكية .
- إنشاء قناة ري في العديد من المناطق بالإضافة إلى شق الطرق وإنشاء حيطان الدعم وأعمال الطرق وغيرها في جميع بلدات الضنية.

2016

- تقديم مساعدة إلى مؤسسة المقدم المغوار الشهيد صبحي العاقوري (قرار رقم 44).
- جرف طريق ببلدة بيت الفقس.
- صيانة طريق عام الضنية.
- منح مساهمة مالية لنادي الشباب الرياضي.
- إستكمال أعمال مبنى الإتحاد.
- تغطية نفقات الإنتخابات البلدية لقائمقامية المنية – الضنية.
- إقامة حديقة عامة في بلدة بحويتا.
- شق وحفر طريق الرملة بقرصونا– نبع السكر.
- شق طريق وإنشاء قناة من مفرق قرصيتا حتى بيت الفقس.
- تركيب حماية لزجاج النوافذ في قصر العدل.
- تقديم صور فضائية لكافة المناطق العقارية في الضنية.
- تقديم بدل إيجار شقة لمركز الجيش– السفيرة.
- إعداد تصاميم هندسية أولية لمعمل معالجة النفايات الصلبة في منطقة عزقي.
- تزفيت وترقيع الطريق ضمن نطاق بلديات الضنية.
- توسيع طريق قرحيا.
- تقديم مساعدة إلى المحكمة الشرعية (قرار إداري رقم 5 بقيمة 2 مليون و250 ألف ليرة لبنانية).
- إعداد دراسة تقييم أثر بيئي لإنشاء وتشغيل معمل النفايات الصلبة في الضنية.

ب. النشاطات الثقافية والتربوية

2013

- عرض مسرحية " مش شايف حالك".

2014

- تغطية نفقات عرض مسرحية داحس والغبراء (قرار رقم 141|2014 بقيمة 3 ملايين و750 الف ليرة لبنانية).
- رعاية دورة تحضيرية للطلاب المرشحين للتقدم لمباراة الدخول إلى كلية الهندسة في الجامعة اللبنانية.

2015

- افتتاح مركز الفرانكوفونية في سير الضنية (قرار إداري رقم 65 تكلفة مليون و380 ألف).
- رعاية دورة تحضيرية للطلاب المرشحين للتقدم لمباراة الدخول إلى كلية الهندسة في الجامعة اللبنانية.
- المساهمة في النشاطات الثقافية.

2016

- تغطية حملة توعية حول الإدمان الإلكتروني لجمعية نجم.
- رعاية توقيع كتاب " توت عليق" للكاتب توفيق حمدي يوسف (قرار اداري رقم 106\2016) تكلفة 750 الف ليرة لبنانية.
- مساهمة في طباعة كتاب للدكتور رياض عثمان "الجملة الواقعة مفعولا".
- رعاية حفل إطلاق مركز الضنية للتنمية الذهنية.
- مساهمة في نفقات ندوة "الوجه المشرق للضنية".
- مساهمة في تغطية نفقات إحتفال " اليوم العالمي للغة العربية".

- رعاية معرض ومسابقة التصوير الفوتوغرافي بعنوان "عينك على الضنية".
- رعاية حفل توقيع كتاب " الضنية عبر العصور" للكاتب محمد مصطفى يوسف.
- تغطية نفقات طباعة كتاب " تاريخ الضنية ".
- إعداد دراسة تاريخية توثيقية مسحية عن معالم الضنية الأثرية ومبانيها التراثية.
- تقديم مساعدة مالية لدعم مركز الضنية للتنمية الذهنية.
- صرف قيمة منح دكتوراه من إتحاد بلديات الضنية إلى طلاب من الجامعة اللبنانية في المعهد العالي للدكتوراه في العلوم والتكنولوجيا.
- المشاركة في برنامج كفالة الأرامل في مجمع الرعاية والتنمية.
- إنشاء مكتبة التنمية المحلية من الأخصائيين والمتطوعين.
- تكليف متطوعين بالجهاز الصحي.

ج. النشاطات الرياضية والاحتفالات

2012

- المساهمة ببناء ملعب في بخعون.

2014

- رعاية بطولة الشمال للكيك بوكسينغ في عاصون.
- رعاية بطولة لبنان العامة في رياضات قوة الرمي.
- إستضافة الإتحاد العربي للكشافةعلى حفل غداء مع زيارة سياحية لأبرز المعالم في الضنية.
- مساهمة في مصاريف كأس لبنان في ال TAI Boxin لفئة الناشئين.
- تغطية نفقات مشاركة المدرب عمر صافي بالدورة التدريبية السنوية في تايلاند وتم تحقيق بطولة عالمية بإسم الإتحاد.

- تغطية بطولة كأس الضنية في كرة القدم.
- دعم الإتحاد الأنشطة الرياضية وتم تحقيق نتائج درجة أولى عدة مرات للمنطقة ببطولة لبنان والعالم.

2015

- رعاية احتفال عيد الجيش في سير الضنية وبيت الفقس.
- تغطية احتفال ذكرى المولد النبوي الشريف.

د. مساعدات

2012

- تقديم مساعدة المحكمة الشرعية.
- إعطاء مساهمة مالية لتسجيل عدد من الأطفال في مجمع الضنية للرعاية والتنمية.
- تغطية حفل عيد الجيش.
- تقديم مساعدات للجيش اللبناني في أكثر من مركز.

2013

- تقديم مساعدة للجيش اللبناني– عشاش.

2014

- تقديم مساعدات للجيش اللبناني.
- تقديم دعم لرابطة مخاتير الضنية والمنتدى الثقافي في الضنية.

2015

- تقديم مساعدات اللجيش اللبناني.
- تقديم مساعدة للمحكمة الشرعية.

2016

- تقديم مساعدة إلى بلدة زغرتغرين.
- تقديم مساعدة إلى كنيسة زغرتغرين.
- تقديم هبة عبارة عن دروع خاصة بالمداهمة لصالح لواء المشاة العاشر.
- تقديم مساعدات للجيش حاجز في عشاش–رشعين ومركز السفيرة – بقاعصفرين.
- تقديم مساعدة لمركز الأمن العام.
- تقديم مساهمة عينية عبارة عن تركيب خزانة حديد كبيرة عدد(2) في دائرة النفوس في بخعون.
- تقديم مساعدة للمحكمة الشرعية في سير (تنظيف السطح وقص الحديد وإزالة ردم وتجديد الزفت).

2–المشاريع التى لم تُنجز بعد والتى أصبحت في مراحل متقدمة

- مشروع إنارة الطرقات على الطاقة الشمسية.
- مشروع تطوير السياحة البيئية والسياحة والتنمية الإقتصادية.
- مشروع شراء آليات جديدة للإتحاد.
- مشروع إنشاء برك وسدود.
- مشروع إنشاء مسلخ.
- مشروع إنشاء مركز معالجة للنفايات الصلبة.
- مشروع إنشاء شبكات للصرف الصحي ومراكز معالجة للمياه المبتذلة.

3-توأمات، مذكرات تفاهم وعضويات

- توأمة بين إتحاد بلديات الضنية وبلدية كوتاهيا.
- توقيع إتفاق التوأمة وبرتوكول التعاون مع إتحاد بلديات جزين.
- توقيع مذكرة تفاهم مع إتحاد بلديات تركيا.
- توقيع بروتوكول تعاون وحسن نوايا مع بلدية أودين- ساحل العاج.
- توقيع بروتوكول تعاون وحسن نوايا مع بلدية شيفشاون- المغرب.
- توقيع توأمة مع إتحاد بلديات العالم التركي.
- توقيع مذكرة تفاهم مع إتحاد بلديات مرمرة في إسطنبول.
- توقيع مذكرة تفاهم مع بلدية أيوب في إسطنبول.
- توقيع إتفاقية تعاون مع الجامعة اللبنانية كلية الهندسة.
- توقيع إتفاقية تعاون مع المعهد العالي للدكتوراه في العلوم والتكنولوجيا في الجامعة اللبنانية.
- عضو في (Alliance des Villes Euro Méditerranéennes de Culture) .A.V.E.C.
- عضو في شبكة المدن الساحلية في منطقة البحر الأبيض المتوسط Medcities .
- عضو ورئيس مشارك في منظمة المدن والحكومات المحلية فرع الشرق الأوسط وغرب آسيا UCLG MEWA.
- عضو ونائب رئيس في وكالة التنمية الإقتصادية في شمال لبنانNorth LEDA .
- عضو في جمعية COFOR International.
- عضو في في المكتب التقني للبلديات اللبنانية BTVL.

4-مؤتمرات

"تجدر الاشارة، وليعلم الجميع، أن معظم المؤتمرات التي شارك فيها الإتحاد هي بتمويل من الجهة الداعية.

2012

- مؤتمر فلورنسا في إيطاليا.
- مؤتمر 4eme rencontres de CFT a collione physique– France.
- إلقاء محاضرة في جامعة Montpellier– Faculté des sciences des Forêts عن الضنية.
- مؤتمر الإيفلين شريكة في التنمية في رامبويه – فرنسا.

إضافة إلى المؤتمرات في لبنان نذكر منها:

- مؤتمر اللامركزية برعاية رئيس الجمهورية.
- مؤتمر الأمم المتحدة في روتانا جنيف.
- مؤتمر EMPI في أوتيل كومودور.
- مؤتمر الأمم المتحدة في حمرا بلازا.
- مؤتمر CGLU في حبتور أوتيل.
- مؤتمر البيئة في فرساي.
- مؤتمر الأمم المتحدة في مارتينيز.
- مؤتمر الأمم المتحدة في اليونيسكو.
- مؤتمر GIZ في الأونيسكو وغيرها.

2013

- مؤتمر Perpignan في فرنسا.

2014

- مؤتمر بحث مواضيع التعاون مع مناطق تولوز– برتيان– نيس– ليون في فرنسا.
- المشاركة مع بلدية لارنكا في مشروع SUDEP.

- مؤتمر المنتدى الدولي الثالث للمدن العتيقة في طنجة بدعوة من مدن الحوض المتوسط.
- زيارة تقنية مؤسسية ضمن برنامج دعم قدرات البلديات اللبنانية ودعم الحوار مع السلطات المركزية في إطار معالجة مياه الصرف الصحي بدعوة من منظمة المدن والحكومات المحلية المتحدة– المكتب التقني للبلديات اللبنانية وبالتعاون مع نقابة تجمع البلديات في باريس للصرف الصحي(SIAAP).
- مؤتمر بعنوان: "Union Of Turkish World Municipalities Extraordinary General Assembly Meeting" بدعوة من إتحاد بلديات العالم التركي في تركيا.
- مؤتمر "NEXT MED" في روما بدعوة من .L'Autorité de gestion commune.
- المؤتمر السابع والتسعون لرؤساء البلديات في فرنسا بدعوة من (AMF) الي عقد في باريس– فرنسا (Association Des Maires De France).
- إجتماع الجمعية العمومية لمنظمة المدن المتحدة في مدينة أزمير – تركيا.
- مؤتمر حول العمل الإنساني بعنوان: " Etats generaux de l`action humimitaire" في فرنسا بدعوة من المركز الوطني للبحوث العلمية في فرنسا (CNRS).

2015

- مؤتمر حول آليات إدارة التجمعات الحضرية الكبرى في فرنسا بدعوة من جمعية المدن المتحدة في لبنان<
- المؤتمر السنوي لمنظمة Medcities في Croatia بدعوة من منظمة Medcities.
- القمة الدولية لمدن العلامات المسجلة واجتماع لجنة المدن الذكية في قونيا بدعوة من (UCLG– MEWA).
- زيارة إلى مرمرة من أجل البحث في سبل التعاون بدعوة من السيد رئيس إتحاد بلديات مرمرة.
- مؤتمر"Assises" de la cooperation décentralisé pour le developpement في Bruxelles بدعوة من الإتحاد الأوروبي.

- مؤتمر في مونبليه–فرنسا بعنوان: "دور البلديات والإتحادات البلدية في التخطيط الإستراتيجي والتنمية المحلية والإقتصادية والسياحية والتراثية" بدعوة من منظمة CGLU.
- مؤتمر عن الزراعة بعنوان: "Le premier Forum Méditerranéen"في برشلونة بدعوة من منظمة Medcities .

2016

- مؤتمر: "World Summit of Local and Regional Leaders" في منطقة بوغاتا بدعوة من UCLG.
- مؤتمر:"Workshop on Intermediary Cities" بدعوة من منظمة UCLG–MEWA.
- مؤتمر غازي عنتاب تركيا بدعوة من UCLG–MEWA.
- إجتماع الجمعية العمومية في تطوان–المغرب بدعوة من ال MEDCITIES.
- مؤتمر "Climat Summit of Local and Regional Leaders "في منطقة مراكش بدعوة من الجماعات الحضرية في المغرب.

مشروع الشفافية المطلقة والمشاركة الفعلية مع المجتمع المدني:

يهدف هذا المشروع إلى رفع مستوى الوعي لدى المواطنين في مجال حقوقهم وواجباتهم وتحفيزهم على المسائلة وكسب ثقة المانحين وتشجيع الحكم الصالح على المستوى المحلي وإشراك جميع أبناء المنطقة بعملية الانماء وخصوصاً أولئك الإختصاصيين الذين تزخر فيهم منطقة الضنية في مختلف العلوم، وبما أن ذلك يتطلب معلومات واسعة وشاملة عن المنطقة فقد وضع الإتحاد في تصرفهم الدراسات الإستراتيجية لإنماء منطقة الضنية حتى يتمكنوا من البناء عليها بالإضافة إلى جميع وسائل التواصل الإجتماعي Facebook و Twitter وG+ و LinkedIn وتطبيق الخبر العاجل على الهاتف وإطلاق المواقع الإلكترونية:

www.dannieh.com: الصفحة الشاملة لأخبار الإتحاد وكل ما له علاقة بالضنية

www.dannieh.org: الصفحة الرئيسية للإتحاد التي تحتوي على كل حساباته ومقرراته

www.dannieh.net: الصفحة التى تعنى بأمور العقارات والتنمية العقارية للمنطقة

www.lazzabdannieh.com: الصفحة الرئيسية لمحمية "لزاب الضنية"

وقد إستحصل الإتحاد على شهادة الدرجة الأولى للشفافية في لبنان من الجمعية اللبنانية لتعزيز الشفافية لريادته في تطبيق مبادئ الشفافية في أعماله وتعاونه البنّاء مع الجمعية اللبنانية لتعزيز الشفافية "لا فساد" في هذا المجال.

ملحق رقم 3:

الجمهورية اللبنانية
محافظة لبنان الشمالي
اتحاد بلديات الضنية

سجل بالرقم ٢٢٨٨
تاريخ ٢٠١٤/١٢/٢٢
رقم أمر الدفع ٩٨١

قرار مجلسي
رقم ١٧٩ /٢٠١٤
يوم الاثنين في٢٢/١٢ /٢٠١٤

عدد ٢٠١٤/٥٧٥

الموضوع: الموافقة على صرف قيمة فاتورة صيانة طريق عام الساحة و طريق عام الضنية –بخعون

انّ مجلس إتحاد بلديات الضنية:

- بناءً على المرسوم الإشتراعي رقم 77/118
- بناءً على محضر إنتخاب رئيس و نائب رئيس الإتحاد
- بناءً على الدعوة الموجهة الى السادة الأعضاء بتاريخ ١٢/١٩ /٢٠١٤
- بناءً على المادة ٤٥ من المرسوم ٨٢/٥٥٩٥ " أصول المحاسبة في البلديات"
- بناءً على فاتورة تعهدات عبد زود
- بناءً على تأمين الصور لموقع الأشغال
- بناءً على موافقة لجنة الأشغال
- بناءً لتوفر الإعتماد اللازم

قرر المجلس بالاجماع ما يأتي:

المادة الأولى: الموافقة على صرف مبلغ ١٥١٩٠٠٠٠ ل.ل. فقط خمسة عشر مليون ومئة وتسعون ألف ليرة لبنانية قيمة فاتورة تعهدات عبد زود و يصرف المبلغ من الباب ٢ فصل ١٤ من الموازنة.
المادة الثانية : يعمل بهذا القرار ويبلغ من يلزم وحيث تدعو الحاجة.

نائب الرئيس — الرئيس

أحمد علم — مصطفى ديب — منير كنج — عاهد عبيد — معتصم عبد القادر

مصطفى عريس — محمد بكور — خالد دياب — أنطون الخوري — رهيف عبد الرحمن

محمود ابراهيم — محمد علوش — مصطفى قره — بهاء بيطار — غسان معوض

مدحت حمدان — ناصر الشامي — سعيد عبد العال — أسامة طراد — نزيه عبيد — غازي عواد

الجمهورية اللبنانية
محافظة لبنان الشمالي
اتحاد بلديات الضنية

سجل بالرقم ٢٠١٤/٢/٨
تاريخ ٢٠١٤/٢/١٧
رقم أمر الدفع ٥١٢

قرار مجلسي
رقم ٢٠١٤/١١
يوم الاثنين في ٢٠١٤/٢/٢٤

عدد ٢٠١٤/٦٢

الموضوع: الموافقة على صرف قيمة فاتورة تزفيت أرض بجانب ملعب كرة السلة في محلة الجورة – بخعون

- بناءً على المرسوم الإشتراعي رقم ٧٧/١١٨
- بناءً على محضر انتخاب رئيس و نائب رئيس الإتحاد
- بناءً على الدعوة الموجهة الى السادة الأعضاء بتاريخ ٢٠١٤/٢/٢١
- بناءً على المادة ٤٥ من المرسوم ٨٢/٥٥٩٥ " أصول المحاسبة في البلديات"
- بناءً على فاتورة تعهدات محمد جميل الترك
- بناءً على تأمين الصور لموقع الأشغال
- بناءً على موافقة لجنة الاشغال
- بناءً لتوفر الاعتماد اللازم

قرر المجلس ما يأتي:

المادة الأولى: الموافقة على صرف مبلغ ١٨٧٥٠٠٠٠ فقط لمائة وخمسة عشر مليون و سبعماية و خمسون ألف ليرة لبنانية قيمة فاتورة تعهدات محمد جميل الترك و يصرف المبلغ من الباب ٣ فصل ٥ من الموازنة.

المادة الثانية : يعمل بهذا القرار ويبلغ من يلزم وحيث تدعو الحاجة.

الرئيس	نائب الرئيس				
أحمد علم	مصطفى ديب	منير كنج	عاهد عبيد	معتصم عبد القادر	
مصطفى عريس	محمد بكور	خالد دياب	أنطون الخوري	رفيف عبد الرحمن	
محمود ابراهيم	محمد علوش	مصطفى قره	بهاء بيطار	غسان معوض	
مدحت حمدان	ناصر الشامي	سعيد عبد العال	أسامة طراد	نزيه عبيد	غازي عواد

الجمهورية اللبنانية
محافظة لبنان الشمالي
اتحاد بلديات الضنية
عدد ٢٠١٥/٤٠٦

قائمقامية المنية - الضنية
رقم ٩٠٦/٢٠١٥
تاريخ ٢٠١٥/٩/٢٥

قرار مجلسي
رقم ٢٠١٥/١١٥
يوم الأثنين في ٢٠١٥/٩/٢١

الموضوع :تغطية بطولة لبنان العامة لقوة الرمي والدفاع عن النفس-بخعون

إنّ مجلس إتحاد بلديّات الضنيّة:

- بناءً على المرسوم الإشتراعي رقم 77/118
- بناءً على محضر انتخاب رئيس و نائب رئيس الإتحاد
- بناء على الدعوة الموجهة الى السادة الأعضاء بتاريخ ٢٠١٥/٩/١٨
- بناءً على المادة ٤٥ من المرسوم ٨٢/٥٥٩٥ " أصول المحاسبة في البلديات"
- بناءً على القانون رقم ٩٨/٧١٧
- بناءً على ضرورة دفع قيمة فواتير مختلفة لتغطية بطولة لبنان العامة لقوة الرمي والدفاع عن النفس التي نظمها نادي صافي الرياضي
- بناءً على موافقة لجنة المشتريات

قرر ما يأتي:

المادة الأولى: الموافقة على صرف مبلغ ٧٩٩٥٠٠٠ ل. ل. سبعة ملايين وتسعماية وخمسة وتسعون ألف ليرة لبنانية فقط لا غير وذلك قيمة فواتير مختلفة و يصرف المبلغ من الباب ٥ فصل ٢ من الموازنة.

المادة الثانية : يعمل بهذا القرار بعد تصديقه من جانب سعادة قائمقام المنية الضنية.

أمر دفع: ٤٨٤

الرئيس | **نائب الرئيس**

٢١ أيلول ٢٠١٥

احمد علم	مصطفى ديب	منير كنج	عاهد عبيد	معتصم عبد القادر
مصطفى عربس	محمد بكور	خالد دياب	انطون الخوري	رهيف عبد الرحمن
محمود ابراهيم	محمد علوش	مصطفى قره	بهاء بيطار	غسان معوض
مدحت حمدان	ناصر الشامي	سعيد عبد العال	أسامة طراد	نزيه عبيد	غازي عواد

الجمهورية اللبنانية
محافظة لبنان الشمالي
اتحاد بلديات الضنية

قرار مجلسي
رقم ٢٠١٦/٥٩
يوم الاثنين في ٢٠١٦/٢/٢٢

عدد ٢٠١٦/١٤١

الموضوع: الموافقة على صرف قيمة فاتورة توسعة طريق و اقامة حائط دعم من الباطون المسلح داخل بلدة بقعون

ان مجلس إتحاد بلديات الضنية:

- بناء على المرسوم الاشتراعي رقم 77/118
- بناء على محضر انتخاب رئيس و نائب رئيس الاتحاد
- بناء على الدعوة الموجهة الى السادة الأعضاء بتاريخ ٢٠١٦/٢/١٩
- بناء على المادة ٤٥ من المرسوم ٨٢/٥٥٩٥ "اصول المحاسبة في البلديات"
- بناء على فاتورة المتعهد محمد حسين عبيد
- بناء على تأمين الصور لموقع الأشغال
- بناء على موافقة لجنة الاشغال
- بناء على لتوفر الإعتماد اللازم

قرر المجلس بالاجماع ما **يأتي:**

المادة الأولى: الموافقة على صرف مبلغ ١٥٩١٥٠٠٠ فقط خمسة عشر مليون وتسعماية وخمسة عشر الف ليرة لبنانية قيمة فاتورة المتعهد محمد حسين عبيد و يصرف المبلغ من الباب ٢فصل ١٤ من الموازنة

المادة الثانية : يعمل بهذا القرار ويبلغ من يلزم وحيث تدعو الحاجة.

نائب الرئيس | الرئيس

احمد علم	مصطفى ديب	منير كنج	شاهد عبيد	معتصم عبد القادر
مصطفى عريس	محمد بكور	خالد دياب	انطون الخوري	رهيف عبد الرحمن
محمود ابراهيم	محمد علوش	مصطفى فايد	بهاء بيطار	غسان معوض
مدحت حمدان	ناصر الشامي	سعيد احمد الخال	أسامة طراد	نزيه عبيد	غازي عواد

الجمهورية اللبنانية
محافظة لبنان الشمالي
اتحاد بلديات الضنية

قرار مجلسي
رقم ٢٠١٧/٣١
يوم الثلاثاء في ٢٠١٧/٢/٢١

عدد ٢٠١٧/٦٦

الموضوع: شق طريق بخعون – حرف سياد

- بناء على المرسوم الاشتراعي رقم 77/118
- بناء على محضر انتخاب رئيس و نائب رئيس الاتحاد
- بناء على الدعوة الموجهة الى السادة الأعضاء بتاريخ ٢٠١٧/٢/١٨
- بناء على شق طريق بخعون-حرف سياد
- بناء على تنفيذ الطريق
- بناء على موافقة التنظيم المدني
- بناء على ضرورة صرف فاتورة المتعهد عبد اللطيف جمال
- بناء على الأكلاف المقدرة لهذه الطريق والبالغة ٤١٦,٥٧٠٠٠٠$ أربعماية وستة عشر الف وخمسماية وسبعون دولار اميركي اي ما يعادل ٦٢٤,٥٨٨٠٠٠ل.ل ستماية وأربعة وعشرون مليونا وخمسماية وثمانية وثمانون ألف ليرة لبنانية.
- بناء لتوفر الإعتماد اللازم

قرر المجلس بالاجماع ما يأتي:

المادة الأولى: المساهمة في تنفيذ المشروع بمبلغ ٢٥٠٠٠٠٠٠ل.ل فقط مئتا وخمسون مليون ليرة لبنانية فقط لا غير مساهمة مقطوعة لهذه الطريق ويصرف المبلغ من الباب ٣ فصل ٥

المادة الثانية: يعمل بهذا القرار بعد تصديقه من المراجع المختصة ويبلغ من يلزم وحيث تدعو الحاجة

نائب الرئيس

الرئيس

أحمد علم	زياد جمال	نزيه عبيد	مصطفى قرة
انطوان الخوري	مدحت حمدان	حسين كراموش	سايد ابو ملحم
يوسف عمار	محمد علوش	أحمد شوك	محمود ابراهيم
علي صبرا	سعد غادية	عبد الفتاح علام	غازي عواد
أسامة طراد	خضر الشرقاوي	أحمد حمود	احمد المغشوش

الجمهورية اللبنانية
محافظة لبنان الشمالي
اتحاد بلديات الضنية

قائمقامية الضنية - الضنية
رقم : ٨٩٠/ص/١٨
تاريخ ٢٤ أيار ٢٠١٨

قرار مجلسي
رقم ٢٠١٨/٥٥
يوم الاثنين في ٢٠١٨/٥/١٤

عدد ٢٠١٨/١٧٥

الموضوع: الموافقة على صرف قيمة فاتورة بناء حائط دعم من الباطون المسلح في بلدة بخعون

انّ مجلس إتحاد بلديّات الضنيّة:

- بناء على المرسوم الاشتراعي رقم ٧٧/١١٨
- بناء على محضر انتخاب رئيس و نائب رئيس الاتحاد
- بناء على الدعوة الموجهة الى السادة الأعضاء بتاريخ ٢٠١٨/٥/١٠
- بناء على المادة ٤٥ من المرسوم ٨٢/٥٥٩٥ " اصول المحاسبة في البلديات"
- بناء على فاتورة شركة جابر محمد عبيد
- بناء على تأمين الصور لموقع الأشغال
- بناء على موافقة لجنة الاشغال
- بناء لتوفر الإعتماد اللازم

قرر المجلس بالاجماع ما يأتي:

المادة الأولى: الموافقة على صرف مبلغ١٠٨٠٠٠٠٠فقط عشرة ملايين وثمانمائة الف ليرة لبنانية قيمة فاتورة شركة جابر محمد عبيد و يصرف المبلغ من الباب ٣فصل ٥ من الموازنة

المادة الثانية : قرار نافذ بحد ذاته ويبلغ نسخة عنه لسعادة قائمقام المنية الضنية.

نائب الرئيس

الرئيس

أحمد علم	زياد جمال	نزيه عبيد	مصطفى قرة
انطوان الخوري	مدحت حمدان	حسين هرموش	خضر الشرقاوي
يوسف عمار	محمد علوش	أحمد شوك	محمود ابراهيم
علي صبرا	سعد غادية	عبد الفتاح علام	احمد المغشوش
سايد ابو ملحم			

ملحق رقم 4:

الجمهورية اللبنانية
وزارة الداخلية والبلديات
محافظة لبنان الشمالي
قضاء المنية- الضنية
بلدية بخعون
عدد ٢٠١٨/٢٥٩

قرار مجلسي رقم 33/ م /2018

الموضوع: قبول هبة.

ان مجلس بلدية بخعون،
بناءً على محضر جلسة مجلس بلدية بخعون بتاريخ 2018/3/28 ،
بناءً على المرسوم الإشتراعي رقم 77/118 ، ولا سيما المادة /49/ منه – الفقرة التاسعة – والتي تنص:
يتولى المجلس البلدي قبول ورفض الهبات والاموال الموصى بها،
بناءً على الهبة المقدمة من UNDP – وهي عبارة عن شاحنة قلاب للنفايات ماركة HINO موديل /2018/ تعمل على المازوت (شاسي رقم JHDGD8JJSJXX10032)،
يقرر ما يأتي:

المادة الاولى: الموافقة على قبول الهبة المقدمة من UNDP والتي هي عبارة عن شاحنة قلاب للنفايات (ضاغطة) ماركة HINO موديل /2018/ طراز (51221-GD8JJSA) تعمل على المازوت (شاسي رقم JHDGD8JJSJXX10032) قوة المحرك /49/، والمورد شركة الشرق الاوسط للانماء ش.م.ل. وتشمل الهبة مصاريف التسجيل بإسم البلدية والضريبة على القيمة المضافة.
المادة الثانية: قرار نافذ بحد ذاته بحسب الصلاحية ويبلغ الى من يلزم وحيث تدعو الحاجة.
المادة الثالثة: يكلف رئيس البلدية بإتمام الاجراءات القانونية المطلوبة لتسجيل السيارة لصالح البلدية حسب الاصول.

بخعون في 2018/3/28
رئيس البلدية

نائب الرئيس

رئيس بلدية بخعون
زياد علي جماع

28 MAR 2018

اعضاء

محمد سلوم	حسن جبارة	يحيى الشرقاوي
علي حمادة	محمد يوسف	محمد الغول
بسام الصمد	وليد الشعار	محمد الصمد
غيث الصمد	عبدالكريم ورور	توفيق ديب
احمد الصمد	عبدالرحمن عبيد	احمد البب

لما رجع أمن العام

بدالنم

١٤ آذار ٢٠١٧

قائمقامية المنية - الضنية
رقم: ٣٧٩/ض/١٧
تاريخ ١٤ آذار ٢٠١٧

الجمهورية اللبنانيـــــة
وزارة الداخلية والبلديات
محافظة لبنـــان الشمالي
قضاء المنيـــة- الضنيـــة
بلديـــــــــة بخعون
عدد ١٨٦/ ٢٠١٧

قرار مجلسي رقم ٣٠/م/٢٠١٧

الموضوع: قبول هبة.

ان مجلس بلدية،
بناء على محضر جلسة المجلس البلدي بتاريخ 2017/3/13 ،
بناء على المرسوم الاشتراعي رقم 77/118 ولا سيما المادة /49/ منه الفقرة التاسعة والتي تنص:
يتولى المجلس البلدي قبول ورفض الهبات والاموال الموصى بها.
بناء على مذكرة التفاهم بين مؤسسة رينيه معوض الممثلة بالسيد نبيل معوض وبلدية بخعون الممثلة برئيس االبلدية السيد زياد جمال لتنفيذ الاعمال المقترحة ضمن مشروع المساعدة الطارئة في المياه والصرف الصحي للنازحين السوريين والسكان المتضررين في شمال لبنان بتمويل من مفوضية الامم المتحدة العليا لشؤون اللاجئين،

يقرر ما يأتي:

المادة الأولى: قبول الهبة العينية المقدمة بواسطة مؤسسة رينيه معوض عن المشروع المبين أعلاه.
المادة الثانية: الموافقة على مذكرة التفاهم بين مؤسسة رينيه معوض كفريق اول ممثلة بالسيد نبيل معوض وبلدية بخعون كفريق ثاني ممثلة برئيسها السيد زياد جمال.
المادة الثالثة: تكليف رئيس البلدية السيد زياد جمال توقيع المذكرة حسب الاصول.
المادة الرابعة: قرار نافذ بحد ذاته بحسب الصلاحية ويبلغ الى من يلزم وحيث تدعو الحاجة.

بخعون في2017/3/13

رئيس البلدية — نائب الرئيس — اعضـــــــــــــــــــــاء

رئيس بلدية بخعون
زياد علي جمال

13 MAR 2017

محمد سلوم	خالد عثمان	حسن جبارة
يحيى الشرقاوي	علي حمادة	محمد يوسف
بسام الصمد	وليد الشعار	محمد الصمد
غيث الصمد	عبدالكريم ورور	توفيق ديب
احمد الصمد	عبدالرحمن عبيد	احمد الدب
محمد الخوص		

ملحق رقم 5:

الجمهورية اللبنانية
محافظة لبنان الشمالي
بلدية بخـــــعون
عـــدد : ٤٥ /٢٠١٥

محضر جلسة

محضر جلسة نهار السبت الواقع في
قرار رقم (٥١/٢٠١٥)

بتاريخه أعلاه اجتمع مجلس بلدية بخعون بحضور رئيسه السيد عاهد عبيد ونائب الرئيس السيد كمال الحر والأعضاء السادة [illegible] وتغيب بعذر [illegible] وبغير عذر السادة [illegible] وذلك بناء على دعوة رئيسه تبلغت بحينها لعموم الأعضاء وفقا للمادة 32 و 33 من قانون البلديات الصادر بتاريخ 30 حزيران سنة 1977 ، للبحث واقرار الأمور التي دعي المجلس لأجلها وهي :

الموضوع	قرار المجلس
بناء على المرسوم الاشتراعي رقم 77/118 لاسيما المادة /133/ منه حول مالية الاتحاد بالنسبة للبلديات واتحادات البلديات ، بناء على المرسوم رقم /13730/ تاريخ 2004/12/11 الذي أنشأ بموجبه اتحاد بلديات الضنية والذي يشمل بلدية بخعون وبما أنه يترتب على بلدية بخعون مستحقات للاتحاد عن أعوام 2013 و2014 .	المادة الأولى :يصرف مبلغ"50000000" فقط خمسون مليون ليرة لبنانية لاغيركما هو مبين في حيثيات القرارجانباً. المادة الثانية : قرار نافذ بحسب الصلاحية ويبلغ الى من يلزم وحيث تدعو الحاجة وتدفع القيمة من باب 5 فصل 4 من قسم مصارفات موازنة عام 2014 كما يلي : الاعتماد المطلوب - المصروف منه- المرادصرفه- الباقي ل.ل. 100000000 - --------- - 50000000 = 50000000

تحريراً في 2015/6/13

أعضـــــــــــــــاء

نائب الرئيس
رئيس بلدية بخعون
د. عاهد وليد عبيد

قائمقامية الضنية - الضنية
رقم : ٨٩٤
التاريخ : ١٥/٦/٢٠١٥

يعاد بعد أخذ العلم /

قائمقام الضنية القاضي
رولا الشابع

الجمهورية اللبنانية
محافظة لبنان الشمالي
قضاء المنية – الضنية
بلـــدية بخـــعـــون

ق.ب/٢٠٩/ق.١٦
تاريخ ١٧/٧/ق.١٦

ق.ب/٩١/ق.١٦

قرار رقم ٢٠٩/م/ق.١٦

الموضوع : **صرف دفعة من عائدات اتحاد بلديات الضنية**

ان مجلس بلدية بخعون ،
بناء على محضرجلسة المجلس البلدي بتاؤيخ 2015/12/10 ،
بناء على المرسوم الاشتراعي رقم 77/118 (قانون البلديات وتعديلاته) ، ولاسيما المادة /133/ منه حول مالية الاتحاد بالنسبة للبلديات واتحادات البلديات ،
بناء على المرسوم رقم /13730/ تاريخ 2004/12/11 الذي أنشأ بموجبه اتحاد بلديات الضنية والذي يشمل بلدية بخعون ،
وبما أنه يترتب على بلدية بخعون مستحقات للاتحاد عن عام 2015

يقرر مايلي :

المادة الأولى : يصرف مبلغ /100000000/ ل.ل. فقط ماية مليون ليرة لبنانية لاغير كدفعة من مستحقات اتحاد بلديات الضنية كما هو مبين في حيثيات القرار أعلاه .
المادة الثانية : قرار نافذ بحد ذاته بحسب الصلاحية ويبلغ الى من يلزم وحيث تدعو الحاجة وتدفع القيمة من باب 5 فصل 4 من قسم مصارفات موازنة عام 2016 كما يلي :

الاعتماد المطلوب	المصروف منه	المراد صرفه	الباقي ل.ل.
100000000	———	100000000	———

في 2016/2/10

أعضـــــــــــــاء نائب الرئيس رئيس بلدية بخعون

رئيس بلدية بخعون
د. عاهد وليد حميد

القرار رقم ٤٥/م/٢٠١٦ - صادر

الجمهورية اللبنانية
محافظة لبنان الشمالي
قضاء المنية – الضنية
بلـــدية بخـــعـــون
٢٠١٦/١٩٤ عدد

قائمقام المنية الضنية بالتكليف
رولا الجابر

٢٠١٦/٤/١٥

قرار رقم ٤٥/م

الموضوع : **صرف دفعة من عائدات اتحاد بلديات الضنية**

ان مجلس بلدية بخعون ،
بناء على محضرجلسة المجلس البلدي بتاؤيخ 2015/12/10 ،
بناء على المرسوم الاشتراعي رقم 77/118 (قانون البلديات وتعديلاته) ،
ولاسيما المادة /133/ منه حول مالية الاتحاد بالنسبة للبلديات واتحادات البلديات ،
بناء على المرسوم رقم /13730/ تاريخ 2004/12/11 الذي أنشأ بموجبه اتحاد بلديات الضنية والذي يشمل بلدية بخعون ،
وبما أنه يترتب على بلدية بخعون مستحقات للاتحاد عن عام 2015

يقرر مايلي :

المادة الأولى : يصرف مبلغ /20550000/ ل.ل. فقط عشرون مليون وخمسماية وخمسون ألف ليرة لبنانية لاغير كدفعة من مستحقات اتحاد بلديات الضنية كما هو مبين في حيثيات القرار أعلاه .
المادة الثانية : قرار نافذ بحد ذاته بحسب الصلاحية ويبلغ الى من يلزم وحيث تدعو الحاجة وتدفع القيمة من باب 5 فصل 4 من قسم مصارفات موازنة عام 2016 كما يلي :

الاعتماد المطلوب	المصروف منه	المراد صرفه	الباقي ل.ل.
١٢١٠٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠٠٠	٢٠٥٥٠٠٠٠	٤٥٠٠٠٠

في 2016/4/6

أعضـــــــــــــــاء نائب الرئيس رئيس بلدية بخعون

رئيس بلدية بخعون
د. عاهد وليد عبيد

جمال الفزل

الجمهورية اللبنانيـــــة
وزارة الداخلية والبلديات
محافظة لبنـــان الشمالي
قضاء المنيـــة- الضنيـــة
بلديـــــــــة بخعون
عدد ٥٥١/ ٢٠١٧ ب

قائمقامية المنية والضنية
رقم: ١٨٧١/ ب/ ٢٠١٧
تاريخ ١٢ تشرين ٢٠١٧

قرار رقم ٤٤/ ٢٠١٧ ب

الموضوع: صرف دفعة من عائدات اتحاد بلديات الضنية.

ان مجلس بلدية بخعون،
بناء على محضر جلسة المجلس البلدي بتاريخ 2017/10/10 ،
بناء على المرسوم الاشتراعي رقم 77/118 تاريخ 1977/7/30 ،ولاسيما المادة /133/ منه حول مالية الاتحاد بالنسبة للبلديات واتحادات البلديات، بناء على المرسوم رقم رقم /13730/ تاريخ 2004/12/11 الذي انشأ بموجبه اتحاد بلديات الضنية والذي يشمل بلدية بخعون،
وبما انه يترتب على بلدية بخعون مستحقات للاتحاد عن عام /2015/ الفين وخمسة عشر،

يقرر ما يأتي:

المادة الاولى: يصرف مبلغ /37290000/ فقط سبعة وثلاثون مليونا ومئتان وتسعون الف ليرة لبنانية لا غير كدفعة من مستحقات اتحاد بلديات الضنية كما هو مبين في حيثيات القرار اعلاه.
المادة الثانية: قرار نافذ بحد ذاته بحسب الصلاحية ويبلغ الى من يلزم وحيث تدعو الحاجة وتدفع القيمة من الباب 5 فصل 4 من قسم مصارفات موازنة عام 2017 كما يلي:

الاعتماد الملحوظ ل.ل.		المصروف منه ل.ل.		المراد صرفه ل.ل.		الباقي ل.ل.
٢٠٠,٠٠٠,٠٠٠	-	لا شيء	-	٣٧,٢٩٠,٠٠٠	=	١٦٢,٧١٠,٠٠٠

بخعون في 2017/10/10
رئيس البلدية

رئيس بلدية بخعون
زياد علي جمال

نائب الرئيس

اعضـــــــــــــــــــاء

محمد سلوم	حسن جبارة	يحيى الشرقاوي
علي حمادة	محمد يوسف	محمد الغول
بسام الصمد	وليد الشعار	محمد الصمد
غيث الصمد	عبدالكريم ورور	توفيق ديب
احمد الصمد	عبدالرحمن عبيد	احمد البب

الجمهورية اللبنانية
محافظة لبنان الشمالي
قضاء المنية الضنية
بلدية بخعون
وزارة الداخلية والبلديات
10 OCT 2017

يعاد بعد هذا العلم
٢٠١٨/١٠/١٦

الجمهورية اللبنانيـــــة
وزارة الداخلية والبلديات
محافظة لبنـــان الشمالي
قضاء المنيـــة- الضنيـــة
بلديـــــــــة بخعون
عدد ٦٨٥ / ٢٠١٨

قائمقام المنية الضنية بالتكليف
رولا الأباتع

قائمقامية المنية - الضنية
رقم : ١٧١٠ ب ض / ٢٠١٨
تاريخ ٢٠١٨/١٠/١٥

قرار رقم ٢٠١٨/٣/٩٠

الموضوع: صرف دفعة من عائدات اتحاد بلديات الضنية.

ان مجلس بلدية بخعون،
بناء على محضر جلسة المجلس البلدي بتاريخ 2018/10/9 ،
بناء على المرسوم الاشتراعي رقم 77/118 تاريخ 1977/7/30 ،ولاسيما المادة /133/ منه حول مالية الاتحاد بالنسبة للبلديات واتحادات البلديات،
بناء على المرسوم رقم رقم /13730/ تاريخ 2004/12/11 الذي انشأ بموجبه اتحاد بلديات الضنية والذي يشمل بلدية بخعون،
وبما انه يترتب على بلدية بخعون مستحقات للاتحاد عن عام /2016/ الفين وستة عشر،

يقرر ما يأتي:

المادة الاولى: يصرف مبلغ /14349000/ فقط اربعة عشر مليونا وثلاثمئة وتسعة واربعون الف ليرة لبنانية لا غير كدفعة من مستحقات اتحاد بلديات الضنية كما هو مبين في حيثيات القرار اعلاه.
المادة الثانية: قرار نافذ بحد ذاته بحسب الصلاحية ويبلغ الى من يلزم وحيث تدعو الحاجة وتدفع القيمة من الباب 5 فصل 4 من قسم مصارفات موازنة عام 2018 كما يلي:

الاعتماد الملحوظ ل.ل.		المصروف منه ل.ل.		المراد صرفه ل.ل.	الباقي ل.ل.
٤٠٠,٣٣,٠٠٠	-	٢٠,٨٠٠,٠٠٠	-	١٤,٣٤٩,٠٠٠	١٧٤,٨٥١,٠٠٠

بخعون في 2018/10/9

رئيس البلدية
رئيس بلدية بخعون
زياد علي جمال

نائب الرئيس
نائب رئيس بلدية بخعون
محمد علي شاكر الصمد

اعضـــــــــــــــــــــــــــــــاء

محمد سلوم	حسن جبارة	يحيى الشرقاوي	
علي حمادة	محمد يوسف	محمد الغول	
بسام الصمد	وليد الشعار	محمد الصمد	
غيث الصمد	عبدالكريم ورور	توفيق ديب	
احمد الصمد	عبدالرحمن عبيد	احمد البب	

٥

الجمهورية اللبنانيـــــة
وزارة الداخلية والبلديات
محافظة لبنـــان الشمالي
قضاء المنيـــة- الضنيـــة
بلديـــــــــة بخعون
عدد ٤٠٢/ ٢٠١٨

قائمقام المنية الضنية بالتكليف

قرار رقم ٥٢/ ٢٠١٨

الموضوع: صرف دفعة من عائدات اتحاد بلديات الضنية.

ان مجلس بلدية بخعون،
بناء على محضر جلسة المجلس البلدي بتاريخ 2018/5/29 ،
بناء على المرسوم الاشتراعي رقم 77/118 تاريخ 1977/7/30 ،ولاسيما المادة /133/ منه حول مالية الاتحاد بالنسبة للبلديات واتحادات البلديات،
بناء على المرسوم رقم رقم /13730/ تاريخ 2004/12/11 الذي انشأ بموجبه اتحاد بلديات الضنية والذي يشمل بلدية بخعون،
وبما انه يترتب على بلدية بخعون مستحقات للاتحاد عن عام /2015/ الفين وخمسة عشر،

يقرر ما يأتي:

المادة الاولى: يصرف مبلغ /10800000/ فقط عشرة ملايين وثمانمئة الف ليرة لبنانية لا غير كدفعة من مستحقات اتحاد بلديات الضنية كما هو مبين في حيثيات القرار اعلاه.
المادة الثانية: قرار نافذ بحد ذاته بحسب الصلاحية ويبلغ الى من يلزم وحيث تدعو الحاجة وتدفع القيمة من الباب 5 فصل 4 من قسم مصارفات موازنة عام 2018 كما يلي:

الاعتماد الملحوظ ل.ل.		المصروف منه ل.ل.		المراد صرفه ل.ل.		الباقي ل.ل.
٢٠٠,٠٠٠,٠٠٠	-	[illegible]	-	١٠,٨٠٠,٠٠٠	=	١٨٩,٢٠٠,٠٠٠

بخعون في 2018/5/29
رئيس البلدية

رئيس بلدية بخعون
زياد [illegible] جمال

نائب الرئيس

اعضـــــــــــــــــــــاء

محمد سلوم	حسن جبارة	يحيى الشرقاوي
علي حمادة	محمد يوسف	محمد الغول
بسام الصمد	وليد الشعار	محمد الصمد
غيث الصمد	عبدالكريم ورور	توفيق ديب
احمد الصمد	عبدالرحمن عبيد	احمد البب

ملحق رقم 6:

إتفاقية صداقة وتعاون وإعلان نوايا حسنة

عقدت إتفاقية الصداقة والتعاون هذه بين اتحاد بلديات الضنية، لبنان، وبلدية أيوبية، تركيا.

1- إن اتفاقية الصداقة والتعاون بين المنطقتين تهدف إلى:

- تعزيز الصداقة والتفاهم المتبادل بين المنطقتين.
- تحفيز تبادل المعارف والخبرات في مجال الحكم المحلي.
- خلق إتصالات بين المنطقتين الفرصة لتبادل المعلومات والخبرات في جالات مختلفة.
- إعطاء سكان المنطقتين الفرصة لتبادل المعلومات والخبرات في مجالات مختلفة.

2- يمكن تحقيق التبادل بين السلطات المحلية، بين السكان وصفوف المدارس والقطاع التجاري والصناعي والجامعات ومختلف القطاعات.
3- مثل هذه التبادلات يجب أن ترتكز على نظرة ديمقراطية للمجتمع ويمكن أن تغطي قطاعات مثل الثقافة والتاريخ والتربية والبيئة والتجارة والصناعة والرياضة والسياحة وكل ما من شأنه تقوية العلاقات بين المنطقتين.
4- ستقوم المنطقتين كل سنة بالعمل سويا لتحديد برنامج للتعاون ومتابعة خطة التعاون والتوأمة والتنسيق والصداقة.
5- يوافق الطرفان على تحمل تكاليف النقل المحلي والإقامة خلال التبادلات بين المنطقتين.
6- إن شروط تنفيذ بعض المشاريع التنموية والعمرانية الغير مذكورة في متن هذا الإتفاق يتم تأكديها بإتفاقيات وبروتوكولات ومذكرات إضافية.
7- تدخل هذه الإتفاقية حيز التنفيذ عند توقيعها.

الضنية, لبنان

محمد سعدية

رئيس اتحاد بلديات الضنية

تركيا

محمد ايكنجي

رئيس بلدية أيوبية

COOPERATION PROTOCOL
BETWEEN
BAĞCILAR MUNICIPALITY (REPUBLIC OF TURKEY)
AND
UNION OF DANNIEH MUNICIPALITIES (LEBANON)

Local authorities, the eminence and effect of which have increased tremendously, are quite influential actors with regards to protection and improvement of world peace through the exchange of knowledge and experience amongst peoples.

Holding this view, **BAĞCILAR MUNICIPALITY** and **UNION OF DANNIEH MUNICIPALITIES** Both aim to exchange knowledge and experience particularly in culture, tourism, preservation of urban and historical heritage and are strongly committed to foster the sustainable and peaceful development and dialogue between cultures.

- Believing that stronger cooperative relations between the two cities will contribute to strengthening of existing relations between Turkey and Lebanon based on historical ties,
- Noting that both local authorities have the pivotal role in the fields of business and culture in their countries,
- Sharing the goal of preserving and promoting the cultural heritage of their cities
- Considering that local authorities today are more significant actors in the decision making process in international relations,

TURKEY and **LEBANON** herein after referred to as "Parties," have agreed as follows:

Article: 1
The two local authorities shall cooperate on the basis of exchange of information and experience in the fields of local governance, culture, tourism, preservation of historical and cultural heritage, urban planning, environment protection, energy, landscaping, transportation, information technologies and youth and sports.

Article: 2
The parties shall endeavor to strengthen the co-operation in the fields of culture and art by promoting Turkish and Lebanon visual arts, literature, performing arts, music and films to city inhabitants through events organized for citizens of both cities.

Article: 3
The parties shall engage in mutual cooperation as far as urban planning and preservation of historical and cultural heritage, and shall endeavor to design joint projects.

Article: 4
The parties shall try to promote each other through several activities such as fairs, exhibitions and festivals to be held in the fields of trade, investment, finance, culture and tourism.

Article: 5
The parties shall provide assistance to investors and entrepreneurs with the aim of promoting co-operation among business people in both local authorities.

Article: 6
The parties shall exert efforts to exchange experts and staff in order to stimulate each other's development within the framework of their legislations.

Article: 7
The parties shall support each other in international fora and try to cooperate in all international platforms.

Article: 8
The parties shall support each other on International funded projects (Projects supported by the European Union and other funds)

Article: 9
The parties shall support each other on disadvantaged groups (Children, women, young, disabled, old people, addicts, etc.)

Article: 10
This protocol is signed on 23/11/2018 in Turkish and English languages in two original copies, each text being equally authenticated and the implementation of the provisions hereof shall be started upon the signature of the protocol. In case of divergence of interpretation, English text will prevail.

Lokman ÇAĞIRICI
Bağcılar Municipality
Mayor

Mohamed SAADIEH
Union of Dannieh Municipalities
(President)

الفهرس

مقدمة التقرير.....1

القسم الأول: الأعمال التدريبية في إتحاد بلديات الضنية.....13

البند الأول: المؤسسة محل التدريب.....16

الفقرة الأولى: وصف المؤسسة محل التدريب 16

أولاً: مكونات الإتحاد 17

ثانياً: الهيكل التنظيمي لإتحاد بلديات الضنية 19

الفقرة الثانية: أعمال التدريب 24

أولاً: قسم وصفي حول أعمال التدريب 25

ثانياً: المشاكل والتسهيلات 26

البند الثاني: أعمال التدريب وتقييمها 27

الفقرة الأولى: أعمال المتدربة 28

أولاً: طبيعة الأشخاص المقابلين 34

ثانياً: المهارات التي إكتسبتها المتدربة 35

الفقرة الثانية: تقييم التدريب 36

أولاً: السلبيات التي رافقت التدريب 36

ثانياً: إيجابيات التدريب 37

القسم الثاني: واقع إتحاد بلديات الضنية وإنعكاسه على بلدية بخعون 38

مقدمة القسم الثاني 39

البند الأول : مساهمات الإتحاد في بلدية بخعون 41

الفقرة الأولى: أهمية الإتحاد 41

أولاً: التنظيم الداخلي للإتحاد.....41

ثانياً: آليات تمويل صندوق الإتحاد على المستوى المحلي 47

الفقرة الثانية: مالية إتحاد البلديات 50

أولاً: القرارات المالية الصادرة عن إتحاد بلديات الضنية 51

ثانياً: إنعكاسات المساهمات المالية 53

البند الثاني: المساهمات المالية من بلدية بخعون إلى الإتحاد 54

الفقرة الأولى: توزع الصلاحيات في البلدية وأهميتها.....56

أولاً: توزع الصلاحيات في العمل البلدي.....56

ثانياً: دور بلدية بخعون وأهميتها 58

الفقرة الثانية: مالية بلدية بخعون ومشاريعها 63

أولاً: مالية البلدية والقرارات الصادرة عنها لمصلحة الإتحاد 63

ثانياً: المشاريع التي نفذتها بلدية بخعون 67

الخاتمة.....73

المراجع 75

الملاحق 78